الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــامعة الحاج لخضر - باتنـــــة -
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العـــربية وآدابها

المعنى الإسنادي في الجملة العربية

بين التأصيل والفنية

مذكـــرة مقـــدمة لنيـــل درجة المـــاجستير
فـي علوم اللسان العربي

إعـداد الطالب: مراد قفي
إشـراف الدكتـور: امحمد بنبري

السنة الجامعية: 1427- 1428هـ / 2006- 2007 م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة الحاج لخضر — **كلية الآداب والعلوم الإنسانية**

- باتنـــــة - — **قسم اللغة العـــربية وآدابها**

المعنى الإسنادي في الجملة العربية

بين التأصيل والفنية

مذكـــرة مقـــدمة لنيـــل درجة المـــاجستير

فـي علوم اللسان العربي

إعـداد الطالب: **مراد قفي**

إشـراف الدكتـور: **امحمد بنبري**

لجنـــة المنـــاقشـــة

الاسم و اللقب	الصفة	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيـد هادف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنـة	رئيســـــا
امحمـد بنبـري	أستاذ محاضـــر	جامعة باتنـة	مشرفا ومقـــرِّرا
بلقاسم ليباريـر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنـة	عضـــــوا
ذهبية بورويس	أستاذ محاضـــر	جامعة قسنطينة	عضـــــوا

السنة الجامعية: 1427- 1428هـ / 2006- 2007 م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

إهداء:

إلى روح الحبيب "حيدر عبد الجليل طالب حسين"

الذي ترك رحيله في النفس لوعة، وفي القلب حُرقة.

و ...

أهدي هذا العمل.

وأدعو العزيز القدير أن يطيِّب ثراه، ويجعلَ الجنّة مأواه.

المقدّمة

لازَمَ المعنى البحثَ في اللغة منذ الإرهاصات والجهود الأولى، فكان أجلّ ما تُنوول؛ وحسبُه من الجلال أنّ اللغة ما وُجدت إلاّ للإفصاح عنه. فتعرّض له الهنود واليونان، ومن بعدهم العرب المسلمون، وكان الحديث فيه لا يغادر مجالات عديدة من صنوف العلوم والمعرفة. وهو في الدرس اللساني الحديث اليوم يُمَثّل أسمى مستوى في مستويات التحليل اللغوي فيما يُسمى "علم الدلالة".

ولم يكن موضوع المعنى في الجملة العربية إلاّ فكرة شُغلتُ بها في مرحلة خلت،إذ ترجع بداية التفكير فيه إلى مبحث المجاز العقلي في البلاغة العربية. فالدارس لهذا الضرب من المجاز يدرك أنّ مرجع المجاز فيه هو الإسناد (الإسناد المجازي)؛ إذ إنّه يُسند الفعل أو ما في معناه إلى ما لا يسند إليه في الحقيقة العقلية، وإنه يُلاحظ في تناول البلاغيِّين هذا الضرب من المجاز أنهم لم يكونوا بصدد استكناه القيم الجمالية والبلاغية بقدر ما كانوا مشغولين بمسائل علم الكلام (الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي)، في حين أنّ في المجاز العقلي ما يَنمّ عن استعمالات فنيّة خلاقة للغة، تعبِّر عن المعنى الغرضي في وضوح وجلال وجمال، مثلما تعبِّر ألوان المجاز الأخرى.

وفضلا عن هذا، فإنّ ما دعاني للبحث في هذا الموضوع هو أهمية تلك المواءمة بين الدرسَين النحوي والبلاغي التي صارت أكثر من ضرورة في التراث اللغوي العربي وذلك لما يتوفّر ما بين هذين العِلمَين من أسباب التكامل في تحليل المعنى، بوصفه ظاهرة لغوية هامّة على تباين مستويات المُتكلمين. فالمعنى الإسنادي نواة إبلاغية (تواصلية) يتمظهر في الكلام تَبعا للظروف المقالية والمقامية. فما يُجيزه نظام اللغة يندرج ضمن مهارات المتكلمين وأسلوبيّاتهم المتباينة.

إنّ في مثل هذا البحث محاولة لرصد نقاط اللقاء بين الأساس التركيبي، للغة والمقدرة الفردية الاختيارية للمتكلم في التعبير عن المعنى وضوحًا وجمالا. ولعلّ في هذا مُعينا لِتحسُّس منهج يُقرِّب للمتعلمين معارف النحو بشيء من جمالية المعنى، وبذلك تُوصَل قواعد التركيب المجرّدة بالمعاني الفنية المستفادة.

عسى أنْ تفيد مناهج تعليميّة اللغة العربية من هذه المواءمات في تـــدريس نحـــو العربية وبلاغتها.

وقد باتت قضية المعنى في الدرس اللغوي الحديث حجر الزاوية؛ إذ نجـــد كلّ مستويات الدراسة اللغوية هي وسائل ومطايا للوصول إلى المعنى، الذي هـــو القيمة المطلقة للغة وسرّها وسحرها، وما من شك في أنّ روح هـــذه اللغـــة هـــو النّحو؛ بوصفه شبكة علائقية دقيقة الضبط وبالغة الأهمية.

وظلّ موضوع الإسناد الجُمْلي في اللغة العربية محلّ اهتمام النحاة علـــى امتداد الزمان وعلى اختلاف المكان، فكان أهمّ ما دُرس على الإطلاق في الدرس النحوي القديم. وقد بلغ نحويُّونا من الدقة هذا القانون اللغويّ منذ بدايـــة عهـــدهم بمعالجة التراكيب واستجلاء وشائجها. وفي عصرنا الحـــديث نـــادى كثيـــر مـــن اللغويين ونوّهوا بهذه العلاقة المعنوية النواة، فاعتمدوها في دراســـاتهم لتراكيـــب اللغة العربية تفسيرًا للظواهر التركيبية وسعيًا لصياغة النظريات الـــضّابطة لهـــا. وأذكر منهم د.تمّام حسّان فيما جاء به من "تضافر القرائن" للدلالة علـــى المعنـــى النحوي، وَ د.حسن طبل فيما عالجه بَحثهُ من معنى في البلاغة العربيـــة "، بـــين الصورتين النمطية والفنية".

ويُحاول البحث- في هذا- الإجابة عن تساؤلاتٍ؛ ما القرائن الدالّة في اللغـــة العربية على المعنى الإسنادي في الجملة العربية؟ وما مظاهر الإســـناد المجـــازي فيها ؟ وما آلياته؟ وما حدوده؟ وبخاصّة في الشعر الحديث. ثمّ مـــا العلاقـــة بـــين قواعد التركيب النحوي والمعنى المعبَّر عنه من خلال المعنـــى الإســـنادي؟ ومـــا مَرجع تلك المُشكلات في تعليميّة أصول التراكيب النحوية معزولة عـــن المعـــاني الوَظفية والغرضية في اللغة العربية؟

إنّ البحث يتناول- أساسا- المعنى في الجملة العربية بين مستويين، مستوى الدلالة الأصلية الضرورية بوصفها مُعطى أساسًا في عملية التواصل، ومـــستوى الدلالة الفنية التي تكون وفقا لمظاهر أسلوبية تنزاح إليها. والبحثُ- ههنا- يرصـــد

الدلالة الإسنادية في الجملة من دون غيرها من الظـواهر التركيبيـة المختلفـة؛ فيقتصر حديثنا على المسند والمسند إليه من تِلكم الأبواب النحوية المعهودة.

واستندتُ في بحث هذا الموضوع إلى مصادر ومراجع، توسّمتُ فيها المُعين والدليل على وُلوجه فاعتمدتُها. ومنها أذكر: "اللغة العربية معناها ومبناها"، للدكتور تمّام حسّان. وللدكتور عبده الراجحي مؤلفه "النحو العربي والدرس الحديث"؛ وكان بحثا قيِّما لأنّه يمسّ صُلب المنهج. وفضلا عن المصادر والمراجع البلاغية التي أذكر منها "الدلائل" و"الأسرار" للجرجاني، كانت لي مِعوانا تلك المراجعُ التي ذللت مفاهيم النظريات اللسانية الغربية، ومنها أذكر: "مقدمة في نظرية القواعد التوليدية" للدكتور جواد باقر، مع الإشارة إلى تفاسير القرآن الكريم القيّمة، من مثل "الكشاف" للزمخشري، و"في ظلال القرآن" لِسيِّد قُطب.

وإنّ موضوعًا مثل موضوع المعنى الإسنادي وتمظهراتـه فـي الأشـكال اللغوية المختلفة أنسب إليه المنهج الوصفي؛ فاعتمادا عليه تُرصد تلـك الأشـكال بتحديد عناصرها ووصفها، وتحليلها في مساحة للمقارنـة فيمـا بينهـا ومقاربـةِ المنهج، بين تصوّرَي النحاة والبلاغيِّين في ضوء ما يطرح في الـدرس اللـساني الحديث.

وبالنظر في طبيعة البحث وفلسفته القائمتين على جدلية الأصـل والفـرع، وكذا نمطية التركيب وتحرّر الأساليب، قامت هندسة البحث على فصلين رئيسين، كانا سُبقا بفصل تمهيديٍّ أوّل، تناولتُ فيه ما له علاقة بمحتوى الفصلين التاليَيْن له من مفاهيم متّصلة باللغة والكلام وخصائصهما؛ فكانت لي مقاربة فكـرة النظـام اللغوي بمبحثَي نظام العلامة اللغويّة السيميولوجي، ومسألة الأصل والفـرع فـي نظام اللغة التركيبيّ. ثم ما يُوجد من فروق في الكلام وتمايُز لغويّ بما يَصله بعلم الأسلوبية اللغويّ ودراسة الكلام من جهة، وبعلم الجمال اللغويّ وفنيّة اللّغـة مـن جهة أخرى.

وخُصّ الفصل الثاني بالبحث في أصول المعنى الإسنادي التركيبية، فتفرّع عنه مبحثان، عالجتُ في خلال الأول قرينة الإسناد في التراث النحـوي العربـي

ومنهج النحاة المتقفّى، وما تقرّر في عُرف النحاة من تقييدٍ لعلاقة الإسناد في الجملة العربية(الأبواب النحوية). وتناولتُ في الثاني نواة المعنى التركيبي في الدرس اللساني الحديث باتّجاهَيه الشَّهيرين التوليدي التحويلي، والبِنوي الوظفي، وما تقرّر في هاتين المدرستين من إجراءات لمباشرة تحليل المعنى في مستواه التركيبي.

وكان الفصل الثالث مخصوصا بدراسة المعنى الإسنادي في مستوى الفنيَّة؛ وذلك بالتطرّق إلى الدرسين البلاغي والأسلوبي في تناولهما للجملة، لأتعرّض إلى ما أضافَته نظريّة النَّظم في البلاغة العربية إلى دراسة الجملة من معاني النحو الفنيّة. ثمّ بحثتُ تداولية المعنى الإسنادي وما في ذلك من بيان لقيمة علاقة اللغة بمستعمليها؛ الأمرُ الذي يجعل الخطاب اللغوي غير قابل للتكرار في سياقات أخرى. وليُختم هذا الفصل برصد (بعض) الآليات التي تتجلى من خلالها صُوَر المعنى الإسناديّ الفنيّة وِفقا لرافدَي التحويل الدلالي والتخيّر النحوي، اللذيْن تَظهر خلالهما كفاءةُ المتكلمين التعبيريّة.

وخُتم البحث بخاتمة لخَّصتْ أهمّ ما انتُهي إليه من نتائج، وانتُقي منها ما يتناسب وما طُرح من فرضيّات في معالجة الإشكالية.

ومن الصعوبات التي وجدتُها في إعداد هذا العمل ما هو مُتّصل بطبيعة الموضوع وشساعة ميدانه وتشعُّب صِلاته، وتضارب وجهات أنظار الدارسين فيه، ومنها ما يرجع إلى صعوبة العودة إلى بعض المراجع الحديثة، ممّا اضطرّني إلى توثيق ما أفدتُه منها عن طريق ما يُنشر من مقالات في المواقع الإلكترونية المتخصِّصة.

هذا، وما يَسَّره عليَّ المشرف في هذا البحث الأستاذ د.أمحمد بنبري لا يُضاهى لِما أوْلانِيه من رعاية وعناية لائقتَيْن، ولِما اغترفتُه- بفضله- من جداول التراث اللغويّ العربي الأصيل، فلمْ يَضِنّ بما أوتِيَه منها، وكان ذلك بتوجيهاته القيِّمة وتشجيعي للمُضيِّ بهذا العمل إلى هذه الصورة، فإنْ كانَ في البحث من محامد فله منها نصيب الأسد.

وانتهاءً، لا يَسعُني إلا أنْ أتوجّه بالشكر الجزيل لكلِّ من يسَّر عليَّ مشقة أو نصح برأيٍ في خلال إعداد هذا البحث، من القائمين على مكتبتَي قسمَي اللغة العربية وآدابها بجامعتَي باتنة والمسيلة، والشكر موصول إلى أساتذة القسمَين الأجلاء.

الفصل التمهيدي

اللغة، والكلام والمعنى

أوّلاً: اللُّغة والكلام.

1/ اللُّغة والنّظام.

2/ الكلام والتّمايُز اللّغويّ.

ثانيا: المعنى اللُّغويّ والدّلالة.

1/ حقيقة المعنى اللُّغويّ وأنواعه.

2/ دلالة الإسناد النحويّ على المعنى.

أولا: اللغة والكلام.

أوّلاً: اللُّغة والكلام.(*)

إنّ ذلك التفريق المنهجيّ بين اللغة والكلام هو ممّا أثمرت به الدراسات اللّسانيّة الحديثة، وبذلك كان المجتمع هو المؤشّر الأوّل على نظام اللغة، في حين ظلّ الفرد هو المنفّذ -منفردا- لهذا النظام في مُختلف عمليّات التواصل.

وإنّ من المفاهيم الّتي جاءت بها اللسانيات المعاصرة المتّصلة بمفهوم اللغة "أنّ اللغة عبارة عن مجموعة من العلاقات تَحكم مجموعة من العناصر المنتظمة في تناسق"[1]، لذلك يرى (دي سوسير F. De Saussure) أنّ الأجدر بالدراسة إنّما هو اللغة وليس الكلام.

أمّا اللسانيّ (أندريه مارتيني A. Martinet) فهو يوظّف كثيرا مصطلح (الكلام) في سياق حديثه عن النظام اللغوي. فهو يُصرّ على "أنّ الوظيفة الأساسيّة لهذه الأداة التي هي اللّغة هي عملية التواصل، وسنرى أنّ كلّ تغيّر في اللّغة عبر الزمن يهدف أساسا إلى التكيّف بالشّكل الأوفر والأنسب مع إرضاء حاجات التواصل لدى الجماعة اللغويّة الّتي تتكلّمها."[2]

ونجده في سياق آخر يؤكّد- رغم انصباب اهتمامه على القيمة الصوتية للكلام- الفرق مابين اللغة والكلام بقوله: "... يجعلنا هذا التمييز المفيد جدّا بين اللّغة والكلام نعتقد بأنّ للكلام تنظيما مستقلاً عن اللّغة، نستطيع معه تصوّر وجود ألسُنيّة للكلام. إلى جانب ألسنيّة للّغة... وللوصول إلى ذلك يجب إلغاء كلّ ما في هذا الأخير(الكلام) من رنّة صوت خاصّة غير ألسنيّة."[3]

---

*- لم يَرِدْ (فيما طالعت) لدى لغويِّي ونحاة العربية القدامى تفريق - بهذا المفهوم- بين اللّغة والكلام، وإن تحدّث بعضهم عن الجملة والكلام، والقول، فإنّهم لم يتبيّنوا بدقة حدودها.

1- De Saussure, cours de linguistique générale,2 em edition enag /edition ouvrage présente par morsly dalila. p107.1994. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

وينظر: الطيب دبّه، مبادئ اللسانيات البنوية، د/ط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص49 و 50 و51.

2- أندريه ماريتني، مبادئ ألسنيّة عامّة، ترجمة: ريمون رزق الله، ط1. دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990 ص13.

3- المرجع نفسه، ص31.

واللغة في تقدير(رومان جاكبسون) "شأنها شأن أيّ نظام نموذجي يميل لصياغة توازنه الدينامي، تتكشّف ظاهريّا عن خصائصها التنظيميّة والتوجيهيّة الذاتيّة، وهذه القوانين الضّمنية الّتي تبني جسد الكلّيات الفونولوجيّة والقواعديّة وتؤسّس طوبولوجيا اللّغات إنّما هي قوانين مطمورة."[1]

* * *

1- رومان جاكبسون، الاتجاهات الأساسيّة في علم اللّغة، ترجمة: علي حاكم و حسن ناظم، ط1. المركز الثقافي العربي، المغرب، 2002 ص49.

1/ اللُّغة والنّظام.

أ/ العلامة اللغويّة والنّظام السّميولوجي.

إنّ من المفاهيم الموازية لما عُرف قديما في علاقة اللّفظ بمعناه مفهوم العلامة اللغوية، وهي بذلك كيان ذهني مكوّن من الدّالّ بوصفه الصورة الصوتية والمدلول المستفاد من الدالّ بتصوّر هذا الشيء مشخَّصًا كان أم مجرَّدًا.

ويوضّح دي سوسير طبيعة العلامة اللغوية بقوله: "يَظُنُّ النّاس أو بعضهم أنّ اللسان إنّما هو في أصله مجموع الألفاظ أي قائمة من الأسماء تُطلق على عدد مماثل من المُسَمَّيَات؛ وأنَّه يُفْتَرض وجود معان جاهزة قبل وُجُود ألفاظها، ثم إنّنا لا نَتَبَيّن به هل الاسم هو جوهر صوتيّ أم نفسانيّ... إنّ الدليل اللغويّ(*) لا يربط مسمًّى ما باسمه الملفوظ بل مفهوم ذلك الشيء أو تصوّره الذهنيّ بصورة لفظه الذهنية."[1]

يُؤكّد دي سوسير من خلال نصّه أنّ العلامة اللسانية هي جوهر ثنائي مُكَوّن من تقارب شيئين، كلاهما ذهنيّ وموصول أحدهما بالآخر، فهي في الواقع لا تَشمل شيئًا واسمًا وإنما تَجمع مفهومًا وصورة سمعية. ويُؤكّد أنّ الصورة السمعية ليست الصوت الماديّ ذا الطبيعة الفيزيائية، بل إنّها البصمة الذهنية لهذا الصوت. وإنّه يُطلق مصطلح (المفهوم) على المدلول و(الصورة السمعية) على الدالّ، وبالتالي أضحت العلامة اللغوية -في تقديره- ذلك التركيب الذي لا يَقبل الفصل داخل المخّ الإنسانيّ بين الدالّ وما يُدَلّ عليه (المدلول).[2]

وأقصى دي سوسير الواقع الخارجي الذي تشير إليه العلامة (المرجع)، وهو يستخلص ضرورة وجود منهج نظري عام لدراسة المنظومات الإشارية بشكل عام وهذا العلم يُسميه السيمياء (السميولوجيا). وبناءً على رأيه فإنّ علم اللغة هو جزء من هذا العلم المفترض فقط.

---

* - مصطلح الدليل اللغوي يضارع مصطلح العلامة اللغوية عند كثير من الدارسين، وهو مصطلح شاع في المنظومة الاصطلاحية بين لغويّي العربية القدامى. ينظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن سيح، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ج2، ص127.

1- De Saussure, cours de linguistique générale , p21.

2- من محاضرات أ.د. السعيد هادف -التي دوّنتها عنه- في "اللسانيات العامة"، المقدّمة لطلبة الدراسات العليا.

وإنّ ممّا ضبطته العلامة اللغوية - بوصفها اصطلاحًا علميا- في حقل الدرس اللساني الحديث من تصوّرات حول اللغة ذلك النظام الذي تحيا فيه اللغة ويتواصل به المتكلمون بصورة طَبَعية، "وإنّ فكرة (العلامة) هي التي كان يُبحث عنها لوضع منهج علمي وصفيّ، لأنها الشيء الذي يمكن تحديده وتعيينه، وهي تتّسع عنده لتشمل كل ما يُمكن تمييزه كالجمل والعبارات والكلمات والمورفيمات"[1]

ولقد خصّ دي سوسير الدليل اللغويّ بخصائص تجتمع فيما يلي.[2]

- **الاعتباطية:**

يُتضمّن الدليل اللغوي على غرار الأدلة الوضعية بالاعتباطية، أي أنّ علاقة الدال بمدلوله غير حتمية ، إذ لا يوجد في سلسلة الأصوات التي تمثّل الدالّ وتحيل عليه ما يدل على المدلول عليه، إنّما تمّ ذلك بالتواطؤ والاصطلاح على خلاف ما نُلفيه في المؤشرات والرموز.[3]

- **البُعد الخطّي:**

ليس للدّليل اللغوي لا سيما ركيزته الصوتية (المادية) إلاّ بُعدٌ واحد في تجليه هو خط الزمن، فتسلسله عند إحداثه خاضع للزمن؛ فهو يستمرّ في التجلي وفق خط أفقي يسمى في عُرف الدارسين بـ (مدرج الكلام).

- **الكيان التفاضلي السلبي:**

تجري مجاري الدليل اللغويّ بوجوده أو بعدم وجوده، فقيمته تكمن في مقابلته مع دليل آخر له في نظام اللغة التي ينتمي إليها أو مع مجموعة أدلّة أخرى؛ فالقيم الخلافية هي التي تجعل هذه الدوال متميزة فيما بينها ومفارقة لبعضها البعض، "فنحن نعلم أن هذا الضغط الاختزالي يجد بعض مبرّراته في كيان اللغة ذاته، وهو ما يجعلنا نفهم الأسُس

1- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص31.

2- ينظر: De Saussure, cours de linguistique générale, p 110 - . وَ ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط 2. دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص22.

3- ينظر: مجلة الدراسات اللغوية، مطبوعات جامعة، منتوري (قسنطينة)، الجزائر، 2002، العدد01، السعيد هادف، "دلالة اللفظ على المعنى"، ص26.

النظرية التي تُسوِّغ ما يتواتر في عُرف اللغويّين من اعتبار اللغة مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكوِّنة لرصيد اللغة نفسها، وعندئذ نستسيغ أيضًا ما دَأبَ عليه اللغويُّون من تعريف العلامة بأنّها شكل لا يستمدّ قيمته ولا دلالاتَه من ذاته وإنّما يستمدّها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى."[1]

- **تغيّر العلامة اللغويّة:**

إنّ العلامة اللغوية بما تكتسبه من طابع الاستقرار والثبات من حيث إنّها ذات ملكية جماعية وضعية مابين أفراد الجماعة اللغوية تبقى عرضة للتغير، لأنّ هذا القانون يخضع إلى تعديل ضمني من حين إلى آخر، فالزمن يضمن استمرارية اللغة ومعاصرتها الواقع الاجتماعي والاقتصادي، فهذه العوامل الخارجية عن اللغة تؤثر- لا محالة- في استقرار الأدلّة اللغوية، ومن ثمّة تكون عرضة لتغيّرات صوتيّة أو صرفية كما يمكن أن تكون- بالموازاة- بطبيعة تركيبيّة ودلاليّة، "فتأتي سلطة العلامة من حيث هي تُجسّم الشكل الأوفى للضغط على عامل الزمن باستثمار المجهود الأدنى في تحقيق المردود الأقصى، وهكذا تتّبلج العلامة في علاقة الرّحم التي بينها وبين اللغة، وكأنّها الوليد المتمرّد أو الابن العاقّ."[2]

1- عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، د/ط. مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994، ص39.

2- المرجع نفسه، ص55.

ب/ الأصل والفرع في نظام اللغة التركيبيّ.

استرعت اهتمامَ الدارسين المحدثين قضيّة الأصل والفرع في نُظم التركيب اللغويّ. "والأصل يرتبط مع الفرع بعلاقة الاحتياج والافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقارَ غصن الشجرة إلى جذرها، كما نلمح في الأصل دلالة الثبوت والرسوخ في حين يتجدّد الفرع ويتعدّد ويتغيّر."[1]

ويوضّح أحد الدارسين حميميّة هذه العلاقة بخاصّة في النّظام النحويّ، إذ هي فكرة تجري في النحو جريان الدم في الإنسان، ونحاة العربية- على التمثيل- بَنَوا قواعدهم على الأكثر، ثمّ جرّدوا أصولا نظرية شدّوا فيها من أزر القواعد فجعلوا لكل باب نحويّ أصلاً عامًّا ينتظم ظواهرَه كافّة. وإذا وجدوا للباب عدّة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً تتفرع عليه سائر أدوات الباب وكانوا ربّما أتوا بملامحَ تاريخية يكون السابق فيها أصلاً للاّحق أو غيرُ المُعلَم أصلا للمُعلَم.[2]

ويذهب آخر إلى أنّ "النحاة جعلوا النظام اللغويّ كلّه أصولاً وفروعًا، فالتحويل عند النّحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه (البنى التركيبية Syntactic Structures)، فالجملة المبنيّة للفاعل هي أصل للمبنية للمفعول، وتعتبر(نواة Kernel) و "الأصل عند العرب هو ما يُبنى عليه ولم يُبنَ على غيره، وهو أيضًا ما يستقلّ بنفسه أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، فله (العلامة العَدَمية Marque Zéro) على حدّ تعبير اللّسانيات الحديثة."[3]

إنّ هناك من يدّعي إمكانيّة وجود مقولة ثابتة خاصّة بالمعنى الحرفي بوصفه درجة صفر في علاقاتها بالسياقات الممكن بناؤُها اصطناعيًا. "وإنّ درجة الصّفر هاته يجب أنْ تُطابَق مع الدّلالة المتداولة في السياقات التّقنية والعلمية."[4]

1- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ص75.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص25.

3- عبد الرحمان الحاج صالح، نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، محاضرة بالهامش، ص141.

4- أمبرتو إيكو، التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة: سعيد بنكراد، ط1. المركز الثقافي العربي، المغرب، ص141.

فالأصل- بهذا التقدير- يُمثّل العلامة الثابتة والمعنى القارّ الـذي ترتـدّ إليـه كـل الأشكال الفرعيّة في التعبير، ولعلّ هذا ما حَمَل دي سوسير على الاهتمام بدراسـة هـذه الأنظمة والسعي إلى وضع نظريّة عامّة تُفسّر الأنظمة السميولوجيّة لكلّ اللغات والعزوف عن دراسة الفروع، لأنّها لا تَنتظم من جهة ولا تحصى عَدّا ولا تحصر وصفا من جهـة أخرى، ففي ردِّ الفاعل المجازيّ- مثلاً- إلى أصلِه يَحفظ للّغة تماسكها ألفاظًـا وتراكيـب. "فالأصل شجرة ثابتة تتشبّث بها الفروع مهما علَت وطالت."[1]

ويذهب د.عبد الرحمان الحاج صالح إلى أنّ "الفرع هو الأصل مع زيادة شيء من التحويل، فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد ولا بدّ من التّنبيه أن التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع، وهو عند النحاة (ردّ الشيء إلى أصله). فالتحويل على هذا طرديّ وعكسيّ فهو تطبيق أو(مُقابلـة بـالنظير objection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصـطلاح الرياضـيّات، وعلـى هـذا فالتحويل بهذا المعنى هو إجراء أو حمل الشيء الـذي سـبق... وسـنرى أنّ مجمـوع العمليات التحويلية التي تُؤدّي إلى نتيجة معينة تكون دائمًا ما يُـسمّى عنـد الرياضـيّين المُحدثين بـ (الزمرة Groupe)."[2]

إنّ أهمّ ما يستخلص من مذهب د.الحاج صالح هو مقابلته العملية النحويـة بتلـك العملية الذهنية في الرياضيّات؛ بحيث إنّ فرضيّات العملية النحويّة متوازنـة فـي إقامـة علاقات تشكيليّة تدور في ضمائر المتكلمين حتى تتولّد النماذج المقبولة في سياق الإبـلاغ العام.

وفي بيان حقيقة الجملة الأصولية واستقامة الكلام بين مذهبيّ تشومسكي وسـيبويَه النَحويَيْن يَعُدّ د.ميشال زكريا الجملة أصوليّة حين لا تنحرف عن أيّة قاعدة من القواعـد أي حين تراعي الجملةُ القواعدَ التي تُعيّن بناء العناصر اللغويّة وترتيبها وتوافقها في كـلّ مستويات اللغة.[3]

1- خميس حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص24.

2- عبد الرحمان الحاج صالح. نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادىء في اللسانيات، محاضرة بالهامش ص141.

3- ينظر: ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ط1. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992 ص49.

إنّ اللغة بمنظور مقابل لتصوّر الأصل تبدو متحررة من الدوافع الخارجيّة، بل إنها ليست مقصورة على وظيفة التوصيل العملية كما في لغة الحيوان، ولكنّها أداة للتفكير الحرّ والذاتية الفردية، وسار على هذا الهَدي (نُوام تشومسكي N. Chomsky) حين فرّق بين القواعد الحقيقيّة للُغة(القواعد الكليّة) وما تَتحقّق به بعد ذلك في كلام الأفراد.

ويُعقب د.عبده الراجحيّ على هذه المسألة بقوله: "وقد يذكّرنا هذا بفكرة الوقائع الاجتماعية العامّة التي تأثر بها دي سوسير في التفريق بين(la langue la parole)"[1] ومن هذا ترتسم لنا طبيعة العلاقة الوطيدة ما بين اللغة والكلام على اختلاف مذاهب المُنظّرين في تفسيرها، فلا يمكن أن يستقيم كلامٌ من دون مرجعيّة النظام اللغويّ، ولن يكون لهذا النظام(اللغة) ملامحُ ووجودٌ إلاّ من خلال هذه النماذج الكلاميّة الفردية.

* * *

1- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص124.

2/الكلام والتّمايُز اللّغويّ.

إنّ في تفريق دي سوسير بين اللّغة والكلام إشارة إلى أن الكلام ليس واقعة اجتماعية، لأنّه يصدر عن وعي، ولأنّه في الوقت نفسه نَتَاج فرديّ. "على حين أنّ الوقائع الاجتماعيّة ينبغي أن تكون عامة تُمارس(فرضها) على المجتمع، وليست كالحركة الفرديّة التي تتصف بالاختيار الحرّ."[1]

وإذا استطعنا أن نستخرج الصورة الكلامية المُختَزنة في عقول جميع الأفراد في مجتمع لُغويّ واحد، فإنّنا سَنلمس تلك الرابطة الاجتماعية الّتي تربطهم جميعًا وهي ما يسمّى بـ (اللّغة المعينة)[2]؛ وهي لا يُمكن أن تكون كاملة في ذهن أيّ فرد بعينه[*]، بل لا تكتمل إلاّ في الوعي الجمعي وتمثّلها المعادلة الحسابية التالية:1=1+1+1+1+1+1.

إنّ ما أغفلته مدرسة دي سوسير اللغوية "هو أنّ اللغة ليست فقط نظامًا من الأدلّة المسموعة، بل هي زيادة على ذلك قوانين وأصول يعمل بها كلّ من يتكلم بها دون شعور(يشعر بها عندما يعثر لسانُه)... وفي هذا الموقف يكمن السكون المَهُول الذي تتّصف به هذه النزعة، إذْ كيف يُهْدَرُ أهمّ شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي... فأخرجوا بذلك (الذات Le sujet)، وهو المتكلم ناسين أنّ اللّسان هو(الشيء Un objet) وأفعال أيضًا تُسَلّط أيضًا على الشّيء."[3]

هذا، وقد شهد الدّرس اللسانيّ الحديث اتجاهًا صَوْب الكلام بأبعاده الفرديّة وفروقه الاجتماعيّة والثقافيّة، بل إنّ التمايز اللّغويّ في الكلام أضحى في حدّ ذاته هدفًا يُسعَى إلى إبرازه والبحث عن خصوصية الفرد القابعة خلف كلامه، فوراء كل كلام كيان مستقل لذات تختلف وتتباين مع أترابها من الفصيلة اللغوية المُنتمى إليها.

ويورد د.عبده الراجحيّ إشارات للّساني الشهير (سابير.Sapir) إلى أهميّة الاشتغال بدراسة الكلام؛ "فدراسة(الشكل اللغوي) تقتضي ركنين ضروريين؛

1- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص27.

2- ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة، د/ط، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2001، ص55.

*- ثار على هذا التصوّر "السوسيري" العالم الأمريكي نوّام تشومسكي بتصوره للمتكلم السامع المثالي. وينظر: الفصل الثاني من البحث، ص66.

3- عبد الرحمان الحاج صالح. نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، محاضرة بالهامش، ص140.

أوّلهما(التصوّرات) الأساسيّة التي تؤدّيها اللغة في الاتصال بين الناس، والثاني الطرق الشكليّة التي ترتبط بها هذه التصوّرات، وهذه الطرق الشكلية هي ما يسميه(العمليات النحوية)."[1]

إنّ اتجاه الدرس اللسانيّ نحوَ الكلام في الدرس والتحليل كان من ورائه ظهور علم (الأسلوبية) الّذي انفرد بهامش حرية التعبير اللغوي، ومن ثمَّة أقام لنفسه منظومة اصطلاحية ومناهجَ في تحليل الظواهر الأسلوبية التي تأتي بها النماذج الكلاميّة في مختلف مستويات الممارسة اللغوية.

1– Sapir, Language, p59 .نقلا عن: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص36.

أ/ الأسلوبية اللغوية ودراسة الكلام.

يكادُ مفهوم الأسلوبية يتوحّد في عُرف الدارسين الاصطلاحيّ على أنها "علم تحليلي وهي تهدف إلى دراسة مكوّنات الخطاب الأدبي وتحليلها كما أنّها قابلة لاستثمار المعارف المتّصلة بدراسة اللغة، ولغة الخطاب الأدبي على الخصوص، وذلك لأنَّها مناهج متعددة الاختصاصات."[1]

ويبدو جوهر التفريق بين الأسلوبية(علم الأسلوب) والبلاغة(بالمفهوم التقليدي) في أنّ "البلاغة علم معياري يرسل الأحكام التقييمية ويرمي إلى(تعليم) مادّته وموضوعه، بينما تنفي الأسلوبية عن نفسها كل معيارية وتَعزُفُ عن إرسال الأحكام التقييمية بالمدح أو التهجين، والبلاغة ترمي إلى خلق الإبداع بوصاياها التقييمية بينما تسعى الأسلوبية إلى تعليل الظاهرة الإبداعية."[2]

إنّ الأسلوبية بتمايزها من اللسانيات من جهة ومن البلاغة المعيارية من جهة أخرى تختص بـ(الأسلوب Style) مادةً وموضوعًا، وتقتصر غايتها على صاحبه من حيث هي تُبيِّن طريقة تفكيره وكيفية نظره إلى الأشياء، واتّجه علم الأسلوب اتجاهات ومَنَازع في تحديد ماهية الأسلوب، هذه الماهيّة ما "يُفضي بنا إلى اعتبار الأسلوب جسرًا ثانويًّا يقام إلى جسر أصلي... معنى ذلك أنّ الحدث اللساني تركيب لعلامات اللغة في معادلة من الدرجة الأولى، بينما يكون الأسلوب تركيبًا لها في معادلة من الدرجة الثانية ولعلّ خيرَ ما يُفصح عن هذا المدلول أن نعتبر الأسلوب نظاما علاميّاً في صلب نظام علاميّ آخر."[3]

وإنّ الحديث عن الأسلوبية في مستوى التنظير لهذا العلم يجعلنا أمام مشكلات تخصّ بالذات ماهيّة الأسلوب(مادة الدراسة)، فالأسلوب- وإن كان ذا طبيعة لغوية- فهو يتوارى في ثنايا مجالات عديدة؛ نفسية، فلسفية، دينية، أدبية، فأمّا اهتمام الأسلوبية بالنصوص الأدبية فكان بفضل ما عُوّل عليه من أدوات لسانية مختصة، ولهذا أمكن القول

1- نور الدين السد، الأسلوب والأسلوبية، تحليل الخطاب، د/ط. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ج2، ص07.

2- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ط2. الدّار العربية للكتاب، تونس، 1982، ص52 و53.

3- المرجع نفسه، ص77.

بأنّ استعانة الأسلوبية على النص(الخطاب) بأدوات لسانية من قَبيل استعانة اللسانيات على اللغة بأدوات غير لغويّة.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ النحو– بوصفه مستوى لغويًا- ذو دور فاعل في التحليل الأسلوبي، فتُعَدّ الجملة- كونها الوحدة الأساسية في الدرس النحوي- أساسًا ورُكنًا ركينًا في بناء النص أسلوبيًا، إنها اللبنة الأولى الداخلة في تركيبه، ففي مستوى الكلام يتجلى مبدأ الاختيار التركيبي الذي يُجيزه نظام اللغة "والأسلوبية تُلفت النظر إلى الاستعمالات الأسلوبية المميزة، كالتّشابُه، والتّرادُف، والمعنى المجازي، وقُوّة الإيحاء، والحذف والإضمار، والتفكك وسوى ذلك."[1]

أمّا عند دراسة ظاهرة التركيب الأسلوبي للخطاب فإن عملية التحليل الأسلوبي تبدأ من وصف خصائص التركيب مستعينةً بعلم النحو، ولا تقف عند حدود الجملة، بل تتجاوز إلى تركيب الخطاب كله، باحثةً عن خصائص انسجامه واتّساق نظام علاقات أجزائه ببعضها وطبيعة أدائها لوظائفها.[2] ويُمثل د.نور الدين السد للمُستويَيْن اللغويَّين الذين بُنيتْ عليهما القراءة الأسلوبية بهذا الشكل.[3]

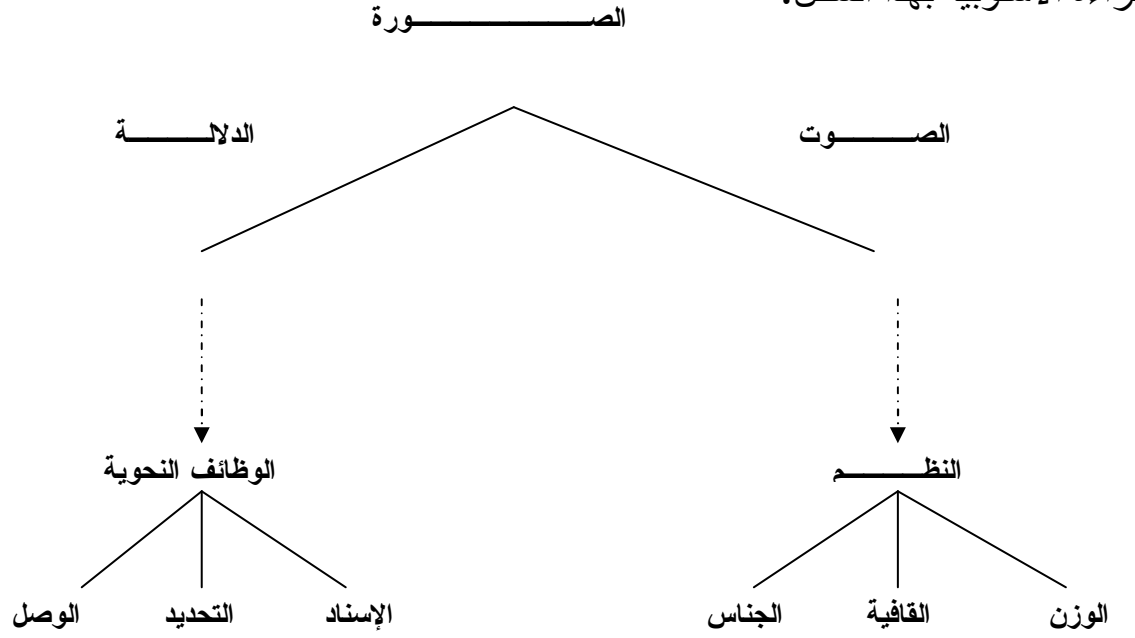

1– نور الدين السد، الأسلوب والأسلوبية، ج1، ص63.

2– ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص8 و170 و171 و172.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص190.

ب/ الجمال اللغويّ وفنيّة اللّغة.

ظلّ الجمال- ولا يزال- مادة بحث وتدارس بين الفلاسفة ونُقاد الأدب منذ أمد بعيد. فقبل أن يُؤسَّس للجمال علمٌ، كان فرعًا من فروع المعرفة لما يَصِله بالفلسفة وبعلم الأدب وعلوم الفن الأخرى من أمشاج عضوية لا ينفكّ يتّسم بها.

ولمّا كان علم الجمال ميدانُه الظاهرة الفنية، أضحى بمفهوم واسع؛ إذ "لا يمكن تعريف الجمال بأنّه علم مختصّ بالبحث عن الجميل في الفن فقط، بل يَجب وصفه بالعلم الذي يبحث عن جميع الظواهر الجمالية في العالم الواقعي، وكذلك الخواصّ الجمالية التي يعكسها الفنّ في هذا العالم."[1] فهو لا يَقصِر أدواته على ما يُحكم له بالفنية سلفًا، وهو بذلك يتّقي أنواعًا من نمطيّة الظاهرة الفنيّة، ويُجدِّد له أدواتِه ويُوسِّع من أفق النظرية التي تستوعبُه وتفي بكلّ مَلمَح جماليّ مهما يكون وكيفما يكُن. "فالمشروع الأوّل لعلم الجمال الذي قام به (بومغارتين)-على ما يذكر العلماء- كان مستنسخًا من علم البلاغة، ويشهدون على ذلك بعبارة منسوبة إلى(وولف) العام 1807. يقول فيها: البلاغة أو كما يُقال بيننا علم الجمال."[2]

وإنّ من المفاهيم التي رَمَت بسهمها، فأسهمت في بلورة النظرية الفنيّة في الإبداع الشعري تلك التي عُرف بها حازمٌ القرطاجنّي[3]؛ "إذ الإبداع ليس معادِلاً للوجود العيني وللوجود اللغوي في حال تَشكّله في المستوى الوضعي الأول، بل يتعالى فوقه ويُفارقه ويتحوّل الإبداع ومعه الشعريّة إلى علم كلّي... فعلم البلاغة هو الأصل وتحته تتدرج علوم اللسان، ولعلّ في هذا الزعم ما يؤكّد أصالة لغة القول الشعري، حيث هي لغة أوّلية وأصلية، وفيها يتجلى وجودُ اللغة."[4]

1- عدنان رشيد، دراسات في علم الجمال، ط1. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص112.

2- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النصّ، ط1. دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، 1996، ص51.

3- ينظر: فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ط1 .المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2002، ص64.

4 -المرجع نفسه، ص64.

ويُغالي آخرون في تفرّد لغة الفنّ الشعريّ، إلى حيث يَصلون إلى أنّه ليس هناك ما يُطلق عليه مفهوم نظام، والقول بذلك عند (كروتشيه)[1] مجرّد حماقة. أن نتخيّل الإنسان يتحدّث طبقًا للمعجم والقواعد النحوية. ونظرة فيلسوف إيطاليا تلك تستند إلى أنّه لما كان الفكر لا يسبق اللغة، فإنّ اللغة ليست مجرّد أداة للتواصل، إنّها تُولد بعفوية بالتمثيل المُعبَّر عنه.

وإنّ مغالاة أولئك الذين يُصرّون على أنّ للجمال خصائصَ فنية يَعنُّ للدارس الإمساك بقواعدها وأسسها، هي- في جوهرها- معارضة ومخالفة لمفاهيم الألسنية السوسيرية، القاضية بتميّز الكلام من اللغة- كما رأينا آنفًا- وهذا ما يراه د.صلاح فضل حين "يَجد فيلسوف (نابولي) يعارض أستاذ مدرسة (جُنيف) في إنكاره لأيّ تميّز بين اللغة والكلام، ويَرفض أيّة هيمنة للأوّل على الثاني؛ فالنّظام لا يَسبق التنفيذ كما يرى سوسير."[2]

لقد اجتهد علم الجمال المعاصر في بلورة مجموعة من الإجراءات التحليلية، بيد أنّ إشكالية الأصل والفرع لم تجد مُقاوَمًا، فتغلغلت في اتجاهاته، وتَقرّر هذا الشرخ البادي في نظرية علم الجمال؛ فأكّد باحثون أنّ محوره الجوهري عمّق فيه فكرة أساسية فحواها: أنّ الفن إنّما هو شكلٌ ولا شيءَ سوى الشكل.[3]

ومنه لم يَعُدِ الأدب سوى لغة (نظام من العلامات)، وإنّ وجوده لم يَعُد في رسالته إنّما يستقرّ في هذا النظام، والأمرُ المهمّ ليس هو ما تنقله الرسالة، بل الرسالة في حدّ ذاتها كونُها نظامًا. "فلا أستطيع أن أدّعي فهم لوحة من لوحات المناظر الطبيعية الصينية من دون معرفة الشفرة التي تنتمي إليها هذه اللوحة المؤسَّسة على فلسفة، فقراءة اللوحة كقراءة النصّ الأدبي لابُدّ أن تبدأ بمعرفة الشفرة التي أبدع في إطارها العمل، وهل أستطيع أن أفهم(جوته) أو(دوستويفسكي) من دون حدٍّ أدنى من فهم الثقافة الألمانية أو الرّوسية."[4]

1- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النصّ، ص53.

2- المرجع نفسه، ص53.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص58 و57.

4- المرجع نفسه، ص51.

إنّ الصّلة بين الإبداع والنظام اللغوي بطبيعته التواصلية لا تُلغي مستوى الشعرية فقد "أضحت المَهمّة الطبيعية للسانيات هي إثارة الأهمية الأساسية لمفهوم التواصل في العلوم الاجتماعية؛ فالمجتمع لا يبدو بوصفه(بنية ثابتة) بل بوصفه (شبكة بالغة التعقيد) من أنواع الفهم الجزئية أو الكاملة بين أعضاء الوحدات التنظيمية ذات المستويات المختلفة الحجم والتعقيد، ويُعاد التأكيد على هذه الشبكيّة بصورة خلاّقة عن طريق أفعال معينة ذات طبيعة تواصلية."[1]

ويُشير د. تمّام حسّان إلى الجماليّة اللّغوية ويُحدّد موقعها في الدرس اللساني من خلال هذا الشكل:[2]

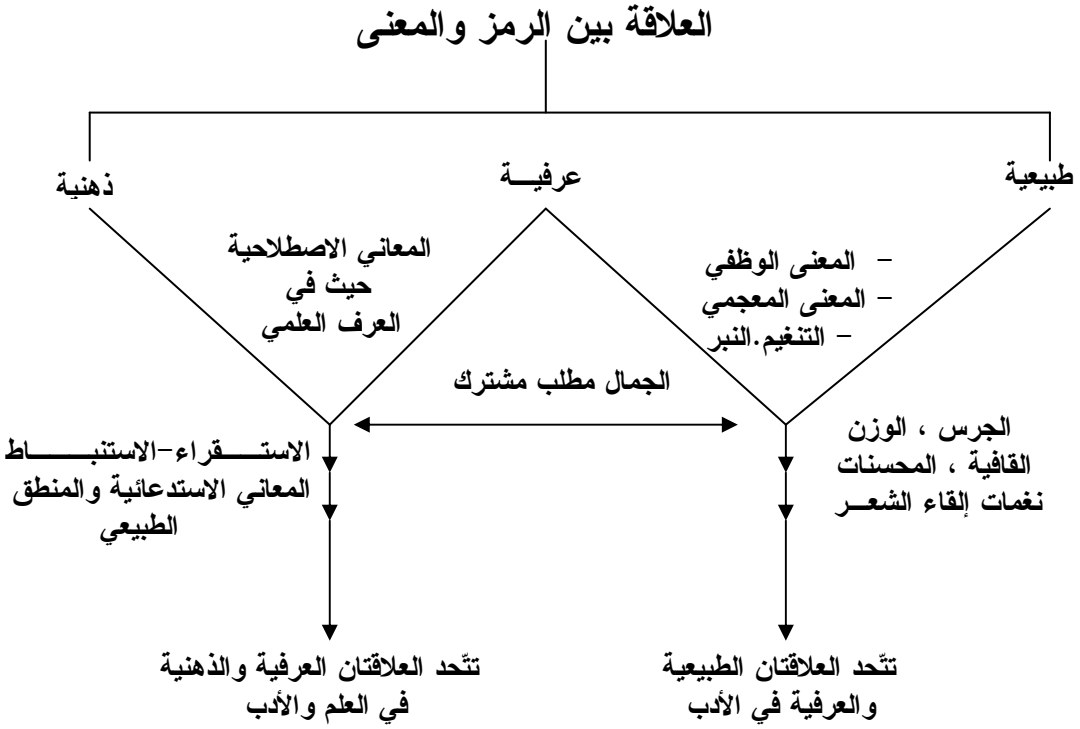

* * *

1- رومان جاكسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص60.

2- ينظر: تمّام حسّان، الأصول، د/ط. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000، ص284و 285و 286.

ثانيا: المعنى اللغويّ والدّلالة.

ثانيا: المعنى اللُّغويّ والدّلالة.

لقي مفهوما(المعنى) و(الدلالة) عناية خاصّة لدى المناطقة والأصوليّين واللُغــويّين بَيْد أنّ مُؤدّاهما في الدرس اللغوي الحديث يكاد يتوحّد لاعتبارات عــدّة، مــن أهمّهــا أنّ المجال المعرفي لدراسة اللغة الإنسانية لا يَنضبط إلا بوصل هذين المفهومين بمــا يعنيــه المتكلم من اللــغة، استعمالا واقــعًا وحاصلاً متمثلاً في الغاية التوصيليّة المُرادة.

ويُؤْثــر د.فايز الدّاية ترك مصطلح (المعنى)، لأنّ "فيه عمومًا من جهة، ومن جهة أخرى لا يُعين على اشتقاقات فرعية مَرنة نَجــدها فــي مــادّة (دلّ، الــدّالّ، المــدلول، المدلولات، الدّلالات الدّلاليّ.)"[1]

* * *

1- فايز الدّاية، علم الدلالة العربي، ط2. دار الفكر دمشق، سوريا، 1996، ص09.

1/ حقيقة المعنى اللُّغويّ وأنواعه.

إنّ حقيقة المعنى تكاد تلتصق بحقيقة الفكر، بالنّظر إلى الطبيعة التجريديّة التي تلفُّهما؛ فالفكر مُحاكاةٌ ذهنية للبيئة بمختلف أنماطها، وسيلجأ الإنسان في كلّ مستويات التفكير تلك إلى استيعاب ما فكّر فيه، وسيكون ذلك بلا أدنى شكّ إلى اللّغة التي يَستودعُها ما جال بخَلده من نشاط فكريّ. فالمعنى إذًا يأخذ خَصيصة الاستيعاب والاستقصاء.

وإنّ المكان الطبيعي للمعنى هو العالم الخارجي. "لأنّه يُبْرز العلائق المُطّردة بين الأوضاع، والمعنى اللغوي يَجب أن يُنظر إليه في إطار هذه الصورة العامّة للعالم، عالمٌ مليءٌ بالمعلومات وأجسام مُوَفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات."[1]

وقد ظلت اللغة- بخاصة- من أعمق الإشكالات الوجوديّة والطُروحات الفلسفية والمنطقية، فكان المعنى-عند حازم القرطاجنيّ- قطب القضية اللغويّة؛ وتذهب الأستاذة فاطمة عبد الله الوهيبي إلى أنّ المعنى "هو ما أقام عليه حازمٌ مشروعه النظري، وقد جعل الكلام دليلاً على المعنى، وجعل المعاني قطب الحركة الوجودية والإنسانية، وجعل الإفادة والاستفادة الواقعَيْن على محور وظيفة الرسالة اللغوية وانتقالها إلى متلقٍّ لها أمرين أساسَيْن في النظر إلى المسألة اللغوية."[2]

وفي المعاجم العربيّة القديمة ذكر ابن فارس لمادة العين والنون والحرف المعتلّ ثلاثة أصول أحدها "ظهور شيء وبروزُه"[3]، ومنه "المعنى هو القصد الذي يَبرُز ويظهر في الشيء إذا بُحث عنه؛ يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشّعر، أي الّذي يَبرُز من مَكنُون ما تضمّنه اللّفظ."[4]

ونَصَّ الجرجاني على أنّ "المعنى هو ما يُقصد بشيء، والمعاني هي الصور الذهنية من حيث إنّه وُضع بإزّائها الألفاظ؛ والصورة الحاصلة في العقل سُمّيت مفهومًا من حيث إنّها مَقولٌ في جواب ما هو سُمّيت ماهية، ومن حيث ثبوتُها في الخارج سُمّيت

1- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللغة العربيّة، ط 4. دار توبقال للنشر، المغرب، 2000، ص216.

2- فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجنّي، ص46.

3- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (ع ن ى)، تح: عبد السلام هارون، ط1. دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991، ج4 ص146.

4- المرجع نفسه، ج4، ص148 و 149.

حقيقةً، ومن حيث امتيازُها عن الأغْيار سُمّيت هُويّة"[1]. فالمعنى بالأساس اللغوي هو ما تخصّصت فيه اللسانيّات الحديثة في مجال علم الدلالة أو علم دراسة المعنى، وفيه يُبحث في كيفية دلالة الكلمات على معانيها أو الصلة بين اللفظ وصورته في الذهن، فهناك فكرة تنشأ في الذهن عند نطق الكلام. "وهذا العلم هو أحدث العلوم اللغوية نشأة ولم تثبُت أصوله بَعد".[2]

وفي بيان جدوى هذا العلم في دراسة اللغة يذهب أحد الدارسين إلى أنّ "نظرية للدلالة اللغوية يجب أن تمثل للكيفيّة التي تستعمل بها العبارات اللغوية الدّالة لحمل المعلومات عن العالم الخارجي وعن حالتنا الذهنية، فاللّغة تُصنّف وتُمَقْول الأذهان والأوضاع، ويُمكن أن تصنّف العبارات بالطريقة التي تصنّفها بها هذه العباراتُ وتصنّف العالَمَ، وهذا ما تفعله نظريّة المعنى."[3]

وقد تناول الدارسون المعنى في مستويات متباينة، كلٌّ وزاوية تناوله والهدف الذي يُسعى إليه، فدراسة المعنى العلمية واستخدام المناهج العلمية في دراسته يتوقف على المراد من(المعنى). ويُلخِّص د.السّعيد بَدَوي موقفه من هذه القضية قائلاً: "إنّ المعنى إذا قصِد به ما تُثيره الكلمات في النفس والشعور فهو(المعنى النفسي)، وإذ قصِد به علاقة الكلمات بما تشير إليه من محسوسات العالم المحيط بنا فهو(المعنى الإشاري)، وهذان النوعان خارجان عن ميدان الدراسة اللغوية العلمية، لأنّ الأوّل لا يخضع للملاحظة الموضوعية ولأنّ الثانيَ ليس لغة ولا صوتا لُغويّا، بل أشياءُ ملموسة، أمّا إذا قصِد به التحديد الذي تُضفيه الكلمات المصاحبة في سياق ما على كلمة معينة من جهة فهو مجموع ما تُضفيه كلّ السياقات التي تظهر فيها تلك الكلمة عليها من جهة أخرى... ولمّا كان السياق يتكون من كلمات معيّنة ونظام لهذه الكلمات كان المعقول أن نقول: إنّ معنى كلمة

1- الجرجاني، التعريفات، تح: إبراهيم الإبياري، ط1. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1991، ص248.

2 - زين كامل الخويسكي، لسانيات من اللسانيات، د/ط. دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1978، ص34.

3- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللغة العربيّة، ص210.

(الساعة) يَكمُن في الكلمات المصاحبة لها في السياق وغيرها من السياقات الأخرى التي قد تظهر فيها اللّغة أي أنّ معنى الكلمة موزّع على هذه السياقات بالتساوي."[1]

فالظاهر أنّ د. بدوي يسعى من خلال هذا النّص إلى تحديد الإطار العلمي الذي يمكن أن يُتناول فيه المعنى اللغوي؛ إذ إنّ له تمظهراتٍ عديدة وعلائقَ وطيدة بما هو ليس لغويًّا، لذلك يُرى أنّ المناهج اللغوية في بحث المعنى أضحت تُعير اهتماما كبيرا للعوامل الخارجة عن الحدث اللغويّ (عوامل اجتماعية، نفسية، وغيرها.)

وللمعنى اللغويّ في نظر المُحْدثين خمسة أصناف هامّة:[2]

- **المعنى الأساسيّ:** وهو المعنى الذي تحمله الوحدة المعجميّة حين ترد مفردةً، وقد يُدعى المعنى التصوري أو المفهوميّ أو الإدراكي ؛ "وهو عامل الاتّصال الرئيسي، وممثّل وظيفة اللغة الأساسيّة الحقيقيّ، الّتي هي التفاهم."[3]
- **المعنى الإضافيّ أو الثانويّ:** وهو معنًى زائدٌ ومُنضاف إلى المعنى الأساسي، ويُدرَك من خلال سياق الجملة.
- **المعنى الأسلوبيّ:** وهو الذي يُحدّد قِيمًا تعبيرية تخصّ الثقافة أو الاجتماع.
- **المعنى النفسيّ:** وهو يعكس الدّلالات النفسيّة للفرد المُتكلم.
- **المعنى الإيحائي:** وهو ذلك النوع الذي يتّصل بالكلمات ذات القدرة على الإيحاء نظرًا لشفافيّتها إما صوتيّا، وإمّا صرفيّا.

ويذهب الشيخ محمّد الطاهر بن عاشور[4] في تقسيم المعنى مَذهباً مُؤدّاه أنّ المعنى على قسمين؛ بسيط ومكيّف.

- **البسيط:** ويُسمّى الخاطر: هو مالا تحسين فيه، فمنه المشهور، ومنه الغزير.

1- د. السعيد بدوي، محاضرات في علم اللغة، ص26(مخطوط). نقلا عن: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص243.

2- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط1. دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص36 و37 و 38 و39.

3- أمحمد بتّبري، التفكير اللغوي عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة الجزائر، 2004/2003 أطروحة دكتوراه دولة، ص339.

4- المرجع نفسه، ص340.

• **المكيّف:** هو المُنمّق ذو الخصوصيات الكلاميّة التي تُفيده محاسنَ وتُقرّره مثلُ الاستعارة وقد يُسمّى الدقيق منه الخفيّ شعوراً مثلُ المعاني الشعرية.

أمّا على مستوى اللّغة الشاعرة، فإنّ المعنى الشعريّ ليس مجرّد فكرة، ولكنّه معنى خاصٌّ أبدعه الشاعر في صورة أو قالب لغويّ خاصّ، وفي بيان ذلك يذهب د.حسن طبل[1] إلى أنّ الجرجانيّ يُفرّق بين وظيفتَين للغة إزاء المعاني.

• **وظيفة عامة:** يشترك فيها عامة الناس، وتُستخدم فيها الألفاظ استخداماً معجمياً للتعبير عن الحقائق ولتوصيل الأفكار أو نقلها.

• **وظيفة خاصّة:** تُستخدم فيها الألفاظ استخداماً فنيًّا للتعبير عن العواطف والانفعالات وإثارة المشاعر بما تُشعُّه لدى الآخرين من إيحاءات ومعان خاصّة، واستطاع العديد من نُقّاد الشعر القدامى أن يصفوا المعاني الشعرية المتضمَّنة في التراكيب الإسنادية. بالفنية (المعنى الفني) أو(المعنى الخاص).[2]

1 – ينظر: حسن طبل، المعنى الشعري في التراث النقدي، د/ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص119.

2 – ينظر المرجع نفسه، ص116و117.

2/ دلالة الإسناد النحويّ على المعنى.

ذكر ابن فارس لمادة الدّال واللاّم المضاعفة أصلين؛ أحدهما "إبانة الشيء بأمـــارة تتعَلّمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولُهم: دَلَلت فلانا على الطريـــق، والـــدليل الأمارة في الشيء وهو بيّن الدَّلالة والدّلالة."[1]

وعرّف التهانوي (المتوفى1158هـــ) الدلالة بأنها "على ما اصـــطلح عليـــه أهـــل الميزان، والأصول، والعربية، والمناظرة أن يكون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلـــمُ بشيء آخر؛ وهذا الشيء الأوّل هو الدالّ، والثاني هو المدلول."[2]

ويذهب د.أمحمد بنّبري من خلال دراسته للمصطلح في ثنايا جهود محمد الطـــاهر بن عاشور الدلاليّة إلى أنّ "الدلالة أعمّ من المعنى... فلفظ الدّلالة يُرادف في الاســـتعمال لفظ (الاستفادة)[*]، حيث يقال دلالة عقلية ودلالة عادية، كما يقال دلالة لفظية أو وضـــعية ولكن لا يصحّ استعمال لفظ (المعنى) هذا الاستعمال، فلا يقال عنه إلا أنّه لغويّ أو لفظيّ أو وضعيّ."[3]

وممّا لا شكّ فيه أنّ للمعنى- بهذا التفريق ما بينه وبين الدلالة- كيانا نفسيّا وذهنيّـــا هذا الكيان الذي هو في حقيقته ارتدادات فكريّة لما يناقشه العقل(الفكر البشري) ممّـــا هـــو خارج عن الذات البشريّة.

ويَخلُص د.أمحمد بنّبري[4] بعد عرضه لآراء الأقدمين في الدلالة والمعنى وبخاصّة في معاجم اللغة العربية القديمة إلى أنّ ما حققه الشيخ بن عاشور في تعريف الدلالـــة- أي اللغوية على الأصح- وهو كونها صفة للّفظ؛ أنّ الدلالة اللغوية والمعنى من هـــذه الجهـــة مترادفان.

1- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (د لّ)، ج2، ص259.

2- التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ص119.

*- ورد تحديد لمصطلح الاستفادة لدى الشيخ بن عاشور أورده، مُفاده: أنّ الاستفادة كل ما يُستفاد من الكلام وضعاً أو عرفا.

3- أمحمد بنّبري، التفكير اللغوي عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ص330 و332.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص331. وينظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ص120و 121.

وبذلك فإنّ الدلالة تُقسّم إلى لفظية وغير لفظية، فأمّا اللفظية فهي على ثلاثة أصناف:

- **وضعيّة:** وتُدعى الأصلية أو اللغوية، وتَضمّ ما تَضمنُه الألفاظ من معانيَ موضوعة بإزاءها في اللغة.
- **عقلية:** وتدعى المنطقية، وهي ما يُستفاد من اللفظ عن طريق المعقول فيه، مثل دلالة اللفظ على وجود لافظه.
- **عادية:** مثل دلالة أسماء الأصوات على داعي التصويت، "أف" للضجر.

وممّا أجمل من حديث- قديما- في الدلالة بأنواعها ودرجاتها ما عَبّر عنه الجاحظ من أنّ "البيان اسم جامع لكل شيء كَشَفَ لك قناع المعنى وهَتَكَ الحُجُب دون الضمير حتى يُفضي السامع إلى حقيقته، ويَهجُم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أيّ جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنّما هو الفهم والإفهام. فبأيّ شيء بلَغتَ الإفهام. وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع ...وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثمّ الخط، ثمّ الحال، وتُسمّى النُّصبة والنُّصبة هي الحال الدالّة التي تُقام تلك الأصناف، ولا تقصُر عن تلك الدلالات."[1]

إنّ علم الدلالة- كونه نظرية لم تكتمل بعد صورتُها- جعل الدارسين المشتغلين بقضايا المعنى اللغويّ يتحرّزون من المجازفة برأي في هذا المجال، ومع هذا التحفّظ الذي يبديه الباحثون تجاه مباحث علم الدلالة، يحاول د.منذر عيّاشي[2] الاقتراب بالمعنى من حقيقة علم الدلالة حين وضّح أنّ الجملة تتكون من شيئين:

- البنى الخارجية أو الشكلية.
- البنى الداخلية أو الضمنية.

1- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: درُوِيُش جويدي، ط1. المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999، ج1، ص65و66. وينظر: أنواع الدلالات، ص65 و66.

2- منذر عيّاشي، الأسلوبية والنظرية العامة للسانيات،(البيان)، العدد281، رابطة الكويت آب1889، ص164. نقلا عن: نور الدّين السد الأسلوب والأسلوبية، ج2، ص47و48و49.

فالفنولوجيا تدرُس البنى الخارجية للجملة دراسة صوتية، وعلم الدلالة يدرُس البنى الداخلية، وحتى تَكتسب الدراسة الدلالية صيغة علمية لابدّ:

- أن يكون الإسناد المعنويّ فيها محدّدًا.
- أن تُصبحَ البنى الداخليةُ بنًى خارجية، وذلك بـــإجراء عملية تحويلية نحوية من دون أن يخلّ ذلك بـــالمعنى الأساسي.

ويقترح الباحث على النظرية الدلالية لتؤسّس قواعدها العلمية أن تُدخل على الجملة وصفاً بنوياً؛ أي أن تَصف البنية المكوّنة من مجموع العلاقات التي تقوم بدور الوسيط بين **الإسناد الصوتيّ**، و**الإسناد الدلاليّ** للجملة، وإنْ كان هذا الأخير لم يجـــد بَعـــدُ المنهجيـــة المحدّدة له.

إنّ من بين مناحي صعوبة ولوج مجال الدلالة في الدرس اللغوي ما يُـــرى مـــن تداخل مباحث الدلالة مع العديد من مستويات التحليل الأخرى، بل إنّ المستوى الدلالي بات جماع كلّ مستويات التحليل اللغوي بدءًا من الدلالة الصوتية للملفوظـــات. وتتـــدرج تلـــك المباحث ضمن(وظائف الأصوات Phonologic). ومن الناحية الصرفية فقد أضحت البنية الصرفية للوحدة المعجمية ذات قيمة دلالية (اسم الفاعل، اسم المفعول، والصيغ المختلفة).

أمّا من الناحية التركيبية(النحوية) فقد ثَبت أنّ المعـــاني النحويّـــة المـــستفادة مـــن التراكيب اللغوية تُسهم بقدر لا يُستهان به في وضوح المعنى الإبلاغي، بـــل إنّ الـــصحة النحوية جزءٌ لا يتجزّأ من الصحة الدلالية، ولا قيمة للوحـــدات المعجميـــة ذات الدلالـــة الوضعية الخاصة(الأساسية)، ما لم تندرج ضمن دلالة التركيب وتَعقِد صلتَها بعلاقات النحو السياقية.

وممّا لا شك فيه أنّ الدلالة الإسنادية التي تُـــستفاد مـــن التراكيـــب هـــي إحـــدى المُعطيات القارّة في العبارات اللغوية أو ما يُصطلح على تسميتها فـــي حقـــل اللـــسانيات البنوية بـــ العلاقات الركنية.(محور التركيب). ويَذهب د.فاضل صالح الـــسامرّائي إلـــى أنّ دلالة الجملة على ضربين؛ دلالة ظاهرة، ودلالة باطنة؛ فأمّا الظاهرة فهي المعنـــى الـــذي

يُعطيه ظاهر اللفظ... وأمّا الدلالة الباطنة فهي التي تُؤدَّى عن طريق المجاز والكنايات والملاحن والإشارات."[1]

وليس بالمقام مُسَوِّغ للإسهاب في قيمة الدلالة الإسنادية واستعراض الجهود اللغوية قديمِها وحديثِها، ولتوضيح طبيعة هذا المعنى المستفاد من هذه الدلالة التركيبية النواة سيكون الاصطلاح -جوازًا- على نسبة هذا المعنى المستفاد من الدلالة الإسنادية (النحوية) إلى علاقة الإسناد (التركيبية)؛ لأنّ هذا المعنى هو مُحصّلة التوليف بين مُدخلين معجميَين لإفادة دلالة إبلاغية معينة في دورة الكلام، ومن ذلك فإنّ دلالة الخطاب اللغويّ تقوم على قاعدة الإسناد التي تُوفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ، وهي المُسنَد المُسنَد إليه، وناقل الإسناد.

فالمُسنَد هو محتوى الخطاب الإبلاغي (الإعلامي)، وهو يقتضي جملة من القواعد الدلالية والمعيارية التي توفق بين المفهوم المجرّد للمعنى والمَقصِد الذي يُغطيه الخطاب ويتحقق فيه المفهوم المجرّد لمحتواه الدلالي، فالجملة الخبرية كونُها(وحدة اتصال) يَجب أن تُخبر السامع بما يُعتبر بالنسبة إليه جديدًا في الموقف الكلامي الرّاهن.[2]

وفي حديثٍ عن النظام الإسنادي والدلالة يرى أحد الدارسين "أن الدلالة تتوقف على أمر خارجي، غير لغوي يُرجعه الجرجاني إلى قصد المتكلم من إعلام السامع؛ إذ يدل صدقًا على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه...وجلّ الدراسات الدلالية والألسنية الحديثة أضحت ترتكز في رصدها للعملية الإبلاغية والتواصلية على الباثّ أو ما سمّاه الجرجانيّ (المُخبر)، حتى صارت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام مَوقُوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقّي بالخبر، وذلك أمام صعوبة تحديد المعنى تحديدًا كاملاً، من خلال سلسلة الكلام وحدها."[3]

1- فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، ط1. دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ج1، ص19.

2- ينظر صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 ص96. وينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، ط1. دار المعرفة، بيروت، لبنان 1994، ص642.

3- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص155.

ومن الضروري الإشارة ههنا إلى أنّ المعنى الإسنادي الذي يضمَنُ للباحث الإمساك بطرف الدلالة على أغراض المتكلّمين يبقى لا يُمثل إلا مستوى النّحوية في هذه الدلالة، وهو بمثابة علامات إشارية فحسب في صفحة هذا المعنى اللغويّ الممتدّ طولاً وعَرضًا في فضاء نفسي وذهني رحبٍ، خاصّة وأنّه "تأكّد على يد علماء الدلالة المُحدَثين أن المعنى ليس ما تحملُه الوحدة المُعجمية في نظام علائقي مع وحدات معجمية أخرى وإنّما المعنى عبارة عن علاقة مُعقدة بين أحداث كلامية وأوجه أخرى للواقع الموضوعي."[1]؛ إذ إنّ الكلمة لا تُقاس دلالتُها بمعناها التصريحي، بل إنّ لها دلالة إيمائية نظرًا للتداعيات التي يُمكن أن تفرزها أثناء اندراجها في الاستعمال، ومن ثمّة يُفلت المعنى من مؤشرات المعيار الوضعي إلى فضاء الاستعمال الفردي النّسبي.

ويذهب د.عبد السلام المسدّي في سياق إشاراته إلى الأُسس التي تُعتمد في صياغة نظرية المعنى إلى "أنّ قيمة الألفاظ لا تتحقق دلاليا إلا بفضل إقدام العقل على سلسلة من العمليات أساسُها التجريد والتعميم حتى تتخلّص الملفوظات الصوتية من أعيان الموجودات المشخّصة لتصبح مقترنة رأسًا بالمتصورات الذهنية المجرّدة."[2]

و يُردف قائلاً في بيان قيمة الأساس التركيبي: "إنّه قد أهتدي إلى استخلاص القيمة المبدئية انطلاقًا من أسُسها التركيبية، ذلك أنّ حصيلة العناصر التكوينية للكلام هي أنّه إنجاز مُتولد على الدوام، ممّا يجعل اللغة منظومة العقل في بنيتها المنطقيّة."[3]

وقد أشار ابن خلدون إلى قيمة الإسناد- بوصفه مُعطى تركيبيا- في وضع الدلالة السياقية للكلام. إذ "يُدلُّ باللفظ ولا يُراد منطوقه، ويُراد لازمه إن كان مفردًا كما تقول: زيد أسد، فلا تريد حقيقة (الأسد) المنطوقة، إنّما تريد شجاعته اللازمة وتُسْنِدُهَا إلى زيد وتسمى هذه استعارة، وقد تريدُ باللفظ المُركّب للدلالة على ملزومه كما نقول: زيدٌ كثير الرماد، وتُريد ما لزم ذلك عنه من الجود وقرى الضيف."[4]

1- المرجع السابق، ص155.

2- عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ط1. مؤسسة اليمامة الصحفية- كتاب الرياض، تونس، العدد10، 1994 ص138.

3- المرجع نفسه، ص139.

4- ابن خلدون، المقدمة، د/ط. دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت، ص609 و610.

وقد وضّح عبد القاهر الجرجاني أنّه عندما نقول (خرج زيد)، "فليس القصد من ذلك أن نفهم معنى (الخروج) ومعنى (زيد)، لأنّ ذلك يكون مفهومًا أصلا، ولا يمكن أن نكلم أحدًا من الناس فنقول (خرج زيدٌ) أن ننقل إليه هذا الخبر... فالذي يَعرف معنى (الخروج) ومعنى (زيدٌ) يَفهم معنى ويحصل على فائدة من نسبة الخروج إلى زيد."[1]

والمتأمّل في نظرية الجرجانيّ اللغوية يُدرك أنّ الرجل يُميّز بوضوح وبيان بين معنى الخبر ودلالة جزأيه على معنيَيْهما(المخبر به، والمخبر عنه)، فالخَبرُ هو نقل الفائدة الجديدة إلى السامع، وهو أهمّ معاني الكلام. فهذا المعنى إنّما هو نَتاج عملية تركيبية تتجاوز دلالة الأوضاع منفردة، وهو يقيم وزنا كبيرًا للنواة الإسنادية التركيبية من حيث هي جماعُ الفائدة الإبلاغية وعلاقة تركيبية لا مناص منها في أيّ كلام.[*]

* * *

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص416. وينظر: أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص131.

*- سيأتي تفصيل الحديث في جهود الجرجاني الدلالية في الفصل الثالث من هذا البحث، ينظر: ص90.

الفصل الثاني

المعنـــى الإســـنادي تركيـــباً

أولاً: قرينة الإسناد في التراث النحوي العربي.

1/ المنهج النحوي من خلال قرينة الإسناد.

2/ تقييد علاقة الإسناد في الجملة العربية .

ثانيا: نواة المعنى التركيبي في الدرس اللساني الحديث.

1/ المعنى الإسنادي في النحو التوليدي التحويلي.

2/ المرجعية الوظَفية للمعنى الإسنادي.

أولاً: قرينة الإسناد في التراث النحوي العربي.

أولاً: قرينة الإسناد في التراث النحوي العربي.

1/ المنهج النحوي من خلال قرينة الإسناد.

إنّ العلوم لا تأخذ قيمتها ومصداقيتها إلاّ من مناهجها؛ فالمنهج في الدراسات اللغوية يقوم بدور رئيس سواءٌ أكان ذلك على صعيد التأسيس تأصيلا نظريا، أم على صعيد الممارسة اللسانية دراسة وتحليلا، فاللسانيات لم تتعدّد مذهبًا ومسلكا إلاّ لأنّها تعدّدت منهجا.

وإنّ المنهج بوصفه طريقة لعرض الأفكار للوصول إلى الحقيقة وتَبعا لمبادئ معينة، يدلّ على وجود إجراء منظّم للعقل بنيّة الوصول إلى هدف معين. وقد سلكت الدراسات اللغوية قديما وحديثا مناهج عدّة، ولعل أبرزها المنهجان التجريبي والعقلاني. والمتأمّل في العلوم يدرك أنّ هذين المنهجين قد تعاقبا تباعا على ميادين علمية متعددة وقد أخذت اللسانيات الحديثة بحظّها من هذين المنهجين على اختلافهما.

وإنّ المشتغلين بالمنهج العقلي في الدرس اللغوي يَعُدّون اللغة فعلا عقلانيًا، وتبدأ الخطوة الأولى للعقلانية بالانتقال من الشيء إلى اللغة التي تقول هذا الشيء، والملاحظ أنّ هذه الخطوة ترافق الإنسان في حياته المعلومة، بصرف النظر عن تطوّره ومقدار هذا التطوّر الحاصل في العالم الذي يحيا فيه، فحين يتكلّم عن الأشياء لا يرى هذه الأشياء ولا ينقلها، ولكنّه يرى لغتَه التي تنوب عن الأشياء رؤية وحضورا، وما ذلك إلاّ تأكيد لإنسانية الفعل العقلاني.

والعقلانية عند الإنسان مراتب، وإنّها لتكون أكثر تعقيدا عندما تذهب من المُدرَك لغةً إلى الإدراك نفسه، ثم تبلغ بعد ذلك درجات عُليَا من التعقيد عندما تتحوّل بهذا الإدراك إلى مفهوم أو متصوّر، ثمّ هي لا تلبث أن تتسامى، فتغادر المفاهيم والمتصوّرات لتصبح تجريدًا محضًا، فتكون ساعتئذ جملة قوانين تعيد صياغة المفاهيم والمتصوّرات وتُنزلها في اللغات متمظهرةً فيما تدلُّ عليه الكلمات والعلاقات القائمة بين هذه الكلمات في الجمل والعبارات والنصوص، وبهذا فإنّ العقلانية إذا ما قورنت بالتجربة تسجّل انجذابا لمركز التأصيل، والتحصيل المعرفي، إذْ إنّ المعرفة في المنهج العقلاني أوليّة وسابقة للتجربة في حين إنها استدلالية تأتي بعد التجربة في المنهج التجريبي.

وإذا كانت العقلانية بوصفها منهجًا ورؤية وتيارًا فلسفيًا لم تعرف مخاضها وميلادها إلاّ بعد المنهج التجريبي في عصرنا الحديث، فإنّ هذا لا ينفي عنها امتدادها في أزمنة ضاربة في القدم غَورا وعُمقا، مرورا بجهود نحاة العربية القدامى في تدارسهم الظاهرة اللغوية وبخاصّة في شقّيها التركيبيّ والدلاليّ. ويرى د.منذر عياش أنّ [1] الأشكال المسبقة عند ديكارت والصورية عند كانط تتميّز بأمور ثلاثة:

- على نحو مطلق بالمعرفة المسبقة.
- تُحلّل القوانين المتأصّلة في العقل المحض.
- تُعلي من شأن التصوّف الأخلاقي والشكل الحُلولي.

فعندما أحلّت العقلانية العقل محلّ التجربة، انتقلت بذلك من العمل بالشيء إلى العمل بمتصوَّره، ومن المدوّنة إلى النماذج القاعدية (التأصيل)؛ فكلُّ اشتغال بالمعرفة يتّخذ من المتصوّرات والمفاهيم أسًّا له، وهو يحتاج إلى النظرية التي تنظِّم وقوعه على الظواهر أو تنظّم وصفه لها، وفي غياب ذلك لن يقوى على التعميم كما لن يقوى على إنشاء النماذج، ومن ثمّة لن يَكتمل بناء النظرية. وهذه النظرية تظلّ في جانب منها اقتراحًا ومعطى أوّليّا يُستخدم للاستدلال والبرهان، وتكون كذلك لأنها تؤلف بين الأفكار والمبادئ عناصر تجعلها تظهر وكأنّها كلٌّ متماسك يَضمُّه مركز واحد.[2]

ويقول د.منذر عياش في سياق حديثه عن العقلانية والنظرية اللسانية: "يتحدّد هذا الهدف في اللسانيات (العمل اللّغوي) عن طريق جمع بسيط ومؤقت للمادة اللغوية- وذلك خلافا للنظر التجريبي الذي يُغرقه الاستقراء في جمع المادة مدوّنة فتبويبا- ويُفضي الوقوف البسيط والمؤقت على المادة اللغوية بالنظرية اللسانية إلى إنشاء نسق، عناصرُه ليست المعطيات اللغوية، ولكن القواعد المستنبطة منها والتي تُخصّص لكي يكون جهازًا عقلانيا به تُفسّر النظرية اللسانية كفاءةَ المتكلمين وتمكّنَهم اللسانيّ."[3]

وعَودًا على بدء أقول: إذا كان المنهج على هذا القدر من الأهمية في تحديد مسار الدرس اللغوي وضبط نتائجه، جاز التساؤل من زاوية مخصُوصة بموضوع المعنى

1- منذر عياشي، "اللسانيات والمنهج"، http://www.thaqafat.uob.bh/show.asp

2- ينظر: المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

الإسنادي؛ ما حدود التنظير في التراث العربيّ النحويّ القديم؟ ثمّ ما طبيعة مـــنهج نحـــاة العربية القُدامى في اشتغالهم بالمعنى تركيبًا؟ وما منطلقاتُ هذا المـــنهج؟ ومـــا موقعـــه- ابستيمولوجيًّا- في الفكر اللّغويّ الحديث والأنساق المعرفية المعاصرة؟

وهذا ما سيحدّد نقاط مُحاوَرة- في هذا المبحث- للفكر النحوي العربي ارتكازًا على موضوع المعنى الإسنادي، وكيفية اشتغال الدرس النحوي القديم عليه في معالجته تراكيبَ العربية تحليلا وبناءً.

* * *

أ/ المنطلقات المنهجيّة في مقاربة المعنى الإسنادي.

1/ المسند وَالمسند إليه في تقدير النحاة:

جاء في لسان العرب من مادة (س ن د) "**سَنَدَ: السَّنْدُ**: ما ارتفع من الأرض في قِبَل الجبل أو الوادي... وكلُّ شيء أسندت إليه شيئا، فهو مُسنَد وقد سُنِدَ إلى الشيء يُسْنَدُ سُنُودًا واِستَنَدَ وَاسَّنَد غيرُه، ويقال: ساندتُه إلى الشيء فهو يسّاند إليه أيْ أسندتُه إليه... وما يُسند إليه يُسمّى مُسنَدا أوْ مَسنَدا وجمعُه المسانِد... وأسْند في العدوّ، اشتدّ وجمّد، وَأسْند الحديثَ رفعه الأزهريّ، والمُسنَد من الحديث ما اِتّصل إسنادُه حتّى يُسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم... والإسنادُ في الحديث رَفعهُ إلى قائله ... قال ومثلُه كثيرٌ، قال: وقولُ سيبَويْه هذا باب المسند والمُسند إليه، المُسند هو الجزء الأوّل من الجملة، والمسنَد إليه الجزء الثاني منها، والهاءُ من إليه تَعُود على اللام في المُسْند الأوّل"[1]

وأوْرد ابن فارس في مقاييسه من باب (س ن د): "السّين والنّون والدّل أصل واحد يدلّ على انضمام الشيء إلى الشيء. يقال: سَندتُ إلى الشيء. أسْنِدَ سُنودا، واستندتُ استنادا، وأسندت غيري إسنادا، والسِّنادُ: الناقة القويَّة، كأنّها أسْندتْ من ظهرها إلى شيء قويّ. والمُسنَد الدّهر؛ لأنّ بعضه متضامّ . وفلانٌ سَنَدٌ، أيْ مُعتمَد. والسَّندُ: ما أقبل عليك من الجَبَل، وذلك إذا علا عن السّفح. والإسناد في الحديث إلى قائله، وهو ذلك القياس. فأمّا السِّناد الذي في الشّعر فيقال إنّه اختلاف حركتَي الرَّدفين."[2]

وهذا إمام النحاة يُعرِّف الإسناد من خلال تعريفه طرفيه؛ يقول سيبويْه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لمْ يكنْ للاسم الأوّل بُدٌّ منه الآخرُ في الابتداء."[3]

1- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مادّة (س ن د)، ط1. دار صادر، بيروت، لبنان، د/ت، ج3، ص220 و221.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادّة (س ن د)، ج3، ص105.

3- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط1. دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991، ج1، ص23.

إنّ في مثل هذا التعريف تصوّرا ثاقبا لهذه العلاقة التركيبية، "لأنّ في هذا التعبير دلالة على فهم سيبويه المُبكّر لهذا القانون اللغوي؛ لأنّ الذي يُبني على الشيء لابدّ أن يكون هذا الشيء أساسا له".[1]

وذهب النحاة بعد سيبويه هذا المذهب، فيوضّح المبرّد الإسناد بتحديد قيمة ركنيه قائلا: "وهُما ما لا يستغني كلّ واحد من صاحبه، فمن ذلك قال زيد، والابتداء وخبره... فالابتداء نحو قولك: زيدٌ، فإذا ذكرتَه فإنّما تذكرُه للسّامع؛ ليتوقّع ما تخبرُه به عنه، فإذا قلتَ: منطلق، أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر لأنه قد كان يعرف زيدًا كما تَعرفه، ولولا ذلك لمْ تقلْ له: زيدٌ، و لكُنت قائلا له: رجلٌ يقال له زيدٌ فلمّا كان يَعرفُ زيدًا ويجهل ما تُخبره به عنه أفدته الخبر، فصحّ الكلام؛ لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والاسم لا تفيد شيئا، وإذا قرَنْتها بما يصلح حدث معنًى، واستغنى الكلام."[2]

والملاحظ في مذهب المبرّد أنّه جعل من إسناد اسم إلى آخر أصلاً لإسناد الفعل إلى الاسم، فيقول في باب الفاعل: "فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت (قام زيدٌ) بمنزلة (القائمُ زيدٌ)."[3] أمّا السيوطي فيقول في تحديد مفهوم العلاقة الإسنادية: "قال أبو حيّان في شرح التسهيل في المسند والمسند إليه أقوالاً؛ أحدها: المسند المحكوم به والمسند إليه المحكوم عليه وهو الأصحّ، بمعنى أنّ ما يُسند هو المخبر به وما يُسند إليه المتحدّث عنه هو المُخبر."[4]

وتكاد نظرة النحاة الأوائل تتوحّد في تقديرهم للعلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه، وفي إجمال ذلك يقول علي بن محمد بن علي الجرجاني: "الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعمّ من أن يفيد المخاطب فائدة يصحُّ السكوت عليها أوْلا، وفي عُرف النحاة

1- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ط 2. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1911، تقرير بالهامش، ص33.

2- المبرد، المقتضب، تح: حسن حمد، مراجعة د.إميل يعقوب، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999، ج 4، ص404. وينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركّب الاسمي الإسنادي وأنماطه، ط1. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990 ص19.

3- المرجع نفسه، ج1، ص55. وَ يُنظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1983، ص19.

4- السيوطي، الأشباه والنظائر، د/ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ت، ج 2، ص08.

عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامَّة، أيْ على وجه يَحسُن السكوت عليه، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء."[1]

والمتأمِّل في التعريفات السابقة للإسناد يُدرك من دون عناء اهتمام النحاة بالمعنى ممثلا في حصول الفائدة وحُسْن السكوت لدى المخاطب المعنيّ بالمعنى الإسنادي.

2/ المعنى الإسنادي و المقولات المنطقية:

تظهر علاقة اللغة بالمنطق في كونها حاملة للمعنى، وتُعبِّر عن الفكر الإنساني ومن هنا تنشأ الصِّلة بينها وبين المنطق، كَونُ المنطق يبحث في قوانين الفكر الذي يُعبَّر عنه باللغة، "بل إنّ من مؤرِّخي الفلسفة مَن يرجِّح أن المنطق- باعتباره علما- إنّما نشأ في كنف النحو المُعبِّر عن نظام اللغة، وأنّ أرسطو تأثر بأبحاث النحويِّين الإغريق في وضع المنطق."[2]

ويُثار في حقل الدراسات النحوية للغة العربية موضوعُ النحو العربي في صِلتِه بالمنطق الأرسطيّ، "وممّا هو شائع بين المهتمِّين بنحو العربيّة تلك الآراء والتي يَعْتبرُها الكثير منهم حقائق لا تستدعي أدنى نقاش، أنّ النحو مَدين للفلسفة اليونانية بأهم ّمعطياته نشأ في بيئة متشعِّبة بها، وبُوِّب على أساس مقولاتها، واكتمل بناء صرحه بفضل ما اقتبس من مقوِّماتها."[3]

وسَأحاول أنْ أتعرّض لهذه القضية مادام الإسناد واحدًا من الموضوعات التي تَتّصل اتصالا مباشرا بالتحليل العقليّ ومبادئ العقل. وفي بيان ذلك يقول د.عبد القادر المهيري: "يرى إبراهيم مَدكور في حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه حُجَّة على تسرُّب الآراء التي عَبّر عنها حول الإسناد إلى العرب، ويَدعم أمين مجمع اللغة العربية ما ذهب إليه من رأي أنّ العرب أمْكنهم الاطلاع على ما تُرجم من مؤلفات أرسطو إلى السريانية قبل الإسلام من ناحية، وإلى العربية من النِّصف الأول للقرن الثالث الهجري."[4]

1- الجرجاني، التعريفات، ص43. و ينظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ص336و 337.

2- منى إلياس، القياس في النحو، ط1. دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1987، ص119.

3- مجلة مجمع اللغة العربية 1953، ص343. نقلا عن: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1. دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص86.

4- مجلة مجمع اللغة العربية 1953، ص340. نقلا عن: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص88 و87.

ثمّ يناقش د.المهيري هذا المذهب مصرِّحا بصعوبة وخطورة هذا الحُكم الذي لا سند له إلاّ الافتراض والتخمين، ويقول: "فلئنْ كان من المُسلّم به أنّ البيئة الثقافية البصرية لَمْ تكن خالية من عناصر غيرَ عربية وأنّ أصداء ثقافات مختلفة من فارسية ويونانية وهندية كانت تتردّد، فليس لدينا ما يثبت أنّ مؤلّفاتٍ يونانية معينة كانت تُدرَّس فيها خلال القرنين الأوّل والثاني من الهجرة دراسة تُمكّن اقتباس معطياتها وتوظيفها في المؤلّفات العربية، والذي يبدو هنا ثابتا هو أن أقدم ما تُرجم من مؤلفات أرسطو لم يُنقل إلى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري، وأنّ المترجم ليس عبدَ الله بنَ المقفع، وإنمّا اِبنُه محمّد المتوقى بعده سنة 150 من الهجرة."[1]

وَمن اللغويِّين المُحدَثين الذين رأوا ضرورة التثبّت في هذه المسألة، وأن لا يُسرع في الانتصار للنحو العربي أو في الانتصار عليه د.عبده الراجحي، ففي سياق ذلك يقول: "إنّه لمْ تتوافر لدينا بعدُ المادّة النحوية التي تنتشر على هذا المدى الزمني الطويل، لكثرة ما ضاع من أعمال النحاة وكثرة ما لا يزال في خزائن المخطوطات... ولكنّي كلما حاولت النظر في هذا النحو قويَ اعتقادي أنّ القضية لا ينبغي أنْ (يُعطى فيها باليد)، ولا ينبغي أنْ يُتوقَّف فيها هذا التوقّف، لأنّها تَتّصل بصُلب المنهج."[2]

فإضافة إلى أنّ مؤلفات أرسطو لمْ تُترجم إلى العربية إلاّ مع محمّد بن عبد الله بن المقفع، فقد ثَبَتَ أنّ هذه الكتبَ ليست ترجمة لكُتب أرسطو، إنّما هي تلخيصٌ لبعض شروحها، والثابت لدى المؤرِّخين أنّ ترجمة المنطق الأرسطي تَمّت على يد حنين بن إسحاق (المتوفى264هـ) وتلاميذه، ويؤكّد د.الراجحي أنّ الروايات التاريخية لا تؤكّد وجود شيء محدّد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبويه ومن عاصرَهما من أوائل النحاة، ويجعل افتراض إطّلاع هؤلاء النحاة على المنطق الأرسطي- مُترجَمًا على يد محمد بن المقفع- على مَحكّ مقارنة المنهجَين، لِيخلص أخيرا إلى أنّ اختلاف منهج

1- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص90.

2- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص62.

سيبويه عن منهج أرسطو- إجرائيا- يبدو واضحا ولا يُنكر تسرُّب المنطق الأرسطي إلى المتأخِّرين من النحاة، الذي يبدو أوضحَ في فلسفاتهم النّحوية.[1]

إنّ النظر في نُضج التصوُّر النظري السائد لنحو العربية في كتاب سيبويه، يجعل كلّ ذي عين يفرِّق بكلِّ موضوعية بين حدود المتقدّمين من النحاة- وتتأكّد لديه أصالة تصوّرهم على اضطرابه في أحايين عديدة- وما عُرف عند المتأخرين من فلسفات نحوية قائمة على مقولات المنطق الأرسطي. وإذا كانت أوليّات النحو العربي تُعزى إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (المُتوفى117هـ)، فهل أمكن له أن يجد في هذه البيئة من العناصر اليونانية ليضع أسُسَ النظرية النحوية العربية؟ في وقت كانت الرواية الطريق الوحيد للإطلاع!

إنّ إخضاع أرسطو النحو اليوناني لمقولات المنطق كان في أحايين كثيرة مدعاة لمجانبة الحقائق اللغوية، لأنّ المنطق بوصفه جهازًا يمنع العقل من الوقوع في الخطأ أكثر ضبطا ودقة من الظاهرة اللغوية التي تُرى حمّالة وجوه، وربّما كان الجانب العقلي فيها محدودًا بالنظر إلى الحضور النفسي الانفعالي وما يُلابس العملية اللغوية من ملابسات تفلت من التبرير والمَنْطقَة. فهذا د. تمام حسان يقول: "لقد خَلط أرسطو أوّل الأمر بين هاتين الدراستين، فتكلّم في اللغة كلامًا منطقيا، وتكلّم في المنطق كلامًا لُغويًا، واختلط في ذهن المناطقة الشكليِّين النظر إلى الموضوع والمحمول بالنظر إلى المسند إليه والمسند وبنى المنطق قضاياه العقلية من جمل لغوية، وخَلط بين القواعد النحوية والنتائج المنطقية فسمّى كلتيهما أحكاما، وأصبحت قواعد النحو من ثمّ أحكامًا نحوية، فوقع الفكر في أسر اللغة، كما وقعت اللغة في أسْر المنطق."[2]

1- ينظر: المرجع السابق، ص62 و63 و64.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط3. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998، ص26.

ب/ المرجعية التحليلية لعلاقة الإسناد.

1/ تأصيل المعاني الإسنادية:

إنّ التأصيل كونه أداة تحليلية وتنظيمية للأنساق اللّغوية يعني "ذلك السَّعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجهما في نظام، متكاملٌ رغم اختلاف معطياته، متماسكٌ رغم تنوّع مكوّناته، أو محاولة لوضع جهاز تفسيريّ يُعقلِن ما قد يبدو فوضويا، ويُرجع ما هو في واقعه استعمالاتٌ فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحّد، يفي بكل كلام، مهما كانت دواعيه وغاياتُه، ومهما كان مجال تصرّف المتكلم فيه."[1]

ولم تكن الجملة هي نقطة البدء في الدرس النحوي العربي القديم، إذْ إنّ نحاة العربية الأوائل لم يحدّدوا الصور الشكلية للجملة العربية تحديدا دقيقا، لكنّ تناولهم للأبواب النحوية يوحي بتصوّر ذهنيّ تدور في إطاره الجملة العربية، لذلك عمدوا إلى منهج تحليليٍّ كان نتيجة نشاط استقرائيّ[2] تحليلي، فمن هذا الأساس المنهجيّ ارتسمت أولى مبادئ وأصول المنهج النحوي لبناء النظرية، ومن اهتماماتهم بالإسناد وسيلة تأصلية تقسيمُهم الكلِمَ، وفي ذلك يقول ابنُ الناظم عن الكلمة: "هي ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعل وحرف لأنّ الكلمة إمّا أنْ تكون ركنًا للإسناد، أولا: والثاني الحرف، والأوّل: إمّا أن يصّح أن يُسند إليه، أوْلا، الثاني الفعل الأوّل الاسم."[3]

ويقول ابن مالك:

بالجرِّ والتنوين والنِّدا وألْ ومُسند للاسم تمييزٌ حَصَلْ[4].

فقد بُحث أصل التركيب بناءً على أنّ التركيب جملة، وجرّدوا للجملة أصلا يتكوّن من

1- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص131.

2- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص13.

3- ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د/ط. دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988، ص21.

4- المرجع نفسه، ص22.

ركنين؛ مسند ومسند إليه. وما زاد عليهما سمَّوه فضلة، وعَدُّوه غير أساسي في أصل الوضع المجرّد للجملة.[1]

والقول بالبنية الأساسية في الفكر النّحوي العربي هو محاولة لفهم التفسير الذي قدّمه نحويّو العربيّة لنظامها النحويّ بوجه مخصوص، وكانت هذه البنية الأساسية سببا في التفريق بين العديد من الظواهر المتشابهة في بناء الجملة؛ مثلُ التفريق بين الحال والمفعول الثاني في الجملة المحتوية على فعل يَنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وبين الجمل التي لها محلّ من الإعراب وما يُعرف بالمصدر المؤوّل[2]

إنّ هذا التصور يدلّ على دقة نظر النحاة في اللغة، وجهدهم الرائع في تحديد علاقات التركيب النحوي وإدراك عمقها، إلاّ أنّ أصل الوضع هذا فيه نظر، فأوّل ما يثير الانتباه هو الإطار المنطقيّ الذي وُضع فيه نظر تصوّر النحاة لأصل التركيب في إثبات أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام، وهي نتيجة خطيرة عميقة الأثر في الفكر النحوي، بنى عليها النحاة أنّ شبه الجملة إذا وقعت خبرًا أو حالاً أو صفة أو صلة تتعلّق بمحذوف، لأنّ الجارّ والمجرور لا يتكوّن منهما مسند أو مسند إليه في أصل الوضع ولهذا اضطرّوا أيضا إلى تقدير فعل محذوف في تركيب النّداء.[3]

يتّضح ممّا سبق أنّ هنالك سعيا من النحاة لتحديد أصل الكلام من خلال اشتغالهم بموضوع الإسناد وما يتّصل به من معنى يرتدُّ إلى تركيب أصيل؛ باعتبار هذا المعنى الخطوط الأولى في هندسة الكلام، وما حملُهم الفعل بعد ذلك على الاسم إلاّ دليل على تصوّرهم الأحادي لأصل الجملة باعتبار الإسناد نفسَه في كليهما، وهو نواة التوليف بين كلمتين، ولعل تمييزهم أيضا بين الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي دليلٌ آخر، "فإسناد المصدر واسميّ الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف، لأنها مع ما أسندت إليه

1- ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص112 و113.

2- ينظر: محمد حماسة عبد الطيف، بناء الجملة العربيّة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص12.

3- ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص113.

ليست بكلام."[1] ثم إنّ اهتمام النحاة بالإسناد مكنهم من معرفة تلك العلاقة الشبيهة بفكرة الإسناد الموجودة بين المفعولين في قوله ﷻ: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾[2]

إذ يقال: (من)هي الآخذ و(الحكمة)هي المأخوذ ومراعاة الآخذيّة والمأخوذية[3] من قبيل قرينة الإسناد تلك، وهذا يدلّ على أنّ الإسناد عند النحاة كان أداة تحليلية لعناصر التركيب، فلم ينظروا إلى الجملة على أساس أنّها وحدة كلامية تتنوع أشكالها وتختلف عناصرها تبعا لحاجة المتكلم بها ولكنّ تحليل الأشكال هو الذي جعلهم يطرحون المعنى (الإبلاغ) عند فهمهم التراكيب، إلاّ أنّ هناك إشاراتٍ ذكية تَنُمّ عن انشغالهم بالمعاني من حيث تأصيلُها في الأنماط المختلفة.

وفي تقريب ذلك أصّل ابنُ جني هذا الأصل في غير موضع من كتبه، منها ما قاله في باب (الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين): "اعلم أن هذا الموضع هو الذي يَتعسّف بأكثر من ترى، ذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنّ ما أوردوه من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير مُتعالٍ. وهذا كقولهم يقول النحويون: إنّ الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ألا تَرانا نقول: ضُرب زيدٌ، فترفعه، وإنْ كان مفعولا به، ونقول : إنّ زيدًا قام، فتنصبَه وإنْ كان فاعلا، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجرّه وإنْ كان فاعلاً."[4]

والظاهر من قول ابن جني أنّ هناك تمييزا بين الفاعل المعنوي والفاعل النحـــوي إذ إنّ الفاعل كونه مُحِدثا للفعل في الواقع قد يأخذ حكما ومعنى مختلفين في نحو التركيب والبناء الجُمْلي. ويذكر د.عبد الرحمن الحاج صالح في تقصّيه لجوانب التأصيل في النحو العربي "أنّ النحو العربي قد وُضع على أسُس ابستمولوجية مغايرة لأسُس اللسانيات البنوية، وخصوصا في المبادئ العقلية التي بُنيت عليها تحليلاته، هذا وليس الاختلاف

1- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص08.

2- البقرة، من الآية 269.

3- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

4- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د/ط. دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، مصر، د/ت، ج1، ص184.

متوقفا على هذا الجانب، بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسِها وتدوين الكلام من أجل التحليل. وإنّ النحاة يُقدّرون لكلّ معنى لفظا، وهذا يحصل خاصّة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية المُلبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأتِ على البناء المتوقع؛ أي بناء نظائرها... وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتّب ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة، وهو ظاهر اللفظ ولابدّ في حالة تطرح من تقدير الأصل إذا لم يوجد."[1]

وتُطرح في درس نحو العربية اليوم مسألة ربط الجملة بالإسناد، وقد عَدّ فريق من المُحدَثين ذلك تشويها للّغة، لأنّ ثمة تراكيب تامّة من غير إسناد، وهم يرون أنّ اللغة قد مُسخت بإخضاعها للمنطق، وكانت أُولى غاياتهم في ذلك إبعاد تقدير عوامل يرونها لا موضع لها في التركيب، وإظهارها يزيد التركيب تشويها، وربّما وجدت فكرة العامل مجالا حيويا لدى بعض المُحدَثين الذين انبروا يدافعون عنها من جهة أنّ العمل في جوهره وسيلة من وسائل التماسك والتوافق والتأثير السياقي، قبل أن يُحمل على الإعراب قصرًا.

إنّ اعتبار الإسناد بما يكتنزُه من معنى التوليف بين عنصري الإسناد في المنهج النحوي يُعدُّ أداة تحليلية مُهمّة للوصول إلى القوانين التي تَحكُم البنية اللغوية تركيبيّا، بَيْد أنّ هناك من المُحدثين من رأى أنّ في تقدير الإسناد في بعض النماذج تَجَشُّما على المعنى التركيبي وتشويها للبنية اللغوية، بل تجاهلا لعلاقة الإسناد الأصلية في تراكيب معينة من حيث إغفالُها في تحديد الأبواب النحوية، ولأنّ ذلك كان نتيجة اصطدام تأصيل علاقة الإسناد في الجملة بتأصيل الحركات الإعرابيّة، ممّا انعكس اضطرابا في المنهج النّحوي على حدّ تقدير بعضهم لذلك بالمعيارية التي طبَعَتِ النحو العربيّ.

وهذا ما سيكون مدار مناقشة هؤلاء في مظاهر هذه المعياريّة ضمن تحليل المعاني الإسنادية من الوجهة التركيبية، بوصف المعيار آليّة تأصيليّة مباشرة.

1- عبد الرحمان الحاج صالح. نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، محاضرة بالهامش، ص139و140.

2/ مظاهر المعياريّة في تحليل المعاني الإسنادية:

ارتبطت المعيارية بوصفها رؤية ومنهجا ارتباطا شديدا بالظاهرة الإعرابية التي احتفى بها نحاة العربية المتقدّمون، وما من شكٍّ أنّ لذلك مسوّغات لا بدّ من مراعاتها لهم في ذلك، فإضافة إلى ما تَكتَنِزُه الحركة الإعرابية من أهمية في الدرس اللساني الحديث باتجاهيه الشهيرين البنويّ الوَظَفيّ، والتوليدي التحويلي فإنّ هناك سببا خاصا في تاريخ اللغة العربية موصولا إلى النصّ القرآني المقدّس، وبما عُرف بظاهرة اللحن بُعَيْد نزول القرآن الكريم وقُبَيل استقرار المنهج النحوي، فكان هذا سببًا موضوعيا في بادئ الأمر لصياغة قواعد الإباحة، وفي بيان ذلك يقول الأستاذ تمام حسان: "لقد تعلقت الإباحة وعدمُها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال والمسموع."[1].

ويثير د.عبد القادر المهيري- في هذا الصدد - مسألة الجملة المبدوءة باسم مُردَف بفعل[2] ففي المثال(**الزائرُ أخذتُ حقيبتَه**) يتساءل عن تجاهل الإسناد، وإعطاء الحركة الإعرابية مَهمّة تحديد المعنى النحوي، فالزائر مبتدأ (مسند إليه) لسبب واحد هو اقترانه بالضمّة علامة رفع يختصّ بها المبتدأ، في حين إنّه لم يسند إليه شيء فيما هو تالٍ له من العناصر التركيبية، رغم أنّه لا يخفى عن المُحلّل لهذا التركيب أنّ المعنى الإسناديّ هو محصّل بين فعل الأخذ والآخذ على جهة تأصيل هذا الإسناد.

فالزائرُ ليس عنصرا إسناديا أصيلا حتى يعرب مبتدأ، إنّما هو في أصل الكلام مضاف إليه ممثّلا في الجملة (أخذت حقيبةُ الزائر)، فلمّا كان حُكم المضاف إليه الجـــرَّ (معيارا) لمْ يكنْ كذلك لمّا صار حكمُه الرفعَ، ويعطينا د.المهيري إعرابا يتّكئُ فيه إلى المعنى الإسنادي الأصيل بعدما اشترط التخلّص من فكرة العامل الإعرابي هذا نصُّه:

الزائرُ: مضافٌ إليه أُبتدئ به.

أخذتُ: فعلٌ مُسنَد إلى المتكلم.

حقيبتَه: مفعولٌ به، والهاء للربط.

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص13. وينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4. عالم الكتب، القاهرة، مصر 2002، ص72.

2- ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص51.

ومن روافد المعياريّة في جهود نحاة العربية القدامى القياس، كونُه آلية مباشرة ترتدُّ بها النماذج المختلفة استعمالا إلى أصل موحّد لها، وفي قيمة القياس وبيان أركانه يقول السيوطي: "للقياس أربعة أركان، أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس وعلة جامعة وحكم. ويوضّح ذلك ابن الأنباري في علة ما لم يُسمّ فاعله، فالعلة الجامعة بين الأصل الذي هو الفاعل والفرع الذي هو نائبه إنّما هي الإسناد."[1]

وغيرَ بعيد عن القياس ثمّة أصلٌ تحليليّ احتفى به النحاة كثيرا، هو التقدير فيما أُضمر من عناصر تركيبية كان ينبغي أن تكون، ويَحسُن بنا لبيان ذلك أن نقرأ نصّا لابن السراج يقولُ فيه: "والخبرُ الذي هو خبر المبتدأ عدّة أضرب... فضربٌ يحذف منه ويقوم مقامَه ظرفٌ له... والمحذوف معنى الاستقرار والحلول، وما أشبَههُما، كأنّك قلتَ: زيدٌ مستقرٌّ خلفَك في قولنا زيدٌ خلفَك."[2] .

إنّ صورتَي رتبة الجملة العربية (فعل+فاعل) و(فاعل+ فعل+ ...) لا اختلاف جوهري بينهما، فالعملية الإسنادية محققة والعلاقة الإسنادية قائمة ويرجع الفرق الوحيد بينهما إلى إحدى هاتين الصورتين تمثّل أصلاً للرتبة في الجملة الفعلية، "وهو ما نراه مجسّدا في الصورة الثانية (فاعل+ فعل) والصورة الأخرى مسؤولة عنها وهي مجسّدة في الصورة الأولى (فعل+ فاعل)."[3].

ويُرجِع د.الشريف ميهوبي الكثير من تلك التعقيدات التي أثقلت كاهل النحو العربي وزادت من صعوبة استيعاب عناصره إلى نظرة النحاة إلى الجملة الفعلية واعتمادهم أمورا شكلية في مناقشتها.[4] ، ويؤكد قائلا: "ذلك لأنّه في نظرنا لا فرق بين المسند إليه في الجملة الاسمية والمسند إليه في الجملة الفعلية، وإنّما قد يكون الفرق في نوع الكلمة التي تقوم بوظيفة المسند إذا كان فعلا أو غير فعل، وهذا الفرق لا يؤثر في تحقيق العملية

1- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح : محمد حسن محمد الشافعي، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998 ص60.

2- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط2. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ج1، ص59.

3- مجلة الدراسات اللغوية العدد01، الشريف ميهوبي، "الرتبة والتطابق العددي"، ص123.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص123.

الإسنادية أو عدم تحققها، وإنّما يكون تأثيرها ممثّلا في إضافة دلالية معينة على الجملة كدلالة المسند على الزمن أو عدم دلالته."[1]

ومن اللغويّين المُحدثين من رأى أن في بعض عمليات التقدير تلك اتصالا بحيَل التخريج الإعرابي، ومن تلك الحيل ما يقدّر من معانٍ إسنادية في تراكيبَ لا تبدو إسنادية ومن ثمّ يقول د.محمد حماسة عبد اللطيف: "إنّنا لا ننكر الإسناد فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة، وهذا لا يعني أن كلّ جملة مفيدة لا بدّ أن تكون مشتملة على الإسناد، إذْ إننا ينبغي أنْ نعترف بوجود جملة غير إسنادية."[2]

وعلى هذا الأساس كانت جملا غيرَ إسنادية جملةُ الخالفة، الجملة التعجبية، جملة المدح والذم، جملة خالفة الصوت، الجملة الندائية، الجملة القسمية، الجملة التحذيرية والإغرائية.[3]

فالجملة الإسنادية تصوّر حديث لتصور المعنى الإسنادي فيها أصالة "فهي التي يكون فيها الإسناد مقصودا بالذات، ويلتزم فيه تَضامّ عنصرَيْ الإسناد.ولا يُحذف أحدهما إلا إذا دلّت عليه قرينة حالية أو مقالية"[4]، وإذا ما تجنّبنا التقدير المتعسّف كان هناك جمل لا تحتمل الإسناد تقديرا، لأنّ الإسناد المقدّر فيها يخرج المعنى من مقام الإنشاء إلى مقام الإخبار.

ويظهر هذا ويتأكّد عند تقدير فعل النداء في الجملة الندائية؛ أين يُصبح النداء إخبارا عن معنى إسنادي مفترض في تركيب آخر، ويذهب هذا المذهب د.محمود فهمي حجازي في حديثه عن الجملة الندائية، فيقول: "لو طبّقنا هذا لاتّضح لنا مدى الخلط في تقدير فعل عامل في المنادى، فقد قدّروا في تركيبٍ مثل (يا كبير القضاة) أنّ التقدير أنادي كبير القضاة، فالثابت أنّ التركيبَيْن مختلفان أساسا."[5]

1- المرجع السابق، ص124.

2- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1983 ص33.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص97 و105.

4- المرجع نفسه، ص78.

5- محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر د/ت، ص24.

أعودُ بعد هذه المناقشة لمناحي المعيارية في اشتغال النحاة بالمعنى الإسنادي لأقول: إنّ ما علق بنحو العربية من معيارية له أسبابه الموضوعية دينية كانت كما أشير آنفا أم تعليمية، وهذا- حقيقة- ما حال دون تحديد دقيق للجملة، لا سيما أنواعها وأقسامها فرغم اهتداء النحاة للإسناد كونُه قانونا لغويّا دقيقا، إلا أنّ تقسيم الجملة لديهم كان شكليا كما وضّحه الدارسون، وأنّه في الوقت ذاته "عقليّ لأنّه يفرض صُوَرا عقلية على بعض التراكيب يجعلونها موازية- ذهنيا- لتعبير كان ينبغي أنْ يكون."[1]

وما من شكّ في أنّ سعي النحاة الحثيث لوضع منظومة قواعديّة لبناء الجُمل يندرج ضمن محاولاتهم تحصين المستوى الصوابي، بيد أنّ "الّذي يُوحِّد المستوى الصوابي ويحرسه ويقوم عليه هو المجتمع، أو مجموع أفراده، ومِن ثمّ يصبح كلّ شخص خاضعا لهذا المستوى الصوابي."[2]

1- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص58.

2- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص68.

2/ تَقييد علاقة الإسناد في الجملة العربية.

إذا كان المعنى الإسنادي في ذهن المتكلم علاقة معنوية ورمزًا من رموز النظام اللغويّ المختزن في الأذهان، فإنّ الكلام الحيّ تطبيق مباشر لهذه العلاقة الذهنية، وفي بيان ذلك يقول د.محمود السّعران: "إنّ المتكلّم العربيّ عندما يريد أنْ يُعبِّر عن إزهار الشجرة يَقوم في ذهنه بعمليات عقليّة ترتدّ إلى عمليتين أساسيتين، عملية تحليليّة وعملية تركيبيّة؛ أمّا العملية التحليلية فهي تلك التي يميِّز بها العقل بين مجموعة من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة، وأمّا عملية التركيب أو التأليف فهي تلك التي يركّب بها العقـــل أو ينظّم أو يؤلّف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمّى في الاصطلاح الصورة اللفظية."[1]

وما من شكّ في أن ّما يقصد إليه الأستاذ محمود السّعران بالصورة اللفظية ههنـــا هو الجملة، ما دام حديثه من البداية بعنوان (نحن نفكر بجمل).

1- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط2. دار الفكر، القاهرة، مصر، 1997، ص170.

أ/ التخصيص.

1/ المعنى الإسنادي في التركيب الجملي:

المعنى الإسنادي عند اللغويّين المُحدَثين هو إحدى القرائن المُهمّة في تحليل الجمل والتراكيب، فيقول د.تمّام حسان في هذا السياق بعدما انتقل بالإسناد من مستوى القرينة إلى مستوى العلاقة بـــ"أنه تلك العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثمّ بين الفعل والفاعـــل أو نائبه"[1].

ويقول في السياق نفسه د.إبراهيم عبادة عن هذه العلاقة: "إنّها تكون بين اسمين أحدهما مُحدَّث عنه والآخر مُحدَّث به مثل: المؤمنون إخوة، وتكون أيضا بين فعل أو ما في معناه من المشتقّات المحضة، أو ظرف، أو اسم منسوب أو اسم فعل. وبين ما أخبر بها عنه مع تقدّم الفعل أو ما في معناه... إلخ عليه مثل: قام محمد، أكرم عليّ أمسافرٌ أخواكَ؟ أحَسَنٌ خطّك؟ أفي المسجد محمّد؟ أمصريّ الزائر؟ هيهات السلام."[2]

إنّ كلاً من الاسم والفعل منفردًا يمتلكان حقيقة تُسند معنيَيْهما أو حقيقةَ معنيَيْهما ولكنْ إذا دخلا في حركة التركيب ونظام الجملة؛ إذ المعنى قارّ في قلب هذه الحركة النفسية التي تكاد لا يُشعر بها على المستوى اللغويّ الأول من نقل صورة الشيء إلى اللفظ لنحصل على معناه.

وإذا تجاوزنا الحديث عن مفهوم الجملة عند القدماء، وما بينها وبين الكلام من فرق ستشدّنا مسألة أكثر خطرا وأبلغ أثرا هي تلك الخصوصية التي تختصّ بها اللغة العربية من حيث تركيبها.هذا التركيب الذي يبدو أكثر ثباتا وأقلّ تطورا إذا ما قورنَت اللغة العربية بغيرها من اللغات. "إذْ إنّ نقطة البدء في الدرس اللّغوي للعربية الفصحى تختلف -أو يجب أنْ تختلف- عن نقطة البدء في دراسة أيّة لغة أخرى، وإذا كان من المُمكن في لغات أخرى كالإنكليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلا أنْ تُقسّم إلى مراحل تختلف صوتيا وتركيبيا ودلاليا، وتصوّر كل مرحلة منها عصرا محدّدا بخصائصه الفكرية والثقافية المنعكسة من واقعه الاجتماعي المتّصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية، فإنّ العربية

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص192 .

2- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988، ص16 و17.

الفصحى يَجب أنْ تظلّ أكثر ثباتا من كلّ تطوُّر سياسيٍّ واجتماعيٍّ في مجال التركيب بخاصّة، حتى يُمكن الاطمئنان إلى بقاء النصّ القرآني كما أريد، نصّا لغويا معبّرا عن القيم الكليّة للعقيدة الدينية."[1]

إنّنا نستشف في طبيعة البناء الجُمْلي في العربية هذا الثبات الذي سهّل للدارسين محاولاتهم للبحث عن الأنماط الأساسية للجملة العربية، وفي الوقت نفسه ما كان ينبغي أنْ يَقفَ النّحوُ العربي اليوم بعيدا عن ساحة الدرس المعاصر فساير بعض علمائه الرّكب مُستلهمين التراث في اعتزاز، مُستشرفين الآفاق الجديدة في حذر. وإذا كانت الجملة نقطة بداية الدراسة اللغوية الحديثة فإنّ هناك دراسات عربية حديثة شُغلت بموقف القدماء من درس الجملة، فقد ثبُت في تحليل الجملة أهمية المعنى المعجمي والمعنى الوَظفي في التعويل على المعنى وصحّة واستقامة الشكل النمطي المحدّد، وبناء على ذلك التصوّر لدى النحاة قُسِّمت الجملة العربية إلى نمطين أساسيْن:

- **الجملة الاسمية:**

اصطلح النحاة على تسميتها بجملة المبتدأ والخبر، فهي كلّ جملة ابتدأت باسم (مسند إليه) يليه اسم أو فعل (مسند) إلى المبتدأ نحو زيدٌ منطلق. زيدٌ قام. وما يميّزها هو أنّ بنيتها تتألّف من عنصرين، منفصلٌ أحدهما عن الآخر، بحيث يكون الاسم المسند إليه مبتدأ، والاسم أو الفعل خبرا.

❁ ركنـــاها:

-**المسند إليه (المبتدأ):** "هو كلّ اســم ابتدأتــه وعرَّيتَــه مــن العوامــل اللفظيــة وجعلتَه أوّلا لثانٍ."[2] وهو "الاسم المجرّد من العوامل اللفظيــة للإســناد."[3]. فالاســم جنس يشمل -الصريح: نحو (زيدٌ قائم).

-المُؤوَّل نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[4]

1- علي أبو البركات، تقديم الفكر النحوي، ص151. نقلا عن: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص150.

2- ابن جني، اللمع، تح: حسين محمد شرف، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1979، ص115.

3- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د/ط. دار الإمام مالك، الجزائر، 1416 هـ، ص128.

4-البقرة، من الآية184.

وفي هذا قال ابن مالك[1]: مُبتدأ زَيدٌ وَعَاذرٌ خَبَرْ إنْ قلتَ زَيدٌ عَاذرٌ مَن اِعْتَذَرْ.

-**المسند (الخبر):** هو الاسم المرفوع المسند إلى المبتدأ ليتمّم معناه في الحكم الذهني وهو "ما يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالسٌ، فإنّما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله... وإنّما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالسًا."[2]

- **الجملة الفعلية:**

أُصطُلح على تسميتها بجملة (الفعل والفاعل)، وهي الجملة التي تبتدئ بفعل يليه الاسم (المسند إليه) نحو: قامَ زيدٌ، وتتميّز الجملة الفعلية بأنّها تتألّف من جزئيين غير منفصلين، وهما الفعل والفاعل الذي يليه. والفعل يقابل الخبر في التركيب الإسنادي الاسمي، والفاعل يقابل فيه المبتدأ.

❁ **ركناها:**

-**المسند (العنصر الفعلي):** وهو "ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مقترنة بزمن معين."[3] وهو ركن أساس في معظم لغات البشر وتكمن قيمته في إفادة الإسناد والزمن هو جزء من دلالته.

-**المسند إليه (الفاعل أو نائب الفاعل):**

=**الفاعل:** هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله؛ فهو الذي فَعَل الفعل، أو قام واتصف به.

=**نائب الفاعل:** ويُدعى المفعول الذي لمْ يُسمّ فاعله، وهو "اسم يحلّ محل الفاعل المحذوف ويأخذ أحكامه، ويصير عمدة لا يصلح الاستغناء عنه، وحكمه الرفع."[4]

ويترتّب على حذف الفاعل تحوّل المركّب الفعلي من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول حيث تتغيّر البنية الصرفية والصوتية للفعل (المسند).

1- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص105.

2- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص59.

3- أبو السعود حسنين الشاذلي، العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القران الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1991، ص16.

4- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص189.

ومن المُحدَثين من يرى الجملة المبدوءة باسم مُردف بفعل أنّهـا ملحقـة بالجملـة الفعلية بالنظر إلى المحتوى الإسنادي الذي تحمله. ويعرض د.الشريف ميهـوبي جهـود لغويّين مُحدثين في هذه المسألة.[1] ويُجمل فيها هذا القولَ: "لقـد عـدّ النحـاة- باسـتثناء الكوفيِّين- نسبة كبيرة من الجمل الفعلية التي جاء فيها الفاعل متقدِّما على الفعل من قبيـل الجملة الاسمية، لا لشيء إلا لوجود الفاعل قبل الفعل في الرتبة، ولأنّهم فـي رأيهـم قـد خرج الفاعل عن إطار الفاعلية إلى إطار الابتداء."[2]

وإنّ ما اضطر النحاة إلى الاعتقاد بأحقية الرتبة (فعل+ فاعل) هو تصوّرهم بأنّ الفعل عامل في الفاعل، رغم اقتناعهم بأنّ الفعل ما هو إلا حركة ناتجة عن الفاعل. والظاهر- لديهم- أنّ المتحدَّث عنه يأتي- في الحديث- قبل المُحدَّث به، أيْ أنّ المسند إليه يأتي قبل المسند.

وفي المثال (محمدٌ اجتهدَ) التي هي من نمط: **مبتدأ+فعل+فاعل**

محمد+اجتهد+هو

يُرى هذا الضمير الأخير "لو أنّهم عَدّوه رابطا أو عائدا لكان ذلك معقولا."[3]

2/ القرائن المعنوية المتّصلة بقرينة التخصيص:

إنّ قرينة الإسناد- ومع أهميتها في التحليل النحوي- تبقى علاقة مفتوحة (مطلقة) تعمل الأبواب النحوية في الجملة على تقييدها وتوجيهها وفق النمط النحوي المقصود. وقد كانت دراسة د.تمام حسان لِما أسماه تضافر القرائن[4] خلاصة تأمّل عميق ونظر دقيق في بطون المؤلفات النحوية التراثية، استطاع فيها تلخيص وتفريع القرائن المعنوية تحت ما يسميه اصطلاحا بـ(العلاقات السياقية). "هذه العلاقات وأمثالها ما يتوخّاها المتكلم ويحرص على أن يُعبّر من خلالها عن المعاني، والأفكار المجرّدة لتتحوّل إلى معانٍ نحوية تصل إلى المتلقي، فيدرك من هذه المعاني النحوية الكامنة في هذه العلاقات المعانيَ

1- ينظر: مجلة الدراسات اللغوية، الشريف ميهوبي، "الرتبة والتطابق العددي"، ص125 و127.

2- المرجع نفسه، ص125.

3- المرجع نفسه، ص125.

4- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194 و198.

والأفكار المجرّدة التي أراد المتكلم توصيلها."[1] ويُميَّز في تلك القرائن المعنوية بين علاقتين سياقيتين متَّصلتين مباشرة بعلاقة الإسناد؛ أولاهما: قرينة التخصيص وثانيهما: قرينة النسبة.

فأمّا **التخصيص:** فهو علاقة سياقية كبرى تتفرّع عنها علاقات معنوية أخصّ منها "وإنما سُمّيت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لأنّ كلّ ما تفرّع عنها من القرائن قيودٌ على علاقة الإسناد، بمعنى أنّ هذه القرائن المعنوية المتفرِّعة عن التخصيص يعبّر كلّ منها عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل والصفة."[2]

وفيما يلي جدول يمثّل ذلك:

القرائن المعنويّة	ما تدلّ عليه من معنى نحوي	نموذج جملي
التعدية	المفعول به	ضربَ زيدٌ عمرًا.
الغائية	المفعول لأجله و المضارع بعد اللام	أتيتُ رغبةً في لقائكَ / ...لألقاكَ .
المعية	المفعول معه و المضارع بعد الواو	سرتُ والجبلَ. / لا تأكل السمك وَتشربَ اللبن.
الظرفية	المفعول فيه	أصحو متى تطلع الشمس.
التحديد والتوكيد	المفعول المطلق	أقدَم الرجلُ إقدامًا.
الملابسة	الحال	جاء الرجلُ راكبًا.
التفسير	التمييز	زرعتُ الأرضَ شجرًا.
الإخراج	الاستثناء	جاء القومُ إلا زيدًا.
المخالفة	الاختصاص	نحنُ العربَ نكرمُ الضيف.

فالتَّعدية: هي تخصيص للمعنى الإسنادي، وهذا ما يوضّحه المثال: ضرب زيدٌ عمرًا لأنّ إسناد الضرب إلى زيد كان مخصّصا بوقوعه على عَمروٍ، أيْ أنّ وقوعه على (عمرو) كان قيدا في إسناده إلى زيد.

1- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص15.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص19.

و**الغائية:** هي تخصيص لعلاقة الإسناد أيضا، فإذا قلنا: أتيتُ رغبةً في لقائك، فإنّ فعل الإتيان أسند مُقيَّدا بسبب خاصّ، وهذا القيد هو الغائية. وتكون الغائية- كما سلف- قرينة معنوية دالّة على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع إذا سُبق بأدوات منها اللام كي، حتى.

أمّا **المعية:** فهي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف، فهي اصطلاح مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو، ومن هنا يتّضح أنّ نصب المضارع بعد الواو على المعية من قبيل نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها.

وَ**الظرفية:** تُعدّ قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، بَيد أنّ الظرفية في هذا الصدد غير الظرفية التي يفيدها حرف الجرّ (في) أو ما يأتي في معناه، لأنّ الظرفية للتخصيص أيْ لتقييد زمن الإسناد أو مكانه.

وَ**التَّحديد والتوكيد:** قرينة دالة على المفعول المطلق، من حيث تعزيز المعنى الإسنادي وذلك لإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأنّ المصدر هو اسم الحدث، وتكونُ التقوية بواسطة ذكره مفردًا منوّنًا على سبيل التأكيد أو مضافًا لمُعيّن لإفادة النوع أيضا أو مميزا لعدد، فيكون العدد نفسُه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزًا.

أمّا **الملابسة** فهي قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو، أو من دونها، فإذا قلنا: جاء زيدٌ راكبًا. فالمعنى جاء زيدٌ ملابسًا لحال الركوب وكذلك إذا قلنا: جاء زيدٌ وهو يركبُ، فالحال هنا عُبّر عنه بالجملة والواو، وتُسمّى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء.[1]

أمّا **التفسير** فهو قرينة معنوية ويأتي في باب التمييز، والتفسير يكون لإيضاح أمر ما، قد يكون لإيضاح المعنى الإسناديّ، نحوُ طابَ محمدٌ نفسًا. وقد يأتي لمعنى التعدية مثل: زرعتُ الأرضَ شجرًا، وقد يأتي لإيضاح مقدار مُبهم، نحوُ اشتريت مترين حريرًا، لذا كان التمييز تخصيصا لعلاقة الإسناد أخيرًا.

و**الإخراج** من القرائن المعنوية أيضا فتجده يرد في باب الإستثناء، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد ومن دائرة المعنى الإسنادي، حيث تستفاد هذه القرينة من السياق اللغوي

1- ينظر: المرجع السابق، ص198.

فإذا قيل: جاء القوم إلاّ زيدًا. فإنّه تمّ إسناد فعل المجيء إلى القوم وأُخرج زيد من هذا النطاق الإسنادي، ويكون المستثنى مُقيِّدا بأداة الإخراج (إلاّ)، وفي الإخراج تقييد لعلاقة الإسناد وتخصيص له.

و**المخالفة** يجعلها النحاة في باب الاختصاص، وهي أن تجدَ اسما منصوبا سبقه ضمير(أنا) أو(نحن)، حيث قدّروا الاسم مفعولاً به لعامل محذوف، وهو فعل تقديره أخصّ، كقولنا: نحنُ العربَ نُكرم الضيف. والمخالفة من قبيل القيم الخلافية إذْ تُعدّ قرينة معنوية دقيقة على الإعرابات المختلفة.

ب/ النسبة.

إنّ (النسبة) هي الآلة التي ينعقد بها الكلام فيفيد معنى تامًا، فالكلمة تنسب إلى أختها فتركّب تركيبًا إسناديا، لأنّ الإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى بحيث ينتج بهذه النسبة معنى يفيد منه المخاطب فائدة تامة، فالنسبة أعمّ من الإسناد، لأنّها تضمّ الإسناد المفيد فائدة يَحسُن السكوت عليه والّذي لا يحسُن السكوت عليه كالمضاف إليه والصفة والموصوف والجار والمجرور والصفات.

ويرى الأستاذ أحمد سعد الدين "أنّ النسبة إضافة شيء إلى آخر وربطه، من أجل ذلك كان بها حاجة دائما إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه، وهي الجهة في المذهب الوصفي، لأنّها مظهر من مظاهر الترابط السياقي في اللغة... وليست الألفاظ المؤتلِفة في جمل إلا صورا منطوقة لما هو حاصل في الذهن من التراكيب المعنوية، والتأليف في الذهن هو ربط الصور الذهنية المفردة بعضها ببعض على نحو تتحقق معه صلة ونسبة بين هذه الصور، فإذا أردنا أن نُعبِّر عن ذلك أو ننقله إلى ذهن السامع أو المخاطب عبّرنا عنه بمركّب لفظي."[1]

إنَّ الجملة بوصفها شبكة نسبوية تتَّحدد فائدتها بمدلولها التركيبي، بحيث يكون لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاصّ ولهيئتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات، ولاشكّ في أنّ هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يَحسُن السكوت عليه كهيأة (زيد قادم)، فإن فيها (معنى زائدا) على معنى (زيد) ومعنى (القدوم) هو نسبة القدوم إلى زيد وربطه به إلاّ أنّ هذا المعنى في الهيأة الأولى تامّ، وفي الثانية ناقص.

إنّ علاقة النسبة- بهذا المفهوم- بالمعنى الإسنادي من حيث تقييده في التركيب الجملي هي قرينة كبرى كالتخصيص، "وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، فهي قيد عامّ على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية."[2]

1- أحمد سعد الدين، "النسبة في النحو" د.عبد الوهاب حسن حمد -http://www.w3c.org/TR/1999/REC-html401 .19991224/loose.dtd

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201 و204.

والذي يدعو إلى التمييز بين التخصيص والنسبة "هو أن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق"[1]، أيْ أنّ الأبواب النحوية تعمل جميعا على تضييق علاقة الإسناد (المعنى الإسنادي)، في حين أنّ النسبة هي إضافة إلى هذا المعنى الإسنادي وإثراء له دلاليًا.

والمعاني التي تدخل تحت عنوان (النسبة) وتُتَّخذ قرائن في تحليل المعنى الإسناديّ معاني حروف الجرّ ومعها معنى الإضافة؛ فحروف الجرّ في اصطلاح النحاة القدماء أدوات تعليق، ومن عباراتهم المشهورة قولهم والجارّ والمجرور متعلقان، فكلمة متعلّق تفيد أنّ النحاة حرصوا على شرح ما تفيده معاني حروف الجرّ، أيْ القرائن المعنوية المستفادة من حروف النسبة، على أنّ التعليق بين الجارّ والمجرور وما تعلّق به الجارّ إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، فمثلا: قولنا: جلس زيدٌ على الكرسي، فإنّ الكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجرّ، ولم يتعلّق بالمعنى، كما يُوضِّح الأستاذ تمّام حسان.[2] بهذا المخطّط:

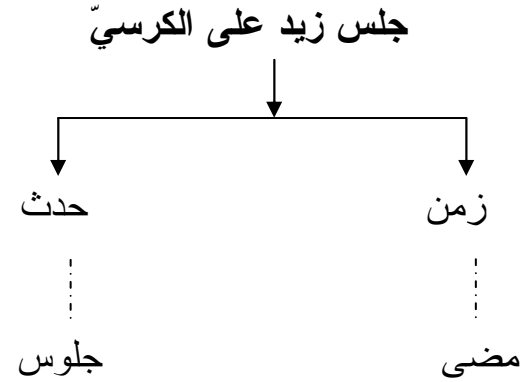

وَالجملة بهذا تعني مُضيّ جلوس زيد على الكرسي، فلا صلة للكرسي بالمضي وإنّما تقوم الصلة بينه وبين الجلوس. وأمّا العلاقة المباشرة للمضي فهي بالجلوس، لأنّ معنى الفعل يشتمل عليهما جميعا.

وأمّا معنى الإضافة فيكفي لبيان قوة التعليق فيها أنّ النحاة لم يُغفلوا النصّ على أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، غير أنّ هناك فرقا بين النسبة التي يُفيدها حرف النسبة والنسبة التي تفيدها الإضافة، فالنسبة مع الحرف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء

1- المرجع السابق، ص201.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص202.

وتنسبها إليها، في حين تكون النسبة في الإضافة بين المُتضايفَين الواقعين في نطاق الإسناد، نحو: صحوتُ وقت طلوع الشمس.

ويُضيف الأستاذ أحمد سعد الدين[1] أنّ من الحروف ما يكون منسوبا إليه كبعض حروف الجرّ، والاسم يُعرف بالإسناد إلى مدلوله بحسب معناه المعجمي، والعرفي ودلالته على مسمّاه الذاتي أو المعنوي غير المشخّص احترازا من الإسناد اللفظي، فإنّه يوجد في الاسم والفعل والحرف، والإسناد أعمّ من الإخبار؛ فهناك كثير من التراكيب لا يطلب فيها المتكلم أكثر من معرفة نسبة الحدث ووقوعه، إذ الحروف أدوات النسبة في الجمل وموجدة لها، وهي تؤلّف بين المعاني المتباينة فتجعلها معنى واحدا.

ومنه تظهر فكرة الأصل في الدرس النّحوي عماد أصل القياس، وقد أضحى الأصل في النّحو القاعدة والعلّة والدليل والحكم، وبذلك صارت منهجا في دراسة اللغة العربية، بل وفي مختلف علومها.

1- ينظر: أحمد سعد الدين، "النسبة في النحو" د.عبد الوهاب حسن حمد -http://www.w3c.org/TR/1999/REC-html401 19991224/loose.dtd

ثانيا: نواة المعنى التركيبي في الدرس اللساني الحديث.

ثانيا: نواة المعنى التركيبي في الدرس اللساني الحديث.

1/ المعنى الإسنادي في النحو التوليدي التحويلي.

ظلّت- وما تزال- اللغويّات التوليدية تحظى باهتمام خاصّ في الدراسة اللغوية، فقد صمدت بفضل صلابة مرتكزاتها الفلسفية، ولِما أحدثته من ثورة في علم اللغة، وقد أثـــار مؤسّسها (نوام تشومسكي) فلسفة جديدة في تفسيره للظاهرة اللغوية وآثرها على غيرها من الفلسفات المعاصرة؛ إذْ هو يصنّف ضمن الفلاسفة العقليِّين الذين يرون في العقل الإنساني وسيلة للمعرفة. فليس هناك صواب مطلق في طريقة نحوية، بيد أنّ هناك طريقـــة أصـــحّ وأفضل من طرق أخرى، ومن ثمة فليس من اليسير- في تقديره- أن تكون الطرق التـــي بين أيدينا قادرة على أن تقف على أسرار النظام اللغوي ودقائقه.

وفي صلة نظرية النحو التوليدي التحويلي بتعليميّة اللغة يقول د.علي حسين فياض: "... ولبلوغ ذلك هنالك إجراءات(تقييمية Evaluative) وأخرى(استكشافية Discover) على اللغوي أن يتّبعها للوصول إلى الهدف المرجوّ."[1]

وإنّ التطورات التي حصلت في اللغويّات التوليدية وصولا إلى برنامج الحدّ الأدنى للنظرية اللغوية 1955، يؤكد سعي تشومسكي الحثيث إلى صياغة النظرية التركيبية للغة في أبسط صيغة تأصيلية. إذْ إنّ النحو- في ظلّ هذه النظرية- يقوم على أساس التوليد الريّاضي القادر على احتواء اللامتناهي اللغوي، حيث يصاغ النحو التوليدي في هيأة صيغ رياضية يمكن من خلالها توليد جميع تركيبات الجمل السليمة للغة ما.

ويعتقد د.محمد عمر أمطوش- بالنسبة لتشومسكي- أنّ هدف أيَّ علم متطوّر ومنـــه اللسانيات يتجاوز حدود الوصف والترتيب إلى تقديم أطروحات مفـــسرة؛ فـــإن وصـــف التركيب للغة ماهو إلا مجموعة القواعد والتعليمات، والتي بتطبيقها الآلي ينـــتج ملفـــوظ مقبول، أيْ نحوي في هذه اللغة. وآلية هذه القواعد النحوية وتواترها تَـــضمن وضـــوحها وفصاحتها وشموليّتها، وأيّ نحو ما هو إلا نظام شكلي رياضي ويكفـــي معرفـــة كيفيـــة التعامل معه وبعناصره وبكيفية تحدّدها القواعد، ولكي يكون هذا النحو بهذه الشمولية يجب

1- ينظر:علي حسين فياض، "نظرية النحو التوليدي التحويلي واكتساب اللغة"http://www.ju.edu.jo/old_publication/

أن يُساير شرطين؛ قدرة هذا النحو على توليد كل ملفوظات اللغة، والشرط الآخر هو الملاءمة القوية وهي ترتبط بعلم المنطق الحسّي على تمييز ملفوظات اللغة.[1]

وتُعدّ اللسانيات التوزيعية التي سار بها (هاريس Harris) إلى أقصى مداها مُلهِمَ تشومسكي- وهو تلميذ هاريس- في صورنة المفاهيم الأساسية في النظرية التوزيعية بـ(المعنى الرياضي الصوري)، "وقد طرح بعد ذلك مفهوما جديدا عُرف بالتوليدية في اللسانيات، وهو مفهوم يتعارض مع أسس التوزيعية ويسيطر على ميدان الدراسات اللسانية الأمريكية وغيرها ما بين 1960 و 1985. و يرى تشومسكي أنّ التوزيعية جَرْيًا وراء الإفصاح، تقدّم تنازلات يستحيل تقبّلها؛ فهي تحصر بشكل ضيّق مَجال موضوعها لأنّ اللغة أوسع وتختلف عن المتن، ولأنّ لا حدّ لعدد التعابير الممكن تضمينها في جملة عربية مثلا؛ إذْ يمكن انطلاقا من أيّ ملفوظ عربي إنشاء ملفوظ آخر تامّ النحوية والتكوين."[2]

إنّ أهمّ ما عناني في تَقفي خطى التوليديِّين هو ما يشترطونه في مذهبهم من الصحّة في التراكيب المنبثقة من عمليات التوليد والتحويل تلك، ولعلّ هذا ما يعكس نواة الإبلاغ بوصفها مُعطى من معطيات الصحة النحوية، وفي الوقت نفسه مرجعية رقابية لفحص هذه الصحة، فالعملية الإسنادية بين عنصرَي الإسناد تقتضي تركيبيًّا شروطا حتى تتحقق السلامة النحوية، وما من شكّ في أنّ للمعنى المحصّل من هذه العملية دلاليا أثرا في الوصول بالظاهرة اللغوية إلى التفسير المحيط بكل تفاصيلها وقوانينها.

وفي خضمّ هذه التطوّرات العلمية التي طرأت على النظرية التوليدية "ظهر مفهوم (النظرية المعيارية الموسّعة Extended Standard Theory)"[3]، وقد كان همّ الباحثين في هذا المضمار إيجاد خيارات موحّدة للمشكلة اللغوية تتّصل بتنظيم القواعد التوليدية للغة الحيّة وتتّسم بالشمولية الّتي من شأنها أنْ تبيّن تغيّر معاني الجملة الواحدة؛ إذ إنّ البنية

1- ينظر: محمد عمر أمطوش، "في اللسانيات التوليدية التحويلية" http://www.wataonline.net/site/modules/newbb/viewtopic. وينظر: نوام تشومسكي، المعرفة اللغوية، ترجمة: د.محمد فتيح، ط1. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993، ص277.

2- المرجع نفسه.

3- علي حسين فياض، "نظرية النحو التوليدي التحويلي واكتساب اللغة http://www.ju.edu.jo/old_publication/

التركيبية هي بنية مؤثرة في عملية صياغة المعنى الشامل في الجملة من حيث هي نُظم دلالية داخل الجملة.

وترى (جين إيجيس) السعيَ التأصيلي في إطار هذه النظرية المعيارية "يرجع إلى أنّ البنى التركيبية في هذه الحالة تختلف عن غيرها، حيث يكون الاختلاف بين الجملتين اختلافا سطحيا، ولا يحمل أبعادا تحليلية عميقة، بينما يمكن أنْ تقدّم عناصر التشابه بينهما تحليلا للتركيبات التكوينية لها وتوصلها إلى مكوّناتها التركيبية داخل تركيب المعنى العميق في الجملة."[1] ولعلّ هذا ما سيكون مدار الحديث في مناقشة لغويِّي هذا الاتجاه من زاوية مخصوصة بالمعنى الإسنادي في أصوله التركيبية.

* * *

1- جين إيجيسن، "علم الدلالة التوليدي"، ترجمة: الدكتور محمد الطائي -http://www.w3c.org/TR/1999/REC-html401 19991224/loose.dtd

أ/ البنية العميقة وتوليد الدلالة.

اِقترح تشومسكي ثلاث طرائق للتحليل النحوي لتأصيل البنية العميقة في البنى السطحية بنيّة تأكيد أنّ اللغة نظام دقيق ليس من اليسير الاطلاع على أسراره بما أتاحته الطرق النحوية البنوية الوصفية بوجه عام.

ولعلّ الطريقة التي استقرّ عليها تشومسكي هي- فيما ذكره د. عبده الراجحي- نظرية النحو التحويلي، وقد طوّرها حين أضاف صندوقا أسماه (العنصر الدلالي Semantic Component)[1]، وهذا ما يتقاطع مع المعنى الإسنادي في حضوره الدلالي الأوّل؛ إذْ إنّ معنى الجملة يجب أن يخضع أيضا للتحليل الدقيق، أي إنّ الدلالة يجب أنْ تكون جزءا أساسيا في التحليل النحوي.

1/ تأصيل المعنى في البنية العميقة:

ينحصر محتوى المعنى الإسنادي في مظانّ (البنية العميقة) التي تقابل في هذا النحو ما يركّز عليه تشومسكي (الجانب الحدسي Intuitive). "ولمّا كانت البنية العميقة تعبِّر عن المعنى في كل اللغات فإنّها تعكس أشكال الفكر الإنساني، وعلينا أنْ نعرف كيف تتحوّل هذه البنية إلى كلام على السطح، وهو الأصل في النحو التحويلي الذي يهتمّ بالقوانين التي تحدِّد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح."[2] فيبدو في تلك الأنماط التحويلية التي أقرّها تشومسكي أنّه لا يهتمّ إلاّ بالجمل الصحيحة، ولعلّ المقصود بالصحّة في الجمل هو تحقيق الدلالة وإنتاج المعنى، فهناك جمل يَلفُّها اللبس، الّذي يرجع إلى اتفاقها في الظاهر واختلافها في بُنى التراكيب.

ويُمثل لذلك د.محمد الشايب بمثال "اقتناصُ الأسد"[3] إذْ يجوز أن يكون فيها الأسد مُفترسا أو فَريسة؛ أي معنى الفاعل أو المفعول به. وإنّ هذا ليؤكد أنّ لمثل هذا التركيب بنيتَين عميقتَين مختلفتين، تعكسان معنيَين إسناديَيْن متباينَيْن.

1- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص124.

2- المرجع نفسه، ص124.

3- ينظر: محمد الشايب، أهمّ المدارس اللّسانية، د/ط. منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986، ص78.

إنّ انتباه تشومسكي لمثل هذه التراكيب التي فيها لبْس كان من وراء احتكامه لهـذا المعنى النواة، الذي يُحيل إلى جهتين بمراعاة نسبة هذا الفعل وإسـناده؛ فيكـون متّـصلا بـ"الأسد" من حيث هو محرِّكه ومولّده أو عائدا عليه من حيث هو المكمِّل له، وفي كـلٍّ توجيه للمعنى الإسنادي بوصفه قيمة الدلالة ولبّها في هذا التركيب.

ويَتّضح الأمر أكثر لِما نلمسه من عناية تشومسكي بما يبدو مختلفا في الظاهر وهو مشترك في البنى التركيبية لهذه الجمل على سبيل التمثيل:

- جَمَع الناسُ الثمارَ.
- هلْ جَمع الناسُ الثمارَ؟
- لَمْ يجمع الناسُ الثمارَ.
- جُمِعتِ الثمارُ.

إنّ الملاحظ لهذه التراكيب يَجدُها- بوضوح- متقاربة، وهذا يعود إلى أن ثمّة فكـرة واحدة تتكرّر في كلٍّ منها، هي في الأصل معنًى محصلٌ من حدث جمع الثمـار، بَيْـد أنّ هناك اختلافا في ظاهر هذه التراكيب وفي انتظام عناصرها ومؤلفاتها، تبعـا للأغـراض المتوخاة في توجيه هذا المعنى للغايات والمقاصد المختلفة المتباينة. "وفي عملية الانتقـال تلك يرتكز تشومسكي على ما يُعرف بـ(القواعد النـسقية Syntagmatiques Règles) التي هي قواعد(إعادة الكتابة Règles re écriture). وتنطبق هذه القواعد النسقية علـى المعطيات السابقة فتولَد بعد مراحل بنًى مجرّدة لا جملا حقيقية، تُقدّم في شكل قائمة مـن القواعد أو في شجرة تسمّى (المؤشِّر النّسقي Indicateur Syntagmatique)"[1].

وحتّى يُتجنّب الحصول على جمل غير صحيحة كان ضروريا الحدّ مـن مقدرتـه التوليدية بوضع (قواعد سياقية Règles Contextuelles). ومثال ذلك القاعدة التي تجعل من الفعل (ذهب) وما شابهه من الأفعال لا يتعدّى إلى مفعول به من دون حرف، وبـذلك كان انقسام الأفعال إلى متعدية رمزها (ف م) وأفعال لازمة رمزها (ف ل) فتكون القاعدة النسقية على النحو التالي:[2] **ق ن: م ف** ← { **ف ل** / **ف م (م س)** }

1- ينظر: المرجع السابق، ص81.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص82.

إنّ اسم النظرية النموذجية الموسّعة قد أوحى به هذا التغير في النظرية النموذجية الذي يفترض أنّ معالم الدلالة تحددها البنية العميقة وكذلك البنية السطحية؛ "إذ إنّ النحو التوليدي يهتمّ بوجوه المعنى والصيغة التي تحدّدها ملكة اللغة... وطبيعة هذه الملكة هي مادّة بحث النظرية العامّة للبنية اللغويّة."[1]

وتُعدّ نظرية النحو التوليدي التحويلي مُلهم اللغويِّين ومرجعَهم في مجال ما عُرف بعلم الدلالة التوليدي الذي يرى أسبقية للدلالة على التركيب، وبذلك يكون المعنى الذي هو غاية الدلالة وميدانها أسَّ كل المرتكزات وعمادَها؛ إذ إنّ في البنية العميقة ما يَنُمّ عن غرض المتكلم وغاياته ومقاصده؛ لذلك كان السعي إلى تقنين آليات العلاقات النحوية- والعلاقة الإسنادية إحداها- في تفاعلها مع الدلالات المعجمية ضِمن إطار قواعد التركيب.

وإنّ ما يبدو على قدر من الأهمية غير يسير هو اعتناء نظرية النحو التوليدي بالمتكلّم بوصفه منتج الدلالة (المعنى) وموجِّهَهَا، لما يخدم لديه غرضه الكلامي ومقصده من استعمال اللغة.

وفي نمط 1957 جاء تشومسكي بقواعد تُحدث تغييرات على البنية الناتجة عن القواعد النسقية حتى تُقرّبَها من صورتها المنجزة فعلا، وذلك بحذف بعض عناصرها أو بتغيير محلّه في الترتيب أو بزيادة عناصر أخرى، وبذلك يَؤول هذا التركيب بعد تطبيق بعض القواعد التحويلية إلى جمل تسمّى (الجملة النواة Phrase Noyau).[2]

فهذه الجملة المحصل عليها بعد عمليات التحويل تعبّر عن أصل المعنى ماثلا في البنية العميقة المجسدة في عملية عقلية نفسية في ذوات المتكلمين؛ هذه العملية بموجبها يمكن التوليف بين عنصرين مَعنَوِيَيْن ونسبة وإسناد أحدهما إلى الآخر.

1- نوام تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص85.

2- محمد الشايب، أهمّ المدارس اللسانية، ص83. وينظر: مجلة المبرّز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية الجزائر، عدد خاصّ، 2002. شفيقة العلوي، (دور اللسانيات في تحليل التراكيب اللغوية "النحو التحويلي أنموذجًا")، ص103.

2/ الكفاءة والأداء اللغويّان:

إنّ ما وضعه تشومسكي العام 1965[1] من مفاهيم جديدة يتّصل بما عُرف بـــ(الملكة Compétence) و(الإنجاز Performance)؛ المفهوم الأوّل يقابل البنية العميقة والثاني يتجسّد من خلال البنية السطحية.

وإنّ هذا المذهب الذي سلكه تشومسكي في تفسيره للظاهرة اللغوية تتكشَّف عنه نزعته العقلية، وهذا ما كان يمثّل ردّا على التجريبيِّين (السلوكيّون، والوصفيّون) في المعرفة اللّغويّة؛ فعملية التكلم قائمة- أساسا- على حدس متكلم اللغة المتحرّر من كلّ العوامل الخارجية، بل إنّ الكلام في ظلِّ التفسير العقلي "عملية نفسية أصيلة"[2].

وإنّ المنهج الديكارتي يظهر واضحا في التفريق بين الحيوان والإنسان، هذا التفريق الذي أصّل فكرة (الجانب الخلاق Créative Aspect) في اللغة، لذلك لا تقتصر اللغة على وظيفة التوصيل العملية كما في لغة الحيوان، ولكنَّها أداة للتفكير الحرّ والتعبير الذاتي.

ويضيف د.عبده الراجحي في السياق ذاته "أنّ شكل اللغة كما أصّله (هومبولد) يعني (امتلاك اللغة Possession of language)، ولا يعني ممارستها الفعلية، أي تعني المصطلح الذي أطلقه تشومسكي بعد ذلك على الكفاءة ولا تعني مصطلح الأداء، وكلّ ذلك يُفضي إلى أنّ القواعد الحقيقية للغة إنّما هي قواعدُ عامة أو(كُليّة Universel) ثم تتحقق بعد ذلك في كلام الأفراد، وقد يذكّرنا هذا بفكرة الوقائع الاجتماعية العامة التي تأثر بها دي سوسير في التفريق بين: la parole, la langue".[3]

إنّ هذه القواعد هي الجوانب الشكلية التي يتأسّس من مجموعها النظام اللغوي. ولا يُمكن وصف بنية هذا النظام بأوليات وَظَفيّة أو دلالية أو اجتماعية، إنّما تحدّد بأوليّات نابعة من هذا النظام نفسه، ويؤكد هذا الأمرَ د.مرتضى جواد باقر بقوله: "لعل أهمّ مدرسة

1- ينظر: محمد الشايب، أهمّ المدارس اللسانية، ص85 و86.

2- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص118.

3- المرجع نفسه، ص123و124.

تقول بهذا الاستقلال للقواعد... مدرسة القواعد التوليدية؛ فالقواعد بالنسبة إلى هذه المدرسة أي الفونولوجيا والنحو وجوانب المعنى التي يحدّدها التشكيل النحوي تتّسم بأنّها نظام شكلي مستقل، حدوده الأولية ليست أوليات في نظام يضمّ اللغة البشرية والمَلَكَات أو المهارات البشرية الأخرى."[1]

ويَذهب د.مرتضى باقر جواد بمسألة استقلالية القواعد على المستوى النحوي- والإسناد ما يهمّنا- في اللغة العربية إلى أنّ فاعلية الاسم لا يمكن ردّها إلى وظيفة الاسم الدلالية، إذْ إنّ الفاعل (المسند إليه) قد يكون القائم بالفعل أو الذي جرى عليه الفعل أو الأداة التي استخدمت لتحقيق الفعل، وهذا ما يفسِّر التعبير بأكثر من بنية نحوية عن وحدة دلالية واحدة أيضا[2]

فالكفاءة اللغوية لدى المتكلم الأصيل تعكس ذلك النظام العقلي الذي يَحُوزه متمثلا في تلك القواعد ذات الحقيقة النفسية فقد "وُجد أنّ الدليل الأمثل لإثبات صحة تمثيل نظام القواعد الذي نفترض وجوده في العقل هو في كون هذه القوانين التي نكتبها تعكس العمليات العقلية التي تستخدم في إنتاج الجمل فعلا."[3]

وسار التوليديّون على عقد الصلة وتوثيقها بين الأصوات والمعاني، بل إنّ مبدأ العلاقة بين البنية العميقة والتأويل الدلالي- في حدّ تقدير التوليديّين الدلاليّين[4]- يخوّل اعتماد البنية العميقة تمثيلا لمعنى الجملة، وقد أزال هذا الموقف التمايز بين النحو والدلالة في نظام القواعد، لاعتبار البنية العميقة تمثيلا دلاليا وليس نحويا للجملة، وتعمل التحويلات على الوصول بها إلى البنية السطحية.

إنّ تراكيب معينة في اللغة العربية لا يمكن أن تأتيَ نتيجة علاقة تحويلية لتراكيب أخرى تحتوي على مصادر مشتقة من الأفعال نفسها في التراكيب الأولى، نحوُ{أدى الممثل دوره في المسرحية بنجاح}، و{نجاح الممثل في أداء دوره في المسرحية}، فإنّ عملية التحويل ستصطدم بمشاكل عديدة، لأنّ التحوّل الصرفي يؤدي-لا محالة- إلى تغيير دلالي

1- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظريات القواعد التوليدية، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2002، ص21.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص24.

3- المرجع نفسه، ص65.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص65.

لا بدّ أن يُنتبه إليه في القانون التحويلي، فمعنى [أدى] بوصفه(مسندا)في المثال الأوّل يختلف دلالة عن معنى[أداء] التي أضحت مسندا إليه في المثال الثاني، بيد أنّ البنية العميقة في المثالين كليهما واحدة.

وإنّ تعويل التوليديين على البنية العميقة في دراسة اللغة وضبط نواميسها وأسرارها لم يُثنِهم عن الاهتمام بالبنى السطحية كونها مُعطى تحويليّا انبثق عن البنية العميقة متمثلا في الأداء اللغوي للمتكلمين؛ هذا الأداء الذي يُترجم الجانب الخلاق للغة أي إنه يُمكن للمتكلم أن ينطق جملا لم يسبق أن نطقها أو أن يفهم جملا لم يعهد سماعها من قبل، لذلك "فإنّ نظرية النحو ينبغي أن تعرف كيف تُنتج اللغة جملا لا حدّ لها من عناصر صوتية محدودة"[1] في تصور اتّجاه المدرسة التوليدية.

وإنّ دراسة الأداء اللغوي متجسِّدا في البنى السطحية تُقدِّم التفسير الصوتي للغة. وما يبدو مشتركا بين التوليديِّين والبنويِّين في الدرس اللساني الحديث هو فيما يتعلق ببنية اللسان البشري الثنائية [بناء داخلي مجرد] و[بناء خارجي محسوس]؛ فالأول هو ما يسمّيه الجرجاني البناءَ العقلي الداخلي[2]، ودي سوسير اللغة، وتشومسكي الكفاءة اللغوية. أمّا الثاني فهو ما يسمّيه الجرجاني البناءَ اللفظي المحسوس، ودي سوسير الكلامَ وتشومسكي الأداءَ الكلاميّ.

وفي مقارنة عقدها الأستاذ طاهر سليمان حمودة بين التقدير عند نحاة العرب القدامى، ونظرة التحويليّين للبنية العميقة يقول: "وفلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية، فكلتاهما تَصدُرُ عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي- غالبا- الأصل المقدّر عند النحويِّين القدماء." [3]

1- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص114.

2- ينظر: نوام تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص77 و80. وَ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص70. والفصل الثالث من البحث، ص91.

3- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص115 و116.

ب/ المكوِّن التركيبي والمكوِّن الدلالي.

لقِيَ مصطلحا المكوِّن التركيبي(النحوي) والمكوِّن الدلالي اهتماما شديدا لدى التوليديين، وعُدّا من أهمِّ الأدوات الإجرائية لتحليل الظواهر اللغوية المختلفة، وعلى الرغم من أنّ تشومسكي قد عَدّ المكوّن النحوي(التركيبي) عنصر التوليد الأساس في اللغة، وعَدّ المكوِّنَيْن الصوتيّ والدلاليّ تفسيرين في مستهلّ نظريته المسمّاة (النظرية المعياريّة Standards Theory) التي تبلورت في كتابَيه (البنى التحتية 1967) و(جوانب من نظرية النحو 1965)، إلا أنّ همّه الأساس كان مُنصبّا على استقلالية المكوِّن النحوي عن المكوِّن الصرفي من جهة، وعن المكوّن الدلالي من جهة أخرى.[1]

وعلى الرغم من أنّه يُقرّ بأنّ الحدود بين المكوّنَين النحويّ والدلاليّ غير واضحة تمام الوضوح، ففي كتابه الموسوم (المعيارية الموسّعة Extended Standard) وَضع المكوّن الدلالي في البنية التحتانية، التي هي البنية الوحيدة التي تحدد دلالة الجمل وتمثيلها الدلالي المناسب، مع إدراكه أن هناك عناصر من التمثيل الدلالي يجري إدخالها في المستوى التحويلي.[2]

إنّ تشومسكي كان يسعى من خلال نموذجه الثاني 1965 إلى استكمال جهاز نظري عامّ[3]، سعيًا إلى صياغة نظرية علم الدلالة التوليدي، وجعل للتركيب الأسبقية المطلقة على ما سواه من صرف وأصوات ودلالة، وإن استدرك هذه الجوانب فوفاؤه للتركيب بَدا قويّا ومسيطرا في معظم جهوده اللغوية، لذا يرى د.محمد الشايب أنّ "معيار تشومسكي في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة مخالف لمعيار المدرسة الوظفية مثلا؛ إذ هو حدس الناطق (السامع المثالي) ولا حاجة في ذلك إلى (مدوّنة Corpus) محدودة تقيّد عالِم اللسان بجمل وتراكيب معينة، فغرض النحو التوليدي كلُّ الجمل الصحيحة واللاّمتناهية الموجودة بالقوة في لغة من اللغات دون غيرها من الجمل غير الصحيحة.

1- ينظر: ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص50.

2- ينظر: علي حسين فياض، "نظرية النحو التوليدي التحويلي واكتساب اللغة "http://www.ju.edu.jo/old_publication/

3- ينظر: محمد الشايب، أهمّ المدارس اللسانية، ص75.

وفي اقتصارنا على مدوّنة محدودة إخلال بهذا الغرض وتفريط فيه، فالمدوّنة محدودة وعدد الجمل غير محدود. أمّا هذا السامع المثالي فله(مَلَكَة Compétence) قادرة على ذلك وإنْ كان (إنجازه Pèrformance) الفعليّ لجمل اللغة محدودا ضرورة."[1]

ويذهب تشومسكي إلى إمكانية وجود بنيتين عميقتين مختلفتين تؤدِّيان إلى الاختلاف المعنوي بين الجملتين، وبالتالي صار المكوِّن التركيبي قائما على ثنائية المكوّن الدلالي مُمثلا في البنية العميقة، والمكوِّن الفونولوجي مجسّدا في البنية السطحية[2]. وما من شكٍّ في أنّ المعنى الإسنادي هو الأساس الذي لا يمكن تجاهله في صوغ هذه النظرية لتفسير عملية إنتاج الجمل، أو في عملية تفسير وتحليل هذه الجمل المنتجة، فعلى الرغم من اعتبار التركيب قائما على المقولات بما فيها من علاقات نحوية (إسنادية) وقواعد نسقية (مس+م ف)، فإنّ للمعجم أثرا هاما في انتقاء الوحدات المعجمية التي تحلّ في بنى التركيب حسب قواعد خاصة ونَصل بهذه الطريقة إلى البُنى الابتدائية، التي هي البُنى العميقة.

وما نجده يتّصل بموضوع المعنى الإسنادي في تحديد التوليديِّين للمكونَيْن التركيبي والدلالي، هو تفريقهم بين الفاعل بمعناه النحوي ومعناه المنطقي العقلي؛ فالفاعل النحوي يمثل البنية السطحية، في حين أنّ الفاعل العقلي المنطقي فيتمثل ضِمن البنية العميقة التي تُحلل وفقا للتفسير الدلالي. ويمثل د.عبده الراجحي[3] بجُملتين من الإنكليزية:

-john was persuaded by Harry.

-to take up golf.

إنّ الفاعل النحوي هو لـ: (john)، بينما تحليل البنية العميقة يوضّح لنا أنّ هنا جملتين، جملة ثانية مضمّنة في الجملة الأولى، ولكنْ لكلٍّ من الجملتين فاعلها المنطقيُّ ففاعل الجملة الأول هو(Harry)، بينما فاعل الجملة الثانية هو (john)، وهو مفعول الجملة الأولى. وفَهْمُ العلاقات في البنية العميقة ضروريّ لتفسير الجملة تفسيرا دلاليًّا

1- المرجع السابق، ص77.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص87.

3- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص140.

صحيحا. والجزء الثاني من المكوّن النحـــوي هـــو (التحـــويلات Transformations) ويهدف عمل هذه التحويلات إلى الوصول ببنية الجملة إلى صيغتها السطحية.

وفي سياق متّصل يقول د.مرتضى جواد باقر: "والقـــارئ للفـــصل الأول لكتـــاب تشومسكي(جوانب من نظرية النحو) يلاحظ بشكل واضح- وكان هذا يمثل بداية افتراض- وجود (حقيقة نفسية Psychological Reality) لنظام القواعد والقوانين الفرعية فيه من قوانين لبنية العبارة أو قوانين تحويلية، إذ إنّه وجد أنّ الدليل الأمثل لإثبات صِحّة تمثيـــل نظام القواعد الذي نفترض وجوده في العقل هو في كون هذه القوانين التي نَكتُبها تعكـــس العمليات العقلية التي تُستخدم في إنتاج الجمل فعلا."[1]

ويُردف في سياق آخر قائلا: "إنّ بعضا ممّن قبل بمبدأ العلاقة بين البنيـــة العميقـــة والتأويل الدلالي ذهب بَعيدًا في تصوير هذه العلاقة إلى حدّ اعتبار البنية العميقـــة تمثـــيلا لمعنى الجملة."[2]

إنّ طريقة النحو التحويلي تتّبع عددًا من العمليات التحويلية تُشبه إلى حدٍّ بعيد مـــا جاء في النحو العربي، وقد عدّدها د.عبده الرّاجحي في:[3]

- قواعد الحذف: $b + a \longrightarrow b$
- قواعد الإحلال: $a \longrightarrow b$
- قواعد التوسع : $a \longrightarrow C + b$
- قواعد الإختصار: $b + a \longrightarrow C$
- قواعد الزيـــادة: $a \longrightarrow a + b$
- قواعد إعادة الترتيب $a + b \longrightarrow b + a$

يظهر ممّا سبق أنّ فلسفة المنهج التحويلي قائمة- أساسا-على قضيّة المعنى؛ فاللغة المنطوقة على السطح صورة تعكس عمليات عميقة لا مناص من فهمها لمعرفة الطبيعـــة الخلاقة في اللغة، وحتّى يكون النحو مقياسا شاملا لكلِّ الجمل المقبولة نحويًّا عُدّ التحـــوّل

1- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص65.

2- المرجع نفسه، ص65.

3- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص141و144. تمثل الحروف "a b c" الوحدات التركيبية للجملة.

الدلالي في النحو التحويلي أحدَ المظاهر المُحوِّرة لقواعد بنية العبارة أو لقواعد التفريع فالتراكيب المجازية مثلا يتمّ التعرّف إليها من خلال تحديد العلاقات بين التراكيب السليمة والتراكيب المنحرفة مع الوقوف على الكيفية التي تَمّ عن طريقها الانحراف على مستويات الانحراف كافة، سواء أكان انحرافا للقيود الانتقائية أمْ لقواعد بنية العبارة.[1]

وتعقيبًا على تجاوز التراكيب المجازية لقواعد بنية العبارة (الجملة) على المستوى التحويلي، يقول د.حسام البهنساوي: "والحقّ أنّ وجهة نظر تشومسكي التي تعتمد في بناء التراكيب المجازية على خرق القيود الانتقائية أو الانحراف عنها أمرٌ لا يكفي للتنبؤ بالتأويلات المجازية، أو للتمييز بين التأويل المجازي المُمكن والشذوذ أو الانحراف المتمثل في التناقض المنطقي... كما أنّ القول بأنّ التراكيب المجازية تراكيب منحرفة يدعونا إلى التقليل من أهميّة هذه التراكيب، ومن ثمّ لا نستطيع تحديد الأنماط المُطردة للتوسع والنقل الدلاليَين على الرغم من إنتاج المتكلمين لهذه الأنماط، ويقومون بتأويلها أيضا بصفة مستمرّة."[2]

وبناءً على ما ذُكر آنفا من اهتمام التوليديين بالمكوِّنَيْن التركيبي والدلالي، يحسُن تَمَثّل ما تنتظم به عناصر البنية العميقة (المكوّن التركيبي) من خلال هذا المثال، فيكون تمثيل الحدث اللغوي لهجوم مجموعة من اللصوص على بنك في الليل وفقا لمبدأ ثنائية البنية، ستشمل البنية العميقة المُمثلة للصورة الذهنية العناصر المكوّنة للحدث؛ الفعل (المسند) والفاعل (المسند إليه) والمفعول به وزمن الحدث (قيود الإسناد)، فبناءً على هذه البنية العميقة يمكن إخراجها على صورة بدائل البنى السطحية التالية:

- هاجمَ اللصوصُ البنكَ أثناء الليل.
- هُوجم البنكُ من قبل اللصوص ليلا.
- البنكُ هاجمه اللّصوصُ في الليل.
- سُرق البنكُ بالليل.

إنّ اعتماد النحو التوليدي التركيب(Syntaxe Centeric) قد جعل هذا النموذج من المكوّن الدلالي الخاص بالمعنى ناتجا فرعيا للمكوّن التركيبي، بمعنى إمكان تفسير

1- ينظر: حسام البهنساوي، التراث اللغوي وعلم اللغة الحديث، ط1. مكتبة الثقافة الدينية، 2004، ص209.

2- المرجع نفسه، ص211.

معنى الجملة استنادا إلى عناصر البنية التركيبية المؤسَّسة وهو ما يعرف بـــ (بالدلالـــة التأويلية interpretive Sémentic)، بوصف المكون الدلالي أساس البنية العميقة كونـــه ثابتا بصرف النظر عن الاختلافات السطحية التي تتجلى في هيئتها المنطوقـــات اللغويـــة بالإضافة إلى كون الدلالة العنصر الموحد بين جميع اللغات، حيث يثبت المعنى وتتغيـــر وسائلها التي تعبّر عنه من لسان إلى آخر.

يرى د.عبد الحميد دبّاش في مقاله الموسوم بـــ"الجملة العربية والتحليـــل إلـــى المؤلفات المباشرة"[1] أنّ المُشجّر الذي اقترحه تشومسكي يمثل الوجه الآخر للتحليل إلـــى المؤلفات المباشرة فهو يعبر بأدوات بيانية شكلية غير خطية وذات بعدين عن المعلومـــات التركيبية التي تحملها الجملة ذات البعد الواحد، إذا كانت الجملة - شـــكليا- عبـــارة عـــن متوالية خطية، فإنّ المشجر هو التمثيل البنوي لها بأدوات تخطيطية [بيانية]، أين تظهـــر العناصر لا حسب تسلسلها الخفي، وإنّما حسب انتمائها إلى أقـــسام المؤلفـــات المباشـــرة المتدرجة، فالمُشجّر إذًا هو توضيح للبنية المجرّدة للجملة.

ويَخلص د.دباش إلى أنّ التحليل إلى المؤلّفات المباشرة يَؤُول إلى تفريـــع بنـــاء الجملة إلى فرعين اثنين يمثلان مؤلفي الجملة المباشرين، ولكل منهما رمزه الذي يُـــشير إلى قسمه التركيبي، فيكون للأول البطاقة (مف) مركّب فعلي وهو يتضمن المسند ويكـــون للثاني البطاقة(مس)، وهو يتضمن المسند إليه.[2]

ولعل هذه الطريقة تسلمنا إلى أن التحليل إلى المؤلفات المباشـــرة الممثلـــة فـــي الطبقة الأخيرة من العناصر التي لا تتجزأ لم تغفل المعنى الإسنادي الذي يؤكـــد تواشـــج الأقسام التركيبية في الجملة، ويمثل الأستاذ دباش لما سَبق بالمشجر التالي لجملـــة (كـــسّر الكأسَ القِط.)[3]

1- مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد2، ماي2003، ص47 و48.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص48.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص10.

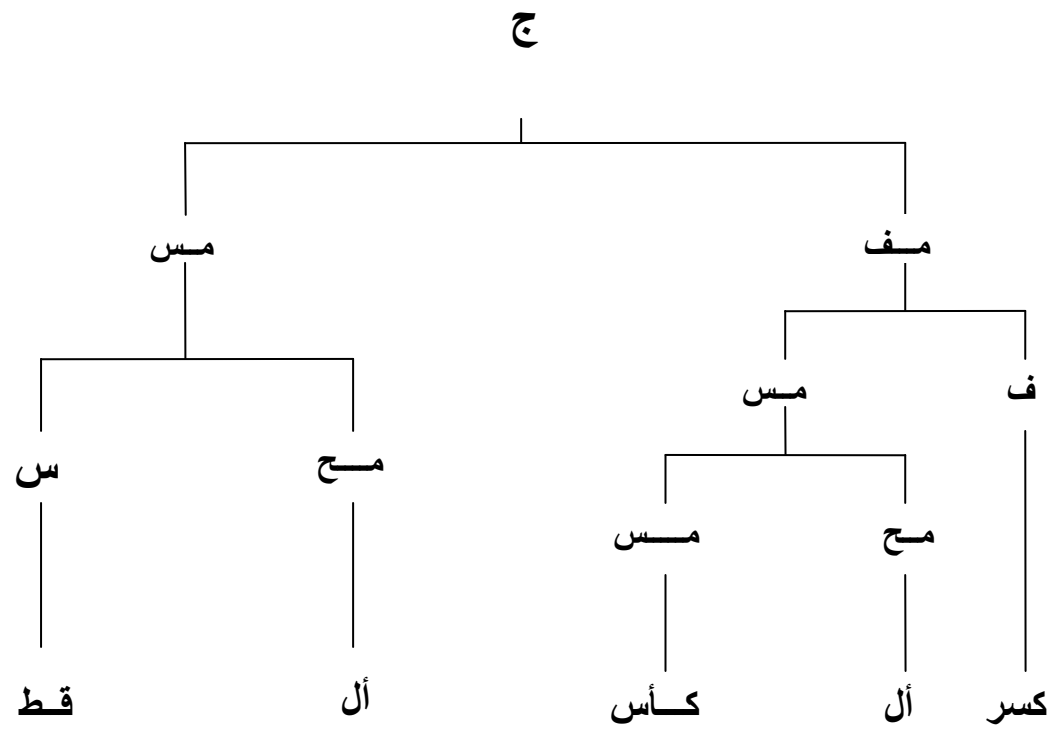

ولبيان أصالة المعنى الإسنادي تركيبا في اللغة، يـرى د.الـشريف ميهـوبي: "أنّ الرتبة (ركن اسمي+ ركن فعلي+ ركن اسمي) أو (مسند + مسند إليه) هي ما يُمثل الرتبـة الأصلية للجملة العربية، وأنّ هذه الرتبة هي ما يمكن كتابة الجملة العربية عن طريقها في إطار النظرية التوليدية التحويلية، ووفق المناهج اللغوية الحديثة بشكل عـام. وأنّ الجملـة الفعلية التي وردت على نحو(مسند إليه + مسند) هي جملة محوّلة عنها."[1]

إنّ في ختام الحديث عن اللغويّات التوليدية من حيث معالجتها المعنى الإسنادي في صيغته التركيبية نَجدُر بنا الإشارة إلى أنّ تهميش النحو التوليدي التحـويلي للدلالـة- وإنْ أستدركت مؤخرا على مضَض- من معجم بكلّ إشكالاته التي تستعـصي علـى التعمـيم الرياضي، مرجِعُه أنّ هذا النموذج قد أقيم على أساس اللغة الإنكليزية التي تتّسم بـضُمور الخاصيّة الصرفية[2].

وقد عاب علماء النفس على النحو التوليدي التحويلي تَعَقد شقه التركيبـي، وكثـرة قواعده التحويلية، بصورة حَرمت هذا النموذج من أن يحظى بدعم مـن علمـاء الـنفس كأساس لتفسير اكتساب الطفل للغته الأم.

1- مجلة الدراسات اللغوية، الشريف ميهوبي، "الرتبة والتطابق العددي"، ص132.

2- ينظر: الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki

وبهذا تبقى تعليمية اللغة- في ضوء هذه النظرية- عملية قائمة على افتراضات هي أقرب إلى الخوارزميات أو كما يسمى- مجازا- في برمجيات الكمبيوتر «برنامج اكتساب اللغة» ويتطلب هذا وجود معايير لكفاية القواعد في تفسير جميع حقائق اللغة، ولقد انطوى الكثير من البحث في الثمانينيّات على افتراض تراكيب ومبادىء بالغة التعقيد، فبرنامج الحدّ الأدنى للنظرية اللغوية 1995 ناجِمٌ إلى حدٍّ كبير عن الرغبة في أنْ يكتسب الطفل لغته بأدنى حدٍّ من القواعد.

ويضيف د.جواد باقر قائلا: "فمَع أنّ الطفل يكتسب القدرة على أنْ يُوصل رسالة إلى سامعه، إلاّ أنّ هذه الرسالة لا بدّ أن تَصبّ في قالب شكلي لا يحدّده محتوى الرسالة أو ما قصد منها، ولعلّ حالات الأطفال الذين عاشوا في أجواء معزولة لغويًّا لفترة طويلة ومشاكل اكتسابهم اللغة المتأخّر تُبيّن بشكل واضح البَون الشاسع ما بين قدراتهم المتقدّمة في إيصال المعاني أي قدراتهم الدلالية وقدرتهم النحوية الفقيرة؛ فالفتاة (جيني) التي عاشت في عُزلة لغوية تامّة حتى الثالثة عشرة من عمرها نَجدُ جُملها لا تتعدّى العباراتِ الاسمية البسيطة. ولقد تمّت لديها كلّ القدرات المعرفية التي افتَرض الكثيرون وجودها؛ معرفة الأدوار الدلالية، والقدرة على التضمين وتشكيل الأبنية الهَرَمية."[1]

وإنّ تأثير الجانب العقلي في النحو وبخاصّة في مظهره المنطقي كان عُنصرا من عناصر النقد الموجّه من بعض المُحدَثين إلى النحو العربي التقليدي، في حين يراه البعض الآخر "نقطة ارتكاز في نحو العربية من زاوية أخرى في البحث النحوي الحديث وبخاصة عند التحويليِّين."[2]

* * *

1- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص24.

2- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص105.

2/المرجعية الوظَفية للمعنى الإسنادي.

أ/ البعد التواصلي للمعنى الإسنادي.

1/ الاتجاه الوظفي في الدرس اللساني الحديث:

نشأ النحو الوظفي في نهاية السبعينيات، وذلك بما يرجع لتلك الجهود الموصولة باللغوي الشهير(سيمون ديك S. dik) وأقرانه من هذا الاتجاه الذي يهتمّ بوصف القدرة التواصلية للمتكلم، إذْ يُعدّ الكلام بنية ذات خصوصيات محددة بالظروف المحيطة به فتشترك المركّبات النحوية والدلالية في إطار نظري جامع تَسِمُه غاية المتكلم ومقاصدُه ويشترط في نظرية النحو الوظفي على الدارس الانتهاء إلى ثلاثة أنواع من المقامات المقام النفسي، والمقام النفعي، والمقام النمطي، أمّا النظام النحوي فيتمحور حول ثلاث بنيات المركّب الفعلي، البنية الوظفية، والبنية التكوينية.[1]

بدأ الاتجاه الوظفي يبرز من خلال ما طوّرته حلقة براغ في أراء دي سوسير اللغوية. هذه اللغة التي تتحقق من خلال منظومة وظفية ترمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل ونقل الفكرة إلى الآخر ومحاورته ومناظرته، فإذا كان دور اللغة- على حسب هذا الاتجاه- هو توفير أسباب هذا التواصل، فإن دراستها تنبغي أن تضطلع بذلك. وكلّ ما يُسهم في عملية التواصل ينتمي إلى اللغة، وكلّ ما ليس له أثر في هذه العملية هو خارج عنها.

ويرى د.عبد القادر المهيري بشأن هذا الاتجاه اللغوي "أنّ العناصر اللغوية هي التي تحمل شحنة إعلامية، أمّا التي لا يُمكن أن نعتبرها ذات شحنة إعلامية فلا يعتدُّ بها اللغوي، فالأولى وحدها هي التي لها وظيفة."[2]

ويرى كثير من الدارسين أنّ النظرية الوظفية لم تُصقل مبادؤها، ولم يتمّ بناؤها إلا في فرنسا مع اللغوي (أندريه مارتيني)[3]، وبما عُرف لديه بتقطيع اللغة إلى وحدات دنيا صوتية ولفظية، هذا التقطيع الذي ينبغي أنْ يلتزم فيه بتحديد وظيفة كلّ وحدة، بل إنّ

1- ينظر: مجلة كلية الآداب بتطوان، عبد الخالق رزقي، العدد9، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص68.

2- عبد القادر المهيري، أهمّ المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986، ص40.

3- ينظر: أندريه ماريتني، مبادئ ألسنيّة عامّة، ص116.

الوحدة اللغوية لا حقيقة لها إلاّ إذا ثبت أنّ لها وظيفة؛ أي أنها تُسهم بنصيبها في تبليغ المعنى.

وإنّ ازدواجية التقطيع ظاهرة من (الكليّات Universaux) القلائل التي تقرّها النظرية الوظفية، وتنال اللغة المرتبة الأولى بفضل هذه الظاهرة بين الأنظمة العلامية، لما توفره على المتكلّمين من جَهد وكلفة.

فبفضلها يتسنّى للمتكلم أنْ يستعمل العلامة نفسَها في سياقات مختلفة وخطابات متنوعة، فالعلامة اللغوية ليست رهينة تجربة واحدة في ظرف واحد لا تصلح إلاّ له ولا يمكن أنْ تُقيَّد إلا فيه، بل هي مستقلة عنه تُستعمل فيه وفي غيره.[1]

ويردف د. المهيريّ قائلا: "ومن ناحية أخرى فإنّ ازدواجية التقطيع تقتضي من المتكلم أن يختار من اللغة ما به يعبر ويبلغ، ولا مبرِّر لاختياره علامة من دون أخرى إلا لأنها تستجيب لغايته، ولا يُقيم بينها وبين غيرها علاقات معينة في خطابه، إلا لأنّها تساهم معها في أداء (الرِّسالة Message) التي يُبلغها الخطاب، وهذا ما يدعو اللسانيّ إلى البحث عن وظيفة كل واحدة منها، ولا يتسنّى له تفهُّم نظام اللغة إلا بالتعرّف على الوظيفة أو الوظائف التي يقوم بها كل صنف من العلامات."[2]

وإذا كانت المدرسة الوظفية تقيم ضربا من التوازي المنهجيّ بين الدراسة الصوتية والدراسة التركيبية، فإنّ أوّل ما يبادر إليه التحليل التركيبي هو تفكيك الملفوظ إلى وحدات دنيا متتابعة مفيدة وهي (اللفاظم)؛ إذْ إنّ "عليه أن يسيطر على عدد لا يكاد يحصى من الوحدات الدنيا المفيدة، كما عليه أنْ يقيم وزنا للمعنى في تجليه واعتبار المعنى في الوصف اللغوي طريقا محفوفا بالمخاطر، ثمّ عليه أخيرا أنْ يبحث عما وراء تتابع الوحدات المفيدة من علاقات قد يحجبها هذا التتابع."[3]

إنّ المتأمل في مرجعية المنهج الوظفي ليُدرك اهتمامه بالمعنى، هذا الذي يصبو إليه المتكلم ويشتغل ببيانه، بل إنّ التحليل الوظفي يباشر عمليا البحث عن تمظهر هذه المعاني - والمعنى الاسنادي أهمّها- في الوحدات(اللفاظم) عن طريق وظائفها في الكلام، وفي هذا

1- ينظر: عبد القادر المهيري، أهمّ المدارس اللسانية، ص42.

2- المرجع نفسه، ص42.

3- المرجع نفسه، ص46.

سعي إلى تأصيل وظائف هذه الوحدات في الجمل المختلفة، وللتمثيل يسوق لنا الأستاذ المهيري هذا المثال في اختيار(منتصر) عوض منهزم في جملة (الفريق منتصر)، إذْ إنّ التحليل الصوتي لا يُغني الدارس- على الإطلاق- عن الوظائف النحوية، لأنّه لا يُمكن دوما تحليل التركيب إلى وحدات دنيا متتابعة، وكثيرا ما تتداخل العناصر الدالّة في الجزء الواحد من أجزاء الملفوظ تداخلا يحُول دون تحليله إلى دوال متتابعة، ومن ذلك أيضا أنّه لا يُمكن لنا أن نحلل (هُزموا) على أساس تتابع الدوال الثلاثة التي تُعبِّر عن المدلولات الثلاثة المستفادة، لأنّ الدالّ المفيد للغائب لا نجدُه- فيما بقي- دالاً على البناء للمجهول مستقلا عن الدالّ المفيد لمعنى الهزيمة، تابعا له أو متقدِّما عليه[1]

2/ الوظيفة الإسنادية:

أقام النحو الوظفي في تحليله للظاهرة اللغوية عدّة منطلقات، وأرسى جملة من المفاهيم تتّصل بالوظيفة في الدرس اللغوي، ولعلّ أهمَّها الوظيفة التبليغية أو التواصلية وهي الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية، وعكفت النظريات الوظفية على عدم فصل البنى اللغوية عن وظيفتها التواصلية، وبالتالي أصبحت في وصفها للجمل مصطلحات ترتبط بها البنيات التركيبية بالسياقات التبليغية التي تَرِدُ فيها من هذه المصطلحات(البؤرة-المحور).[2]

ويَعُدّ الأستاذ يحي بعيطيش العلاقة الإسنادية في الجملة(الحملية) "جملة وظائف تتّخذها كلمات الجملة عندما تنتظم في علائق إسنادية محددة؛ فكلمات الجملة مهما طالت تتعانق فيما بينها أي تدخل ضمن ثلاث علاقات أو وظائف إسنادية؛ هي المسند إليه والمسند والقيود التي تقيِّد أحدهما أو كليهما."[3] ثمّ إنّ الوظيفة الإسنادية تختلف عن الوظيفة التركيبية(النحوية)؛ إذْ يلحق بهذه الوظائف النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والحالية الوظائف العامّة المستفادة من الأساليب التي تدور فيها الجمل أثناء الاستعمال واختلاف مناسبات الكلام كالاستفهام والنفي والشرط وغيرها.

1- ينظر: عبد القادر المهيري، أهمّ المدارس اللسانية، ص47.

2- ينظر: مجلة الدراسات اللغوية، يحي بعيطيش، "مفاتيح مدخلية للنحو الوظفي"، ص111و112.

3- المرجع نفسه، ص112و113.

وإنّ الوظيفتين الإسنادية والنحوية لا تَفِيان التحليل الوظفي قَدْره إلا إذا ضُمّت إليها الوظيفة الدلالية.[1] وهذه الوظيفة التي تقيمها الكلمات أثناء تواشجها فيما بينها تَبعا لمتكلم اللغة، ولما يَمتلكه مخزونه الذهني من مفردات مصنّفة في حقول دلالية.

إنّ الملاحظ لهذه الوظائف يدرك- بلا شكّ- أن تقسيمها يبقى منهجيا من مدرسة إلى أخرى، ومن زاوية في الدراسة اللغوية إلى زاوية أخرى. والظاهر أنّ هناك تفاعلا بين هذه الوظائف وبخاصة في تقاطعها مع الوظيفة الدلالية، كونُها الوظيفة المباشرة والمحيلة على المعنى، بل إنّه يمكن القول بأنّ المعنى يأخذ مظاهر وظيفته متعددةً في الجملة والخطاب، وإنّ الوظيفة الإسنادية هي نواة هذا المعنى تركيبيا ومن أهمّ معطياته.

ويُميّز د.عبد الحميد دباش في عملية التحليل إلى المؤلفات المباشرة للجملة العربية بين بنيتين يراهما مختلفتين من الناحية الوَظفية؛[2] البنية المركّبية والبنية التركيبيّة.

فالبنية المركبية هي التي تتسلسل فيها الوحدات خطّيا أيْ أفقيا، وهذا ما يوافق الترتيب الخطي الذي تتوالى وفقه الكلماتُ داخل السلسلة الكلامية، وأمّا البنية التركيبية فهي الّتي ترتبط فيها الوحدات وظيفيًّا داخل منظومة الجملة، فتشمل كلّ تلك العلاقات التي ترتبط الوحدات فيها، والإسناد إحداها بوصفه- من الناحية الوظيفية- عُنصرا مهمًّا لتحليل مكوِّنات الجملة من جهة، ولتوليد المعاني التركيبية من جهة ثانية. ففي علاقة الإسناد وظيفتان تتمثلان في وظيفة المسند، ووظيفة المسند إليه.

ويقول د.دباش في معرض حديثه عن الأصناف والوظائف وتحليل الجملة إلى المؤلفات المباشرة: "تتّحد وظيفة صنف ما داخل المُشجِّر بعلاقة هذا الصنف الذي يتفرّع عنه وهو البناء الذي ينتمي إليه، ثم بعلاقته بالصنف الذي يرافقه وينظمّ إليه، وهو المُؤلف المباشر الذي يشكّل معه هذا البناء... فنجد الصنف(مف) المركّب الفعلي يشغل وظيفة المسند، وهذه الوظيفة محدّدة بكونه ينضمّ إلى(مس) المركب الاسمي من ناحية ويتفرع عن(ج) الجملة من ناحية أخرى."[3]

1- ينظر: المرجع السابق، ص113.

2- ينظر: مجلة الأثر، ص51.

3- المرجع نفسه، ص55.

يتحدّد نمط الكلمة في اللغة العربية بتأثير عاملين؛ الأول هو البنية الصرفية للكلمة والثاني هو المعنى الدلالي المرتبط بوظيفة الكلمة في الكلام، ومن هذا المنطلق البنوي الوظفي تَتحدّد الأنماط الوظيفية للجملة العربية. وقد أشار د.جعفر دكّ الباب[1] إلى مجموعة أنماط محددّة في دراسته نحوَ اللغة العربية من المنظور البنوي الوظفي، التي تعدّ عملا يرمي إلى فهم النظام اللغوي للعربية وترميزه من أجل تصميم حاسوب جديد انطلاقا من بنية العربية التي تستجيب بذلك لتحوّلات العصر الهائلة. ويلخّص الأنماط البنوية الوظفية للجملة العربية في نمطين أساسَين:

- **النمط الأول:** الجملة المبدوءة بفعل(المسند) يليه الاسم(المسند إليه) مثل: قام زيد- نام الولد.
- **النمط الثاني:** الجملة المبدوءة باسم (مسند إليه) يليه ما أسند إليه؛ اسم أو فعل، مثل: زيد منطلق- زيد قام. ويمتاز هذا النمط بأنّ بنية الجملة تتألف من كلمتين، تُعدّ كلّ واحدة منهما منفصلة ومستقلة عن الأخرى.

وقد أطلق نحاة العربية القدامى على الإسم المسند إليه في هذا النمط الثاني تسمية(المبتدأ)، لا لأنّه منطوق به أوّلا فقط، بل لأنّه مُعرًّى من العوامل من أجل إسناد خبرٍ إليه. والفرق ما بين النمط الأول (قام زيد) وهذا النمط (زيد قام) هو ما جعل النحاة ينتبهون إلى أنّ المسند إليه (الفاعل) والمسند إليه (المبتدأ)؛ فالأوّل يتّحد نحويا مع الفعل الذي يسبقه، لأنّ الفعل المسند يُذكر أمام السامع لأول مرة، ويمكن أنْ يكون الفاعل هو الشخص الأوّل (المتكلم) أو الشخص الثاني (المخاطَب) أو الشخص الثالث (غيرُ المتكلم وغيرُ المخاطَب).

وبالنظر في قيمة المسند الوظفية تتحدّد ثمانية أنماط للجملة العربية، سواءٌ أكان المسند فعلا فيها أم اسما. وسيكون الرمز (م) كناية عن المسند، والرمز (مل) كناية عن المسند إليه.

1- جعفر دكّ الباب،(الأنماط الوظيفية) http://www.awu-dam.org/mokifadaby/135-136/mokf135-136-004.htm

-النمط الأول: [م (مل)] يتألف من كلمة واحدة من نمط (كلمة- جملة)، أيْ إنّ هناك فعلا يسْتكنُ في صيغته الصرفية ضمير(المسند إليه) نتيجة استخدامه استخداما مطلقا، كما في كَتَبَ أو اُكتُبْ.

-النمط الثاني: [م مل] يتألف من كلمتين متصلتين صرفيا، أيْ إنّه تركيب اندماجي إسنادي من فعل يليه فاعله وهو ضمير متصل بالفعل، كما في كَتَبْتُ.

-النمط الثالث: [م + مل] يتألف من كلمتين منفصلتين صرفيًّا، أيْ إنّه تركيب غير اندماجي إسنادي من فعل يليه فاعله، وهو اسم ظاهر لا يتّصل صرفيًّا بالفعل، لكنّهما يكوّنان معًا وحدة نحوية لا انفصام فيها، نظرا إلى أنّ الفعل يُستخدم استخداما غير مطلق، وإلى أنّ المسند إليه في الجملة من هذا النمط يكون مؤَلفا من كلمتين متّصلتين أو منفصلتين صرفيًّا تشكّلان تركيبا غيرَ إسنادي مثل: جاءَ أبو زيدٍ أو جاء أبوه.

النمط الرابع: [مل^1 +م(مل^2)] يتألف من كلمتين؛ منفصلة صرفيا، والثانية من نمط (الكلمة- الجملة)، ويعني ذلك أنّه تركيب إسنادي من مبتدأ وهو اسم ظاهر أو ضمير خاصّ يشغل وظيفة المسند إليه، وخبر هو فعل يّسْتكنُ في صيغته ضميرُ المسند إليه كما في:

الطالبُ كتب ⟵ هُو الطالب ⟵ هُوَ هُو.

ويلاحظ أنّ الكلمتين منفصلتان صرفيًّا، ولكنّهما مرتبطتان من حيث المعنى الإسنادي وظفيّا لأنّ (مل^2) هو في الواقع (مل^1) نفسُه، أي أنّ مل^2 = مل^1 .

النمط الخامس: [مل^1 م مل^2]: يتألف هذا النمط من عنصرين؛ الأول عبارة عن كلمة منفصلة صرفيا، والثاني عبارة عن كلمتين متّصلتين صرفيًّا؛ ويعني أنّ هناك تركيبا إسناديا من مبتدأ، سواءٌ أكان اسما ظاهرا أم ضميرا منفصلا خاصّا بالمسند إليه وخبر هو تركيب اندماجي إسنادي مثل: الطلابُ كَتبوا– أنا كتبت. ومؤدّى هذا إلى أنّ مل^1 = مل^2 من حيث المعنى، رغم أنّ كُلا من المبتدأ (مل^1) والخبر (م مل^2) جزء منفصل عن الآخر.

النمط السادس: [مل^1+(م+مل^2)]: يتألف من عنصرين؛ الأوّل كلمة منفصلة صرفيًّا، والثاني كلمتان متّصلتان صرفيًّا؛ ويعني ذلك أنّه تركيب إسنادي يتألف من مبتدأ وخبر، والخبر بدوره عبارة عن تركيب إسنادي غير اندماجي، كما في (زيد جاء أبوه)، فإنّ كلاً من المبتدأ (مل^1) والخبر (م + مل^2) جزء منفصل عن الآخر، ويربط بينهما كوْنُ

(مل^{2}) = (زميله)، المؤلف من تركيب إندماجي غير إسنادي، يشتمل على ضمير متصل يرجع من حيث المعنى إلى (مل^{1}) الهاء = زيد ويعني ذلك أنّ (مل^{2}) ليس (مل^{1}) أيْ مل^{1} ≠ مل^{2}.

النمط السابع: [مل+م] يتألف من كلمتين منفصلتين صرفيا ويربط بينهما الإسناد. تؤدي الكلمة الأولى في الجملة وظيفة المبتدأ، ويمكن أن يكون ضميرا منفصلا للمسند إليه (أنا،أنت...)، أو اسما ظاهرا مُحلّى بـ (أل)، أمّا الكلمة الثانية فتؤدِّي في الجملة وظيفة الخبر، وتكون في الغالب اسما ظاهرا، فإنْ كان الخبر مُحلّى بـ (أل) جاز وَضع ضمير الفصل (هُوَ أو هِيَ) قبله لتأكيد إسناده إلى المبتدأ، مثل: زيدٌ مريضٌ- هُو مريضٌ - الطالبُ مريضٌ - أبُو زيدٍ مريضٌ- زيدٌ هُو المريضُ.

النمط الثامن: [مل^{1}+(مل^{2}+م)] يتألف من عنصرين، الأوّل كلمة منفصلة صرفيًّا تؤدِّي وظيفة المبتدأ، والثاني يُؤدِّي وظيفة الخبر؛ وهو عبارة عن جملة تتألف من مبتدأ، وهو تركيب إندماجي غير إسنادي، ومن خبر هو اسم ظاهرٌ مرفوع مثل: زيد أبوه مريض. وإنّ كلاً من المبتدأ (مل^{1}) والخبر (مل^{2}+م) هو جزء منفصل عن الآخر، ويربط بينهما كوْنُ (مل^{2}: أبوه) المؤلف من تركيب اندماجي غير إسنادي يشتمل على ضمير مُتّصل يَرجع من حيث المعنى إلى (مل^{1} زيد)، وهذا يعني أنّ (مل^{2}) ليس (مل^{1}) نفسَه، ومؤدى هذا إلى أنّ مل^{2} ≠ مل^{1}.

ب/ الرُّكن الإسنادي. (Syntagme prédicatif)

عُنيت المدرسة الوظفية بنوع خاصٍّ من التراكيب الأساسية، فقد أولى مـــارتينيّ[1] التركيب الإسنادي في نظريته اهتماما شديدا، وهو- في تقديره - نواة الخطـــاب (الحكـــم). والمسند إليه هو الذي تكتمل به الجملة بناءً ودلالة، وإنّ نواة التركيب الإسنادي الذي يشكّل أساس الجملة الوظفي لا يمكن أنْ يزول، وإنْ زال فسدت الجملة، وهو تركيـــب مـــستقلّ بنفسه لأنّه يدلّ بنفسه على وظيفته، أمّا بقية العناصر الأخرى فمتعلقة به، وهي فـــضلات تنضاف لتحديد الزمان والمكان أو لتخصيص أحد عناصر الإسناد؛ فإنْ حذفناها لا تختـــلّ الجملة؛ إذ إنّ الوقف ممكن بعد تمام التركيب الإسنادي، وتُصنَّف هذه الفضلات في إحدى الأنواع المُمَثلة في الشكل التالي[2]:

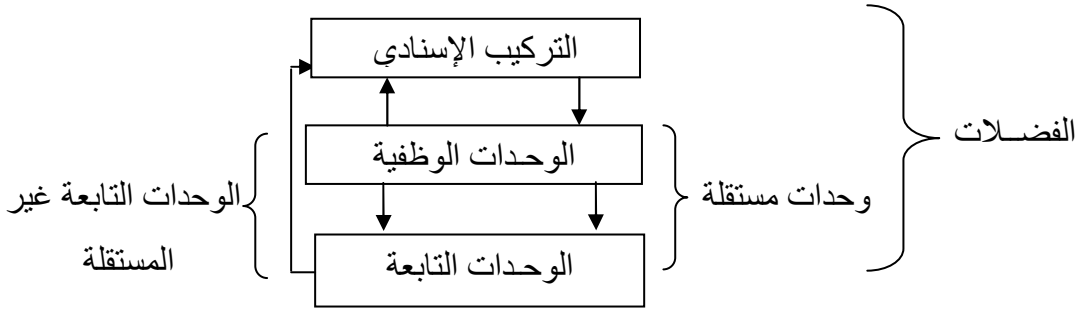

وفي هذا السياق يعقد د.أحمد حساني مقارنة بين نظرة النحاة القـــدامى و مبـــادئ التحليل التركيبي عنـــد مارتيني فيما يتعلق بالنواة الإسنادية، فـــيخلص إلـــى "(أنّ الـــركن الإسنادي Syntagme prédicatif)هو النواة التي يُبنى عليها الملفوظ، وتَعقـــد العناصـــر اللسانية روابطها به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة... وإنّ كلّ ما يـــضاف إلـــى النـــواة الإسنادية هو من الناحية التركيبية (إلحاقExpansion)، وهذا المفهوم للإلحـــاق يـــضارع مفهوم النحاة العرب للفضلة، أي كلّ ما يضاف إلى العمدة في الكلام(المسند والمسند إليـــه) يُعدّ فضلة يستقيم الكلام من دونه من الناحية الوظفية فحسب."[3]

1- ينظر: أندريه مارتيني، مبادئ ألسنيّة عامّة، ص143و147. وَ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص101 و102.

2- ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص103.

3- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص115و116.

ويُميّز د.الفاسي الفهري بين صنفين من الوظائف؛ صنف يتضمّن وظائف مثل: فا، ومف، وغيرها؛ فهذه وظائف مرتبطة بالمحمول(المسند) ولها أثرها الدلالي، وتكون هذه الوظائف مُفرَّعا إليها أو مقترنة بإعراب مخوَّل بموجِب عمل هذا المحمول، وتُسهم هذه الوظائف في بناء دلالة الجمل أو البنية الموضوعية المحمولية للنواة الوَظفية. أمّا الصنف الثاني فله طبيعة بها تستقيم اللائحة[*] مثل(Thèm) والموضع (Topic) والبؤرة (Focus)، وإنّ هذه الوظائف تُسهم في بناء البنية الخَطابية للجملة فلا تسند إلا خارجيا، وهو بذلك يؤكّد أنّ هناك نوعَين من الوظائف المسندة إلى مستوَيين مختلفين في النحو؛ وظائف نحوية(وظ نح) ووظائف خطابية(وظ خط)[1]، ويؤكد "أنّ كلّ النظريات التركيبية... تفترض أنّ الوظائف النحوية تُسنَد داخل النواة الوظيفية."[2]

*- هذه الاصطلاحات وأخرى ما اهتمّ به التداوليُّون في معالجة الظواهر اللغويّة (الخطاب) بديلا عن مفاهيم (نحو الجملة). يُنظر الفصل الثالث من البحث، ص107.

1- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط4. دار توبقال للنشر، المغرب، 2000، ص149.

2- المرجع نفسه، ص150.

الفصل الثالث

المعنى الإســـنادي أسلوباً

أولاً: الجملة في الدرسين البلاغي والأسلوبي.

1/ دلالة معاني النحو على الغرض.

2/ تداولية المعنى الإسنادي .

ثانيا: صور المعنى الإسنادي الفنية.

1/ التحويل الدلالي.

2/ التخيّر النحوي.

أولا: الجملة في الدرسَين البلاغي والأسلوبي.

أولا : الجملة في الدرسَين البلاغي والأسلوبي.

باتت الجملة في الدرس اللغوي على قدر كبير من العناية والاهتمام، وتجاوز بهـا هذا الدرسُ حدود البحث في هيئاتها التركيبيّة إلى ما وراء هذه الهيأة مـن دلالات علـى المعنى. فدراسة النّحو على أساس طرائق تأديته المعانيَ تُعطي الموضوع طراوة وطرافة وتؤشّر لهذه الفنيّة التي تزيد المعنى إجلالا وتبجيلا.

ومنه أضحى النّحو مشغلة الفنانين والشّعراء، كونُه مرجعَ هـذا الإبـداع. وحتّـى يُستجلى سرّ هذا الإبداع لامناصَ من فقه أدواته النّحويّة.

* * *

1/ دلالة معاني النحو على الغرض.

تُطرح في أكثر من سياق مسألة ما يُسمى علومَ العربية، وحدودِ ارتباطها، وإفادة بعضها من بعض. والثابت في المسألة أن مدار هذه العلوم جميعا كان القرآن الكريم من جهة حفظه والحفاظ عليه، ومن جهة السعي إلى فقهه واستكناه أسراره والبحث في مكامن الإعجاز الذي تميّز به.

ولعلّ من أوائل هذه العلوم ظهورا النحو، الذي راح ينمو إلى أن بلغ ما بلغه في كتاب سيبويه (المتوفى 180هـ) من ضبط إلى حدِّ التنظير، والكتاب نفسُه لم يكن نحوا خالصا، "بل يشتمل على مختلف علوم العربية... وحديث عن القراءات، والنحو والصرف والبلاغة، ومخارج الحروف."[1]

إنّ من اللغويين المحدَثين من رأى أنه آنّ الأوان لإقامة درس لغوي متكامل فتدرجَ في دراسة النحو مباحث البلاغة العربية، حتى تسدّ ما رأوه نقطة ضعف في النحو العربي (كشف الروابط بين الشكل والمعنى) وتعميم هذا المنهج على المستوى الدراسي، ومن منطلقات دعاة إحياء النحو أنّ تدريس النحو صار يرتبط أكثر بطابع الصناعة، "حتى إنّه يُعرف أحيانا بصناعة النحو، ثمّ خلوُّه من الارتباط بالمضمون ممّا جعله يبدو في نظرهم جسدا بلا روح."[2]

وعندما أقرّ د.تمام حسان بصعوبة عملية إدراج علم المعاني ضمن تدريس النحو كان يعي أنّ المزج المباشر غير ميسور، والتنفيذ ليس سهلا. لذلك يبدو أنّ الإفادة من مباحث عِلمَي البلاغة والنحو لا بدّ أن تقوم على تصوّر شامل للظاهرة اللغوية، بَدْءا من الكلمة بوصفها مدخلا معجميّا معرفيّا، وانتهاءً إلى النّصوص، وبالاقتراب أكثر من فضاءات الدّلالة والسعي إلى الإمساك بالمعنى، هذا المكوَّن الهُلاميّ الجامح عن أعنّة الدرس ونواميسه.

ويتساءل أحد المشتغلين بهذه القضية؛ ما الدافع إلى الشقاق بين النحوي والبلاغي؟ "إنّ الصلة في أصلها حميمية، وكلاهما -النحوي والبلاغي- يتعاملان مع الأداء اللغوي.

1- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة، ص70.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص336.

لقد حدث الشقاق- ويتحمل تبعته النحويون المتأخِّرون- حينما غَفل النحويون عن دراسة الظواهر النحوية متصلة بالتركيب اللغوي... ولم ينتهوا إلى البناء وقيمته النحوية والفنية."[1]، ويشيد د.محمود فهمي حجازي بجهود البلاغيين في علم المعاني؛ إذْ إنّ "الدراسة الحديثة في بناء الجملة تهتم بترتيب الوحدات الصرفية والكلمات في الجملة وتراعي الإعراب للتعبير عن المعاني المختلفة، وهذا بُحث قديما بين علمَي النحو والبلاغة."[2]

* * *

1- رجاء عيد، فلسفة البلاغة، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د/ت، ص17.

2- محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر د/ت ص46.

أ/ أسلوبيّة النَّظم وجمالية المعنى.

في فترة متأخرة من تاريخ الدرس اللغوي العربي جاء عبد القاهر الجرجاني (المتوفى471هـ)، فوجد عامة المحدِّثين والفقهاء زهدوا في النحو فدعا إلى أهميته البالغة في معرفة إعجاز القران الكريم واستكناه أسرار هذا الإعجاز، وبذلك قد أعطى الجرجاني النحوَ بُعدا لا يُستهان به في الدرس اللغوي؛ إذْ سلك به طريقا يجمع بين القانون الذي لا يقبل النقض والدلالة الإضافية المطويّة في التراكيب اللغوية "وبات واضحًا لكل ذي عين أنّ التركيب النحوي يطلق ولا يراد معناه الأصلي، وهذا غيرُ مراد في البحث البلاغي وإنّما المراد ما يدل عليه التركيب ضمن المعاني الثانية، وهذا هو بَحثُ البلاغيِّين وموضوع فنِّهم."[1]

ويُساوي عبد القاهر الجرجاني بين الأسلوب والنّظم والتأليف، وحُسْنُ الأوّل مرهون بحُسن الثاني، والصورة الفنية المجتمعة من اللفظ والمعنى أشبه بعملية الصياغة أو بالوشي الحرفيَيْن فيقول معرِّفا النّظم: "واعلم أنْ ليس النَّظم إلا أنْ تضع كلامَك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظَ الرّسوم التي رُسمت لك فلا تُخلَّ بشيء منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غيرَ أنْ ينظر في وجوه كلّ باب وفُروقه."[2]

نستخلص من هذا النص مفاهيم أساسية لتصوّر الجرجاني للجملة، فالنحو أساس العبارة اللغوية بوصفه هيكلا أساسيا (البنية المركزية الثابتة)، ومعنى العبارة هو ما يسعى إليه المتكلم من هذه العبارة، "وعبد القاهر يرى أنّ صُلب البلاغة هو النحو."[3] ومن ثَمّة يذهب إلى أنّ الأسلوب ضَربٌ من النّظم وطريقة فيه، ويجب أنْ يتوخّى فيه المبدع اللفظ لمقتضى التفرّد الذاتي، وأنّ النحو قاعدة كلّ نَظم، لا باعتباره أداة أسلوب فحسب، وإنّما جعَل منه مُستفتَحا لما استُغلق من المعنى، ثُمّ إنّ مفهوم الإعراب لدى الجرجاني لا ينتهي

1- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، د/ط. دار الجيل للطباعة والنشر، القاهرة مصر 1980، ص227.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص70.

3- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص43.

فيه إلى مفهوم الموقع أو المحلّ من الجملة أو نسبته من الجملة من سابقه أو لاحقه رفعا أو نصبا أو جرًّا، بل يتعداه إلى المفهوم الدلاليّ الذي تقتضيه حصافة المخاطَب الذي قويَت ملكته البلاغية واستحصفت، وما من شك في أنّ النظم- بهذه الصورة- يستدعي حضورا عقليا و استعمالا منطقيا للغة، فلا يقوم الإبداع إلا على جملة من المراحل الواعية ينتظمها الأسلوب الفني بدْءا من الذهن وتصوراته للمعنى، ووُصولا وانتهاءً إلى التمثيل المنطوق.

يقول أحد الدارسين المحدَثين الذين أفادوا من جهود عبد القاهر الجرجاني في دراسة الجملة العربية: "وأما أخطرُ شيء تحدّث فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنّما التعليقُ. وقد صار به إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية."[1] فالتّعليق هو ذلك النسق الذي تتألف فيه السلسلة الكلامية، وتتآلف فيه العناصر والوحدات المعجمية لتشكّل مُجتمعة ومتناسقة المعنى المراد والغاية المَرومة، "فمعلومٌ أنْ ليس النظم سوى تعليق الكلم ببعضها البعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم و فعل وحرف" [2]

فقد لخّص الجرجاني أبواب النحو كُلّها من خلال نظره في تعلّق الاسم بالفعل وتعلّق الاسم بالاسم، وتعلّق الحرف بهما وفقا لمتطلبات السياق اللغوي والصور التي يرمي إلى بيانها المتكلم إفصاحا عن غايته ومقصده. ومدار عمليات التعليق تلك ركنان أساسان هما طرفا الإسناد، "ومختصر القول أنّه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه."[3]

كان الإسناد- في تقدير الجرجاني- مناط الفائدة التي تفرزها الهيئة التركيبية؛ فهو يمثّل لذلك بـ (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له.)، فيقول: "إنّك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحدٌ لا عدّة معانٍ كما يَتوهّمه الناس."[4]

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص188. وَ يُنظر: الفصل الأول من البحث ص52.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص15.

3- المرجع نفسه، ص18.

4- المرجع نفسه، ص316.

إنّه يمكن التمييز- بناءً على تصوّر الجرجاني للنّظم- بين نظمَين على قدر من الاختلاف؛ نظم نمطي مجرّد تستقيم به التراكيب استقامة نحوية تتأدّى بها المقاصد والأغراض، وذلك هو مرجع أيِّ كلام، "ومن ثمّة كانت إشارة الجرجاني إلى أنّه لا يُتصوّر فيه نقص أو زيادة."[1] أمّا النّظم الثاني فهو نظم فنّي، تسمو فيه الدلالة إلى- ما يصفه- بالمزية والفضيلة والشّرف؛ إذْ هو مستوى مهارة وإضافة أسلوبيّة تضاف إلى مستوى الصّحة النحوية، "فالنظوم والأساليب الفنية لا ترقى محلقة في أجواء الفن إلا إذا استقامت حركتُها أوّلاً في أرض النحو."[2]

لقد تنبّه الجرجاني إلى ثنائية اللغة الشعرية واللغة المعيارية.[3] وقد أومأ إلى مستويات الكلام التي بدأها من الكلام العادي وصولا إلى الكلام المعجز (النصّ القرآني). وفرّق بين الأساليب المختلفة من الكلام التي تبدو من منظور النحو المعياريّ متساويةً كالتقديم والتأخير والإخبار بالوصف والإخبار بالفعل.

وإنّ فلسفة النّظم عند الجرجاني تقرّ بحدوث وجوه وفروق تستتبعُها الدلالات والمعاني، وذلك ما يدعو الجرجاني إلى معرفته ودراسة الكلام من أجله، ويكاد يؤكد هذه الفلسفة في معظم نصوصه، ولا يخفى على المتتبع لها وفاؤه لمعاني النحو؛ فالهدف ليس التوقف عند الأشكال والعبارات، وإنما الهدف هو التأمّل والبحث فيما وراءها من مدلولات.

أمّا الألفاظ بوصفها أوضاع اللغة فهي لم توضع لتعرف معانيها في ذاتها، وإنّما ليُضَمّ بعضها إلى بعض في نظام من التراكيب تحصل بها الفائدة، حيث يقول: "إنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنْ يُضمّ بعضها إلى بعضها فيعرف فيما بينها من فوائد."[4] ويرى أحد الدّارسين أنّ هذا الوعي لا يقلّ أهميةً عن رأي (أريفي) في أنّ النحو هو الذي يقوّم العضو الجوهري للوصف البنوي هو الذي يحدّد بشكل لا لبْس فيه وصف الصوائت من جهة، ووصف معاني الجملة من جهة

1- حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص11.

2- المرجع نفسه، ص11.

3- مي عبد القادر، "اللغة الشعرية بين الجرجاني وجاكبسون" http://www.ofouq.com/today/modules.php

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص415.

أخرى.[1] واقترب مفهوم الجرجاني للنحو وعلاقته بالأساليب اللغوية من مفهوم جاكبسون[2] وما جاء به في مفهوم الشعرية للنحو، ويظهر هذا التفريق في جملة أمور منها:

– التفريق بين المستوى المُعجمي والمستوى النحوي للغة. فيقول الجرجاني: "وإذا قدْ عرفتَ هذه الجملة فهَهُنا عبارة مختصرة؛ وهي أن تقول المعنى، ومعنى المعنى. تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى تعني أنْ تعقل من اللفظ معنى ثمّ يُفضي بك ذاك إلى معنًى آخر."[3]

– ترجيح النحو على ضروب المجاز: في مجيء (الرأس) فاعلا في الآية قوله ﷻ:

﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[4] و(الشّيب) تمييزًا، ولو قيل اشتعل شيبُ الرأس لمَا بقيَ أثر لتلك المزية.

– الوظيفة الشّعرية للنحو: لمّا تحدّث الجرجاني عن النّظم وصلته بالنحو لم يكن يرمي إلى النحو الجامد والقوانين والحدود التي وضعها علماء النحو كما تقدّم، بل أراد ذلك العلم الذي يكون الأساس في التفريق بين الأساليب اللغوية من فصل ووصل وتقديم وتأخير وذكر؛ فالدلالة الخاصّة التي يرمي الجرجاني إلى استيضاحها دلالة نحوية، لا يُمسَك بأسرارها إلا بتحليل أعماق التركيب والوقوف على نوعية العلاقات الدلالية والسياقية النحوية. "فالشّعر عند عبد القاهر موضع الإمكانات النّحوية التي تتولّد عن حركة اللغة وتطوّرها في مستوى التقعيد النحوي والمواضعة الاتفاقية إلى مرحلة الاستعمال الجمالي والاختراق الفردي."[5]

وتتقاطع فكرة (معنى المعنى) الجُرجانيّة مع مسألة التجوّز في الإسناد أو مع ما عُرف حدًّا بالمجاز العقلي، وهو انحراف عن النمط المثالي للإسناد، بحيث يومىء إلى وجود نمط دلالي أوليّ في المستوى اللفظي أطلق عليه (المعنى)، ثُمّ نمط دلاليّ مولّد عنه

1– ينظر: نور الدين السد، الأسلوب والأسلوبية، د/ط. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د/ت، ج1، ص49.

2– مي عبد القادر، "اللغة الشعرية بين الجرجاني وجاكبسون" http://www.ofouq.com/today/modules.php

3– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص132.

4– مريم، من الآية 04.

5– إبراهيم رماني، الغموض في الشعر العربي الحديث، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص191.

في المستوى المنحرف أطلق عليه (معنى المعنى)، الذي يتأسّس من ركيزتين تتّصل إحداها بالصيغة اللفظية، والأخرى بحركة العقل وكفاءته في الاستنباط.

وعلى أساسٍ من عملية الإسناد تلك "قسّم عبد القاهر الجرجاني المجاز إلى قسمين نراه لأوّل مرة في تاريخ البلاغة العربية، مجاز لغويّ يقع في المُثبَت، وعقليّ يقع في الإثبات."[1] بمعنى أنّ تحليله الإسناد كان عقليا؛ إذْ إنّ الإسناد الذي لا يخالف مفهوم العقل و تصوراته سمّاه إسنادا حقيقيا، وما خالف مفهوم العقل وناقض تصوراته سمّاه إسنادا مجازيّا (المجاز العقلي).

إنّ قضية المجاز العقلي أو(الحُكْمي) من أبرز القضايا التي تَطرح مشاكل في استيعاب مرجعيّات الفكر البلاغي عُموما والجرجانيّ بخاصة. ويُلقي المجاز العقلي- في مستوى تعليمية الدرس البلاغي- ظلالاً فلسفية لا تكاد تتكشف عن جمالية لغوية، ولأنّ هذا النوع من المجاز البلاغي اهتم به المتكلّمون، فقد انزاحوا به إلى الجدل المنطقي الكلامي لاتصاله بموضوع خلافيّ هام؛ هو أفعال الله وأفعال العباد؛ فيقول الجرجاني في هذا الضرب من المجاز: "فإذا قلنا: خَطّ أحسنُ ممّا وشاهُ الربيعُ أو صنعَهُ الرّبيعُ، كنّا قد اِدعينا في ظاهر اللفظ أنّ للربيع فعلا وصُنعا، أو أنّه شارك الحيّ القادر في صحّة الفعل منه وذلك تجاوزٌ به من حيث المعقولُ، لا من حيث اللغة.[2]

وسار البلاغيّون بعد الجرجاني على هذا التفريق بين الأفعال اللغوية والأفعال العقلية، بالرغم ممّا واكب هذه المسألة من جدل كلامي بين الأشاعرة والمعتزلة ومناقشاتهم موضوعات عديدةً تتّصل بموضوع مجازية الإسناد، منها نظرية الكسب والجبر والاختيار وغيرها، ويقول السُّبكي في عبارة: "(أنبت الربيعُ البقلَ) إذا لم تكنْ من الكافر ولا كذبا، وفي نحو قولك (زيدٌ الجبل العظيم) أقوال:

- أحدُها: أنّ المجاز في إنبات، وهو رأي ابن الحاجب.
- الثاني: أنّه في الربيع، وهو رأي السكاكي.
- الثالث: أنه في الإسناد، وهو رأي عبد القاهر والمصنّف.

1- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ص209.

2- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، د/ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994، ص356.

الرابع: أنّه تمثيل، فلا مجاز فيه في الإسناد ولا في الإفراد، بل هو كلام ليُتـــصوّر معنـــاه فينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى، وهو اختيـــار الإمـــام فخـــر الـــدين."[1] ويُـــشقق السيوطي[2]المجاز شقين:

- مجاز التركيب ، ويُسمّى مجاز الإسناد والمجاز العقلي، وذلك أن يُـــسند الفعـــل أو شبهه إلى ما هو له أصالة؛ لملابسته له.
- المجاز في المفرد ويسمى اللغوي، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولا.

وإنّ في صلة موضوع المجاز العقلي بالبُعد العَقدي وابتعاده عن الفنية اللغوية الـــسّبب الأساس في العزوف به عن البحث فنيّا في التعبير الجمالي، "واستقرّ في الأذهان الجملـــة المبتورة المظللة (المجاز أبلغ من الحقيقة)، ولم يتوقف أحد ليسأل مدى صحتها أوْ لمَ كان المجاز أبلغ منها، ونتيجة للسّرف الجدلي أطلّت بدعة المجاز العقلي، ومن مصطلحه يُفهم أنه أداء يعتمد فيه صاحبه على عقل المخاطَب أو حُكمه الذهني المحض ليفهمـــه، ولكـــنّ المشكلة لها جذور دينية."[3]

إنّ هذا الزعم القائم على الفصل بين التجوّز في اللغة والتجوّز في الحكم العقلي الإسنادي أثار مناقشة من بعض المحدثين، إذْ "إنّ التفرقة التي أقام عبد القاهر على أساسها المعارف بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي مضطربة ومتداخلة، فهو يُقيمها على ادعاء أنّ وصف الكلمة المفردة بالمجاز يكون عن طريق اللغة، وأنّ (استعمال المجاز في الجملة من الكلام) يكون مجازا عن طريق المعقول، في حين أنّ كليهما متّصل بالآخر والتفرقة غير صحيحة بين اللغة والعقل، فاللغة ليست كائنا هُلاميا، وليس العقل كائنا متحجِّرا في فراغ عن اللغة."[4].

ولعلّ في فحوى إشارات د.رجاء عيد ما كان مدعاة في هذا البحث للاقتراب أكثر من تلك العمليات الإسنادية القائمة على خلفية المجاز بقرائن لغويّة في جوهرها، وإنّ مـــا

1- السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: خليل إبراهيم خليل، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2001 ج1، ص 265.

2- ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: (بقلم) محمد بن عمر بن سالم بازمول، ط1. دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض، السعودية، 2005، ص450 و451.

3- رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص74.

4- المرجع نفسه، ص85.

يُرى مفيدا في تعقيباته على فكرة المجاز العقلي هو إحالة إلى الدّارسين لربط هذه الفكـــرة بما يفيد في فلسفة اللغة المجازية ضمن نظرية الانزياح أو الاستعارة بـــالمعنى الموسّـــع. عسى أنْ تجد مسألة الغموض الدلالي مُسوِّغا بطريق المجاز العقليّ في البلاغة العربية.

إنّ أسلوبية النّظم لدى عبد القاهر الجرجاني قدْ أعطت العملية الإبداعية أبعادًا مطلقة في جوهرها، فلم يُشر الجرجاني إلى علم المعاني مستقلا عن الأدوات البلاغيّة الأخرى، "فكلّ ما ينضوي تحت هذه العلوم وسيلة من وسائل النظم، والنحو ملاك اللغة وروحها، وكلّ الفنون البلاغية وسائل للوصول للمعنى الأطرف ذي الشكل الأمثل."[1]

ويمكن أن نَعُدّ نظرية النظم أخطر ما كُتب في البلاغة العربية، "وهي بلا شكّ نواة صالحة لإقامة (علم أسلوب Stylistics)عربيّ."[2]

* * *

1- منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص15.

2- محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية "علم المعاني"، ط1. دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص38.

ب/ جماليّة الأغراض الخبريّة والإنشائيّة.

كانت البلاغة العربية في بادئ الأمر وحدة شاملة، يُتجاوز فيها إلى مسائل أخرى ومن دون فصل بين مباحثها، وظلّ الأمر كذلك حتى القرن الخامس الهجري أين ظهر أوّل وضع لنظرية علم المعاني على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، كما أسّس لنظرية علم البيان في كتابه أسرار البلاغة.

والبادي واضحا لمتتبّع تاريخ البلاغة العربية أنّها اتسمت قبل (السكاكي المتوفى 626هـ) بمنهج يرمي إلى عدم الفصل بين عناصرها وفنونها، لِما في ذلك من خدمة للأدب وإمداده بأسباب القوة والجمال. "وعلى العكس كان منهج السكاكي في دراسة البلاغة، فقد أصّل مناهجها فيها على أسُس منطقية، حوّلت البلاغة من فنٍّ إلى علم، له قواعده ونظرياته التي إنْ نجحت في تكوين طبقات من البلاغيِّين، فقد فشلت في تكوين البُلغاء."[1]

إنّ كلّ الأدوات البلاغية تعمل على الوصول إلى درجة (الإبداع)، والظاهر أنّ البَونَ شاسع بين ما قصد إليه الجرجاني صاحب فكرة معاني النحو أو النظم، وبين ما قصد إليه السكاكي.[2] فالفن الأوّل "(علم المعاني) قدّمه على البيان، لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب، لأنّ رعاية المطابقة لمقتضى الحال، وهو مرجع علم المعاني، معتبَرة في علم البيان، مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة."[3]

ويبدو أثر علم المعاني وأهميته في بيان وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين فكانت المناسبة المقاميّة هي التي تحدّد الصيغة المقاليّة. وعلم المعاني محاولة لرصد هذه العلاقة التلازمية ما بين المقامات والمقالات. "فالذكيّ يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفيفة مالا يناسب الغبيّ، (ولكلّ كلمة مع صاحبتها) أيْ مع كل كلمة

1- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974، ص25.

2- ينظر: منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، ص12.

3- سعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني، ط1. دار الفكر، رقم الصف الالكتروني، كمبيوست مؤسسة آل البيت، ص28. وينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3. دار الجيل، بيروت، لبنان ص79و 99.

أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى"[1]

وعلى هذا الأساس يمكن حصر موضوعات علم المعاني التي وردت في القسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي في هذا المظانّ:[2]

- الخبر والطلب.
- الإسناد الخبري واختلافه باختلاف السامع، من حيث خلوّ ذهنه منه أو الشكّ فيه أو الإنكار له
- الإسناد وبيان أحوال المسند إليه والمسند، من حيث الذكر والحذف والتنكير والتعريف، والتقديم والتأخير، والتخصيص، والمقتضيات البلاغية لذلك.
- الفعل ومتعلقاته.
- الفصل والوصل.
- الإيجاز، والإطناب، والمساواة، وبيان كيف أنّها نسبية.
- القصر، وأنواعه وطرقه.
- الطلب، وما يندرج تحته من أنواع ومن أغراض بلاغية.

وبناءً على الغرض من المعنى الإسنادي في التراكيب قسّم علماء المعاني الكلام- تصنيفًا- قسمين؛ الخبر والإنشاء. **فالخبر** هو ما يصحّ أنْ يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب، فإنْ كان الكلام مطابقا للواقع كان قائله صادقا، وإنْ كان غير مطابق له كان قائله كاذبا، واستُثنيت من الثاني الأخبار المقطوع بصحَّتها، ومنها أخبار الله تعالى وأخبار رسله والبَدَهيّات المألوفة،[3] لأنّ الإسناد في هذا القسم خبري بالنظر إلى طبيعة الكلام ونزاهة قائله. **أما الإنشاء** فهو ما لا يصحّ أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، ولكلّ

1- المرجع السابق، ص23.

2- ينظر: السبكي، عروس الأفراح، ج1، ص36. وينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص55. وينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص29 و30.

3- ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص49.

جملة من جمل الخبر والإنشاء ركنان[*] محكوم عليه ومحكوم به ويُسمّى الأوّل مُسنَدا إليه والثاني مُسنَدا.

إنّ أهمّ ما جاء في علم المعاني متّصلا بجمالية المعنى الإسنادي هو ما عُرف لدى البلاغيِّين بالخروج عن مقتضى الظاهر، فقد نظر البلاغيُّون إلى أغراض الخبر باعتبار المتكلم ووفق مقتضى الظاهر، فوجدوا أنّ له غرضين أصليَيْن؛ فهناك جملة يلقيها المتكلّم بغرض إفادة المخاطَب بما يجهله؛ أطلق عليها (فائدة الخبر)، وهناك جملة أخرى تُلقى بغرض إفادة المخاطَب بما يجهله من علم بمضمون الخبر؛ أطلق عليها (لازم الفائدة) "ونظروا إليها باعتبار المتكلم والمخاطَب... فرأوا أنّ هناك أغراضا خرجت عن ذلك كلّه فأطلقوا عليها الأغراض المجازية."[1]

وسيقتصر البحث على رصد جماليات المعنى الإسنادي ضمن هذه الأغراض المجازية، كونُها مُتضمَّنة في تراكيب مُنزاحة عن أصل يقرّه مقتضى الظاهر أو المستوى المستقيم في نقل الخبر، واستنادا إلى هذه الأغراض فقد حاول د.حسين جمعة محاكاة هذه الجمالية بقوله "ولعلّ جمالية التساوق البلاغي لأغراض الخبر المجازية ترتبط بالهدف الذي يرمي إليه المتكلم من وراء الجملة الخبرية وإخراجها بصورة فنية مغايرة تماما لما عرفناه من قبل، وعلى المتلقي أن يستشّف ذلك من السياق ويَلمحه من قرائن الأحوال بما يمتلكه من ذوق فني... وبهذا تؤسَّس لعلاقة المتلقي بها في ضوء الارتباط النفسي والفكري في وقت واحد."[2] فتَرتسم بهذه الأغراض الملامحُ الفنية في المعنى الإسنادي (مضمون) هذه الأغراض، التي منها نذكر:

•**الأمر:** ويظهر من خلال العدول إلى المضارع بإلغاء الحدود الزمانية بجمالية مثيرة نحو قوله ﷻ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[3]

---

*- سار البلاغيون على تصوّر النحاة في تقدير فعل النداء في أسلوب النداء.

1- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، د/ط. منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، سوريا، 2005، ص52.

2- المرجع نفسه، ص46.

3- البقرة، من الآية 233.

فالسياق البلاغي نَقَل الفعل المضارع الذي يفيد الزمن الحضوري إلى الزمن المطلق لكلِّ امرأة ذات ولد، وإنّه أمرٌ لها بما ينبغي أنْ تفعله في كلّ زمان ومكان وفي هذا مَكْمن الجماليّة. "فهي الفطرة تعمل، وهي الأسرة تُلبّي هذه الفطرة في أصل الكون وفي بنية الإنسان. ومن ثمّ كان نظام الأسرة في الإسلام هو النظام الطبيعي الفطري المنبثق من أصل التكوين الإنساني. بل من أصل تكوين الأشياء كلها في الكون... والأسرة هي الحِضن الطبيعي الذي يتولّى حماية الفراخ الناشئة ورعايتها... وكانت الأسرة المستقرة الهادئة ألزم للنظام الإنساني."[1] كلّ هذا في دلالة المضارع المجازية.

• **النهي:** تنبثق الدلالة من زاوية الرؤية البعيدة مقترنة بالسياق

نحو قوله ﷻ: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[2]

إنّ امتناع مسّ القرآن الكريم على غير المتطهِّرين كان بأسلوب مثير للانفعال النفسي من خلال قصر ملامسة المصحف على المتطهّرين إخبارا. ويقول السيوطي مُعقبا على فحوى الدلالة في هذه الآية في فصل (في معاني الخبر): "إذا قلنا: إنّه وَرد في الآدميين- وهو الصحيح- إنّ معناه: لا يمَسُّه أحد منهم بشرع، فإنْ وُجد المسّ فعلى خلاف حكم الشرع. وهذه الدقيقة هي التي فاتت العلماء، فقالو: عن الخبر قد يكون بمعنى النهي وما وُجد ذلك قط، ولا يصحّ أنْ يوجد؛ فإنّهما يختلفان حقيقة ويتضادّان وصفًا."[3]

•**التمني:** وتفيده الجملة الخبرية في هذا المقام وكأنّ التمني قريب من الحدوث نحو قوله ﷻ: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾[4]

•**الدعاء:** ترتسم ملامح الجمال المثير بتراكيب موجزة العبارة واسعة الدلالة الإيحائية فعلى الرغم من تداولها اجتماعيا إلا أنّ عبارة مثل (حفظك الله) أو(شفاك الله) بالصيغة الإخبارية تموج بشحنة عاطفية عالية تقوم على الابتهال والاستعطاف.

1- سيّد قطب، في ظلال القرآن، ط35. دار الشروق، القاهرة، مصر، 2005، ج2، ص235.

2- الواقعة، من الآية 79.

3- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص304 و ص305.

4- المائدة، من الآية 84.

أمّا أسلوب الإنشاء فهو قائم على الأساس الذي يطلبه المتكلم من المخاطب، فالكلام الإنشائي في مثل هذه الحال مرتبط بتصوّر المتكلم وبشعوره، فقد يخرج الإنشاء بدوره إلى أغراض مجازية يتلبّسها المعنى الإسنادي المعبّر عنه في هذا الأسلوب. وقد أخرج الإنشاء غير الطلبي عند القدماء من جملة الإنشاء الطلبي، لأنّه لا يستدعي مطلوبا بعد النطق به كالشرط والقسم، والتعجّب والمدح والذمّ والرّجاء وصيغ العقود، وهناك من أخرجه من بحث الإنشاء كلّه.[1] و "الخبر قد يقع موقع الإنشاء، إمّا للتفاؤل أو لإضهار الحرص في وقوعه... والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين."[2]

ومن الأغراض الفنية التي ينزاح إليها الإنشاء يُذكر:

- الدعاء بالأمر: نحو قوله ﷻ: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾[3]

يقول سيِّدُ قطب في قصّة سليمان عليه السلام وفي فحوى تفسيره للآية الآنفة الذكر: "أدرك سليمانُ هذا فتبسّم ضاحكا من قولها وسرعان ما هزّتهُ هذه المشاهدة وردّت قلبه إلى ربِّـــه الذي أنعم عليه بنعمة المعرفة الخارقة؛ وفتح بينه وبين تلك العوالم المحجوبة المعزولة من خلقه, واتّجه إلى ربّه في إنابة يتوسَّل إليه... (ربّي) بهذا النداء القريب المتّصل.. (أوزعني) اجمعني كُلّي. اجمع جوارحي ومشاعري."[4]

وهذا التعبير يشي بنعمة الله التي مسّت قلب سليمان عليه السلام وفي تلك اللحظـــة ويصور نوع تأثره وقوة توجّهه وارتعاشة وهو يَستشعر فضل الله الجزيل ويتمثل يـــد الله عليه وعلى والديه ويحسّ مسّ النعمة والرحمة في ارتياع وابتهال.[5]

- الالتماس بالنهي: نحو قول الفرزدق: [6]

فَلا تُعْجِلاني صاحِبَيَّ فرُبّما سَبَقتُ بوِرْد الماءِ غادية كُدْرَا.

1- ينظر: حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء، ص102.

2- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص92 و93.

3- النمل، من الآية 19.

4- سيّد قطب، في ظلال القرآن، ج19، ص2636 و 2637.

5- المرجع نفسه، ج19، ص2637.

6- ديوان الفرزدق، د/ط. الدار للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1984، ج1، ص189. والبيت من بحر الطويل، (غادية كُدْرَا: أي القطا التي تغدو إلى الماء).

• الإخبار بالاستفهام: نحو قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[1]

إنّ المعنى الإسنادي المتضمّن في الآية يتعزّز "أمام هذه الحقيقة التي تفرض نفسها فرضًا على الحسّ البشري، يجيء الإيقاع الشامل لجملة من الحقائق التي تُعالجها الصورة (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى؟)

بلى! سُبحانه! فإنه لقادر على أن يحيي الموتى!

بلى! سُبحانه! فإنه لقادر على النشأة الأخرى!

بلى! سُبحانه! وما يملك الإنسان إلا أنْ يخشع أمام هذه الحقيقة التي تفرض نفسها فرضا.

وهكذا تنتهي الصورة بهذا الإيقاع الحاسم الجازم، القوي العميق، الذي يملأ الحسّ ويَفيض بحقيقة الوجود الإنساني وما وراءها من تدبير وتقدير."[2]

• الترجّي بالتمنّي: ومنه نحو قول الشابيّ:[3]

ليتَني كُنتُ كالسُّيول إذا سَالتْ تَهدُّ القبورَ رَمْسا برَمْـــس

ليتني كُنتُ كالرِّياح فأطــوِي كُلَّ ما يَخْنِقُ الزّهورَ بنَحْسِي.

وأمّا على مستوى اللغة الشعرية، فقد ظهرت اتجاهات نقدية في نطاق الجهود البلاغية في التراث العربي اشتغلت بالمعاني الإسنادية، واجتهدت في صوغ نظرية للمعنى وفقا للتصور الجمالي الأدبي. فمن الدارسين المُحدَثين من يرى أنّ ثمّة فرقا بين منهجَي عبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني في نسق الأداء وفنية بنائه؛ فحازمٌ- على حدّ تقدير د.رجاء عيد- "في حديثه عن التصرف في المعاني يرى أنّ ذلك يمثل جانبا ذاتيا لدى المتكلم، وهي لهذا (أمور ذهنية)، مَحصولها صور تقع في الكلام بتنوُّع طرُق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها، والتقاذف بها إلى جهات أخرى من الترتيب والإسناد."[4] لأنّ صور الأداء تقتضي أنّ الذي هو خارج الذهن هو ثُبوت شيء لشيء، أو كون شيء لا نسبة له إلى الشيء، فأمّا أن يقدّم عليه أو يؤّخر عنه أو يُتصرّف في العبارة عنه نحوا من هذه التصاريف فأمور ليس وجودها إلاّ في الذهن خاصة.

1- القيامة، من الآية 40.

2- سيّد قطب، في ظلال القرآن، ج29، ص3775.

3 – أبو القاسم الشابيّ، ديوان "أغاني الحياة"، ط1. دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1987، ص116.

4- رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص63.

فالمعاني- عند حازم- ذهنية وغير ذهنية[1]؛ فغيرُ الذهنية هي التي جعلت بالغرض بمنزلة ما له وجود خارج الذهن، وأما الذهنية منها فهي صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالّة عليها والتقاذف بها إلى جهات من الترتيب والإسناد. والمقصود من الكلام عنده إمّا إثبات شيء أو بطلانه، وهما الجزءان الأوّلان في تعريف الإسناد، أمّا الطلب فهو ما قد يقع فيه التعريف بالماهية أو الحقيقة أو ما يندرج فيها، وإنّ غايات الكلام ترتكز على الإسناد. "والإسناد قضية قطبها يتحرّك على العلاقة بين أطراف النص اللغوي، بين الذات والآخر، والموضوع والموجودات في الخارج أيضا، وبالتالي هي قضية وجودية، وتلتقي مع قضية المعنى والدلالة في القلب تماما، حيث ما علاقة المعنى في الأساس سوى قضية علاقات."[2]

ومن المفاهيم التي آثرتها الأستاذة الوهيبي في دراستها لنظرية المعنى عند حازم القرطاجني مفهوما التأدية والاقتضاء؛ فالتأدية من الأداء لطلب ما، وهو قسم من أقسام الإسناد النحوي. وقد استند (حازم) في تعريفه للكلام إلى هذين المحورين الإفادة والاستفادة، ولا شكّ أن المخاطب حاضر، وهو قطب أساسي لتوجيه المعنى واستقباله. "وقد طوّر حازم هذين المحورين عبر التأثير النفسي للتخييل، وعبر القبض والبسط لطلب أمر على مستوى الأداء الشعري أو الوظيفة الأساسية النفسية والجمالية الشعرية."[3]

ويتأكد أخيرًا أنّ المعنى في التصور النقدي لحازم القرطاجني هو نسق من التفكير اللغوي والنحوي، لا ينفصل عن التأثير النفسي.

1- ينظر: فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ص33.

2- المرجع نفسه، ص 66.

3- المرجع نفسه، ص66 و233.

2/ تداولية المعنى الإسنادي.

التداولية[*] علم جديد للتواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويُعرّف بالقدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وقد نالت لدى الكثير من المهتمِّين اسم «علم الاستعمال اللغوي». ومن جهة أخرى "تشير التداولية إلى مُكوِّن من مكوِّنات اللغة إلى جانب المكوّنَين التركيبي والدلالي، ففي المكوّن التركيبي تدرج العلاقات التي تربط الدوال اللغوية بعضها ببعض في حين أنّ المكون الدلالي يصور العلاقات التي تصل هذه الدوال بالواقع وهو مرجع الدلالات(المعاني) اللغوية، أمّا المكوِّن التداولي فتدرج فيه العلاقات التي تربط تلك الدوال بمستعمليها وبظروف استعمالها وآثار هذه الاستعمالات على البنى اللغوية."[1]

وليس المقام متّسِعًا للإحاطة بالاتّجاه التداولي في جهازه المفاهيمي وتطوّره في الدرس اللساني الحديث، إنّما سيقتصر الحديث عن التداولية بما له علاقة مباشرة بالإبداع اللغوي ماثلا في تقنية بثّ المعاني الإسنادية الظاهرةَ اللغويّة ويُمكن إنزال المستوى التداولي- قياسا إلى المستويات السيميائية العامة- هذه المنزلة:

- علاقة اللغة باللغة : «علم التركيب / Syntax »
- علاقة اللغة بالواقع: «علم الدّلالة / Semantics»
- علاقة اللغة بمستعمليها: «التداول / Pragmatics»

وتَجدرُ الإشارة إلى أنّ اهتمام اللسانيات بالجملة وعدَّها الوحدة الأساسية في اللغة مقسِّمة إيّاها إلى مسند ومسند إليه، جعل التداولية تُدخل في الاعتبار قضايا صوتية وتنغيمية تجعلها تتّخذ من الملفوظ منطلقها الأساس في الدراسة. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:[2]

---

*- التداولية: يقابلها المصطلح الأجنبيPragmatics. وتؤكّد دراساتٌ في المجال امتدادها للمذهب الذرائعي في الفلسفة النفعية pragmatisme.

1- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص176.

2- محمد الحناش، "الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع."http://www.ajman.ac.ae/hannach/doc/Creativite.doc.

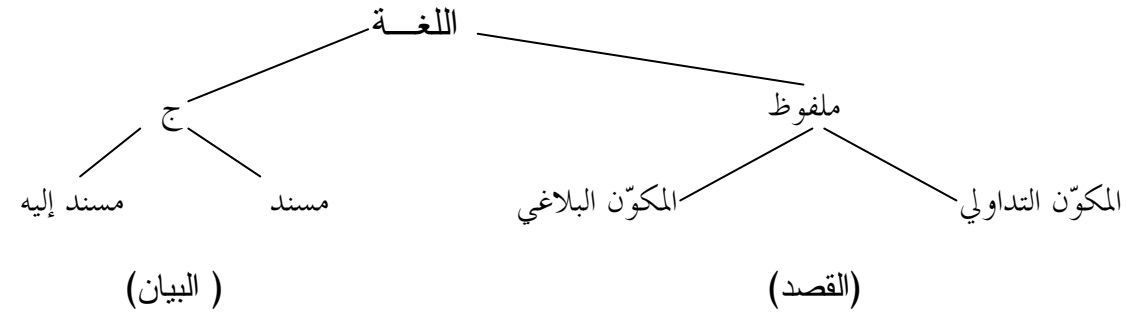

إنّ النظر إلى الظاهرة اللغوية في مستواها الإبداعي لا يكون ذا بال إذا قصرناه على المستوى اللساني، فإذا كانت "اللسانيات هي وحدها الكفيلة بتشريح البعد المعرفي لهذه العملية... فإنّ التداوليات هي وحدها الكفيلة بتقديم التفسير المنطقي للعلامة بوصفها تفريغا للمكوّن المعرفي في بُعدَيه الصّوري والدلالي... فيمكن النظر إلى العملية الإبداعية على أنّها مكون فرداني، قد لا يكون قابلا للتكرار من منظور معرفي إلا في حدود التماثل الذي تسمح به الكليّات اللغوية، تؤكّد هذه الحقيقة تعددية المرجع ولا نهائيته زمانًا ومكانًا وشخصًا من منظور تداولي."[1]

وما يكاد يتوّحد في عرف التداوليِّين أنّ الكفاية العامّة ذات شقين؛ الكفاية اللغوية بمعنى القوانين الصّورية التي تنتظم بها اللغة في عقل البشر، والكفاية البلاغية (الإفصاحية) التي تتضمن الآليات التي تتّحكم في طريقة اشتغال الإبداعية اللغوية على مستوى الكلام.

يتوجّب في هذا الصدد الإشارة- عَرَضا- إلى ما أكّدته دراسات اهتمّت بتأصيل المفاهيم التداولية في التراث اللغويّ العربي، من أنّ هناك فكرا ناضجا يتّصل بالتداولية جاء في ثنايا علوم لغوية عديدة وغير لغوية. وقد أشار د.مسعود صحراوي إلى جهود النحاة التداولية "من خلال بحثهم في الإسناد وعلاقته بالظواهر الأسلوبية مما أثر على التحليل النحوي... مثل مبدأ الإفادة وعلاقته بظواهر التعيين والإثبات والنفي والتقديم

1- المرجع السابق.

والتأخير ومبدأ الغرض والقصد، ودرس الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية كالتأكيد والقسم والإغراء والتحذير والدعاء والاستغاثة والندبة."[1].

إلا أنّ هذه الجهود لاتزال بحاجة الى قراءات هادئة وإعادة القراءة فيها، لأنّها تأتي مَبثوثة في سياقات مختلفة ومضطربة في أحايين كثيرة، عسى أن يكون التسلُح بأدوات التداولية الإجرائية الحديثة المنظارَ الصحِّي في قراءة التراث اللغوي العربي العتيد.

* * *

1- مسعود صحراوي "التداولية عند علماء العرب" قراءة لـــ: محمود طلحة. http-equiv=Content-Type <"content="text/html; charset=windows-1256

أ/ من لسانيّات الجملة إلى لسانيّات الخطاب.

انتقلت الدراسات اللغوية حديثا من حدود الجملة بوصفها الوحدة الجزئية إلى لسانيات النصّ، وإلى اعتماد النّص قاعدة التحليل بوصفه مُحتويا كلّ أنواع الأفعال التبليغية التي تتّخذ اللغة وسيلة لها. فالنصّ بهذا المنظور يشمل كل أنواع النصوص المتداولة في المجتمع المكتوبة وغير المكتوبة، الإبداعية وغير الإبداعية.

فإذا كانت لسانيات الجملة- كما أرسى دعائمها دي سوسير- قد تمكّنت من حصر مجال اشتغالها وضبط حدوده في (اللغة La langue)، من حيث هي نسق قائم بذاته، فإنّ "ما يظلّ بالنسبة إلى (باختين M. Bakhtine)[*] عرضة للمساءلة هو الكيف المعرفي الذي تمّ به هذا الحصر، فاعتماد إجراءات تجريدية لعزل اللغة عن محيط الممارسة الحيّة يقود إلى التعامل مع (شيء) مجرّد فاقد لطبيعته ومحتواه الحقيقيَيْن، وذلك أنّ الوقوف على الطبيعة الحية للمارسة اللغوية لن يتمّ إلاّ بإدراجها في محيط العلاقات الاجتماعية والإيديولوجية، وكلّما حاولنا اختزال اللغة إلى بعد من الأبعاد المتّصلة بعملية إنتاج الأصوات وتلقيها(البعد الفيزيائي أو الفيزيولوجي أو النفسي)، يَضيع منا جوهر الموضوع المدروس أيْ طبيعته السميائية والإيديولوجية."[1]

وبناءً على هذا التحول المشهود لدى باختين في الدراسة اللغوية، يرى د.محمد الحيرش[2] أنّ اللغة -عند باختين- ليست شيئا ثابتا ومجرّدا نَحْتكم في دراسته إلى نسق من القواعد القارّة، بل هي نتاج الحياة الاجتماعية، أو بالأحرى إنّها صيرورة من الديناميّة المسايرة لديناميّة الحياة الاجتماعية وتطوّرها، وهكذا فهي لا تتجسّد من حيث إنّها ممارسة واقعية ومحسوسة، في علاقات مجرّدة ومعزولة، وإنّما تتجسّد في علاقات التواصل الاجتماعي التي يبنيها كلّ فرد مع أمثاله.

إنّ كل مخاطَبة توجد مرتبطة بنمط من أنماط التواصل الاجتماعي الحيّ، الأمر الذي يسمح ببيان الكيف الذي يتحقق من خلاله تطوّر الصيغ اللغوية وتغيّرها، وفقا

*- هو: ميخائيل باختين، مفكّر وناقد روسي، عُرف بنظرياته في مجال الأدب وأسلوبية الرواية، من مؤلفاته: (الماركسية وفلسفة اللغة). وله جهود في بلورة مفاهيم المنهج التداولي الحديث.

1- مجلة تطوان، محمد الحيرش، "تداوليات الخطاب عند باختين"، ص161.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 162و163.

لسلّمات العلاقات القائمة بين المخاطَبات والمحيط الاجتماعي عامّة. ويُمكن تلخيص هــذه العلاقات في:

- التنظيم الاقتصادي للمجتمع.
- علاقات التواصل الاجتماعي.
- التفاعل اللغوي.
- الملفوظات.
- **الصيغ النحوية للغة.**

فإضافة إلى السياق بمعناه العامّ، تُعوّل تداوليات الخطاب على وحــدات التواصــل بوصفها كلا دلاليا تتبني وتنجز في سياق تفاعل لغوي محددّ، تولده علاقــاتُ التواصــل الاجتماعي المحدّدة، كما أنّ كلّ نمط من أنماط التواصل المذكورة أعلاه ينظم على نحــو نوعيٍّ الصيغة النحوية والأسلوبية للمخاطبة، ويُسهم في بنائها وإنهائها بــصورة تــسمح بمعرفة نوعها اليومي، أو العلمي، أو الأدبي الذي تنتسب إليه .

ولا تزال حقول تحليل الخطاب تتراوح بين الذين يتشبّثون بمنطق صرامة اللسانيّات وتضييق مجالاتها المعرفية ومَن يدعو الى نهج سبل مَرنة للاقتراب من فضاءات الخطاب وتوسيع مجالات اللسانيات لتشمل رحابة المعرفة وتشعّباتها، لاسيما وأنّ فلسفة العصر الحديث هي اللغة، بوصفها قناة لكل معرفة. "ويظهر مأزق اللسانيات أو محدوديّتها في معالجتها إشكالية الخطاب، لأنّها تحصره في نطاق الجملة بوصفها أصغر مقطع ممثل بصورة كلية وتامة، وإنّ هذا المعطى التصوّري للجملة لا يقلل من قيمة اقترابها من مفهوم الخطاب... فهذا لا يَعوق دراسة الخطاب من وجهة نظر لسانية"[1]. وفي كلّ الأحوال فإنّ الخطاب يطرح مسألة علاقته بالتلفظ، لكنّ المجال السيميائي يهتمّ بأطره المرجعيّة، مثل الإيجاد الاجتماعي ونسبته للسياق الثقافي المُعطى المستقل داخل تحليليه التركيبيّ أو الدّلالي.

إنّ اشتغال اللسانيات بالجملة مجالا للدرس والتحليل يُعدّ مرحلة هامّة لتأسيس قاعدة خلفية لاشتغال الدارسين بالخطاب، وما يستدعيه من تطوير في منهج التناول

1- أحمد يوسف "تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيميائيات" ;http-equiv=Content-Type content="text/html; charset=windows-1252.

وتوسيع دائرة التحليل لتشمل العناصر غير اللغوية والأكثر ملموسية. ولعلّ الاتجاه الوظفي بمرجعيته التواصلية قد أسهم في تمهيد السبيل للوصول بالدرس اللغوي إلى حقيقة الظاهرة اللغوية، وما من شكّ في أنّ أفكار الاتجاه الوظفي كانت بذورا صالحة للطرح التداوليّ في صيغته الختامية مُعالجا ومُفسِّرا للخطاب اللغوي.

1/ المقام:(*)

تنظر المدرسة الوصفية السياقية- ممثلة في جهود (فيرث Firth)- إلى المعنى من زاوية أنّه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، فتتحدّد معاني تلك العناصر وفقا لاستعمالاتها المتباينة في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو لجملة معنى لا يلبث أن يتغير بالنسبة إلى الموقف المتغيّر الذي قد استعمل فيه، وقد أشار علماء هذه المدرسة إلى مجموعة من العناصر ينبغي أن يُهتمّ لها مثل العنصر البشري، فبذلك يتحدّد السياق من خلال أنماطه التالية[1]:

- سياق لغوي / linguistics context -
- سياق عاطفي / Emotional context -
- سياق ثقافي / Cultural context -
- سياق الموقف / Situational context -

وقد ذهبت الأستاذة حليمة أحمد عمايرة إلى تأصيل هذه المناحي السياقية في نحوِنا العربي القديم، وبخاصة لدى الجرجاني في تفريقه الناضج بين المعنى، ومعنى المعنى وكذلك اهتداء النحاة إلى الفروق النفسية في النداء ما بين الأداتين (الهمزة واليـاء).أمّا مراعاتهم للسياقات الثقافية فيظهر من خلال إشارتهم إلى أنّ الاختيار الثقافي المشترك بين أهل اللغة يشكّل مَلحَظًا إضافيا في ضبط قواعدهم، فهم يفسّرون التلازم التركيبي بين عناصر هذه الألفاظ بالاحتكام إلى مدلولاتها الاجتماعية.[2]

---

*- يرى عديد من الدارسين صلاحية مصطلح "المقام" معادلا لمصطلح "situation". بدلا من مصطلح "السياق"، المعادل لمصطلح "context".

1- ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ط1. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص190.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص195.

يُعدّ السياق عنصرا مهما في التحليل التداولي للخطابات، لأنّ كل مخاطَبة هي امتداد حَيَوي في المقام وتنظيم لقرائنه، وليس المقام قوّة آلية تؤثر على المخاطَبة فحسب بل هو عنصر أساس لعملية بنائها الدلالي؛ إذ يتميز المقام- في عُرف التداوليين- بِبُعده الدلالي في فهم معاني المخاطبات، والأمر لا يتعلق ههنا بثنائية مثل(مخاطَبة،مقام) أو(لغة/مجتمع)، إنّما هناك فواصل وهمية تتكسر بين اللغة ومحيطها أو بين المخاطَبات ومقاماتها.

كيف يتحدد المقام؟

للإجابة عن هذا السؤال التجأ باختين[1] إلى فحص بعض المخاطَبات اليومية من مثل: (هذا كذب)، (إنها حقيقة)، (هذه كلمات بليغة)، (لم يكن يجوز قول هذا)، (ها هوذا). فينتهي إلى أنّ هذا النوع من التقويمات ومهما كان المعيار الذي يوجِّهها أخلاقيًّا أو معرفيًّا أو سياسيّا، تشتمل على أكثر ممّا يحتويه المظهر اللغوي الصِّرف للمخاطبة؛ إنّها تجتمع في المخاطَبة بين الكلمات والمقام الخارجي ذاته، وإنّ مخاطبة يوميّة بسيطة مثل (ها هوذا) إنْ أخذناها مستقلة عن مقام إنجازها فإنها لن تكون إلا فارغة وخالية من المعنى، وإنّها ليست كذلك لأنّ ما هو غائب عنّا هو المقام الذي كانت من خلاله تلك المخاطبة ذات معنى بالنسبة إلى المستمع، ويتفرّع هذا المقام إلى ثلاثة مظاهر:

- **الفضاء المكاني المشترك بين المتخاطبين:** وهذا ما يراه د.عبد القاهر الفاسي الفهري- في تقديره-[2] التأويلات المختلفة لكلامنا؛ فعندما نقول (هنا أرى الدفتر)، ويقول آخر هذه الجملة مع وجوده في مسافة مختلفة... فما يقوله الثاني عكس ذلك تماما، رغم تأكيد الأستاذ الفهري أنّ معنى الجملة واحدٌ.
- **معرفة المقام و فهمه المشترك** (وحدة الزمان).
- **التقويم المشترك** (الحكم على المقام).

ويمكن تحديد العناصر التي يشتمل عليها كل مقام تلفظيّ متمثلة في:

- المخاطَبون (بفتح الطاء) والمخاطِبون (بكسر الطاء) وهم المتحدِّثون والمستمعون.

1- ينظر: مجلة تطوان، محمد الحيرش، "تداوليات الخطاب عند باختين"، ص 164و 165.

2- ينظر: عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص112.

- سياق التلفظ: وينطوي على الجوانب الفيزيائية والاجتماعية، ذات الصلة بالتلفظ.
- هدف التلفظ: ويشتمل على المعنى المقصود أو الغرض.
- الفعل الإنجازي: ويشمل الصيغ اللفظية أو الأداء الذي يحصل في مواقف معينة.
- التلفظ بوصفه منتجا: ويشير إلى القدرة الإنجازية للملفوظ.

2/ المحتوى الإسنادي:

يذهب التداوليُّون في تناولهم المعنى مذهبا مخالفا للاتجاهات البنوية التي سلكت سبيل الجملة بحثا عن تجلي هذا المعنى في عناصرها التركيبية، ومؤدّى هذا المذهب أنّ الاختلاف في المعنى هو-أساسا- سيرورة جذرية من استحالة التكرار؛ حيث إنّ الأمر ليس بحاجة- في تقديرهم- إلى تصوّر وحدة عليا تكون بالنسبة إليها مجموع المخاطَبات مجرّد تنويعات أو بحاجة إلى معانٍ أصلية وأخرى فرعية مُشتقة منها، وإنّما تُعدّ كلّ مخاطَبة من هذه الجهة أصلا في بابها.

ويذهب باختين إلى وجود نوعين من المعنى؛ أحدهما خاص باللغة من حيث هي نسق قارّ من الدلائل، والثاني لصيق بالممارسة التخاطبية التاريخية التي ينتمي إليها التخاطب. وأما المعاني المعجمية فلا تشكّل- بالنسبة إلى ثيمة[*] التخاطب- سوى جهاز تقنيٍّ تتّحقق من خلاله.[1]

إنّنا نلمس من مذهب باختين أنه يعير المعنى الإسنادي المتضمّن في المخاطبات اهتماما، وقد عبّر عنه من خلال العودة به إلى قيمته الدلالية والسّميولوجية في عملية التواصل، بصرف النظر عن كونه حقيقيا أو مجازيا.

ويقول الأستاذ محمد الحيرش: "بهذا المنظور إلى المعنى، يقف باختين- اليوم- إلى جانب التصوّرات المضادّة للفلسفة التحليلية، فهذه الأخيرة تنزع إلى تقعيد المعاني على أسُس معياريّة قوامُها منظومة ناجزة من القواعد التي تؤوِّل بمقتضاها ما يجري من المخاطبات والأفعال اللغوية على أصله، وما يجري على غير أصله، أي خرقًا أو استلزاما تخاطبيا." [2].

---

*- "الثيمة": يقابل مصطلح "Thème"- الموضوع.

1- ينظر: مجلة تطوان، محمد الحيرش، "تداوليات الخطاب عند باختين"، ص168.

2- المرجع نفسه، ص168.

قامت التداولية- في مستوى تحليل المخاطبات- بالتركيز على السلوك الاجتماعي المرتبط ارتباطا وثيقا بالمقام الذي لا تتحدّد من دونه أيّة وظيفة تواصلية، وهذا من خلال إنجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه:

- فعل القول.
- **فعل الإسناد.**
- فعل الإنشاء.
- فعل التأثير.

ولاستيضاح ذلك يكون هذا المثال[1]

- أنصحُكم بمغادرة القاعة.
- غادروا القاعة.
- حبّذا لو غادر القاعة.
- هل غادر القاعة؟

فالإحالة والإسناد- ههنا- يشكّلان القضية التي بعد فعل الكلام أمّا الفعل الإنشائي أي القصد المُعبَّر عنه في القول فيتحدّد من خلال كوْن هذا القول نصيحة، أو شعارا أو تهديدا، أو وعدا، أو أمرا. ومن القواعد الضابطة التي تنظّم العلاقات بين الأشخاص وتحدِّد بعض الأشكال السلوكية هناك أربعة قواعد أساسية[2]. ولتكن العناصر(أ، ب، ج) -على الترتيب- دالّة على (المخاطب، المخاطَب، المخاطَبة):

- قاعدة المحتوى الإسنادي: وهي الأهمّ في هذا الصّدد.
- قاعدة التقديم: تؤكد أن العمل (ج) قد تمّ.
- قاعدة الإخلاص: (أ) اعترف بجميل (ب).
- القاعدة الأساسية : (أ) عَبَّر عن امتنانه لـ(ب).

1- ينظر: جيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992 ص23.

2- المرجع نفسه، ص24 و25 و26.

وإنّ قاعدة المحتوى الإسنادي تتكشّف عن أنّ (ب) قدّم خدمة لـــ (أ) بواســطة (ج) وإنّ هذا يؤكّد أنّ ثمّة مناسبة لهذا الامتنان، وإنْ لم تظهر في المخاطَبة بصورة صــريحة. هذه المناسبة تمثل محتوًى إسناديّا ممثلا في الخدمة المقدّمة التي كانــت مــدعاةً لامتنــان الأوّل للثاني. "فعند كلّ عملية من عمليات التبليغ ينطلــق الأطــراف (المتخــاطبون) مــن معطيات أساسية معترَف بها ومعروفة، وهــذه الافتراضــات المُــسبَقة لا يُــصرِّح بهــا المتكلمون، وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية (التبليغية)، وهي محتواة فــي القول، سواء تلفظ بها القول إثباتا أم نفيا."[1]

ومن هذا الأساس يظهر لنا خَطر هذه الخلفية المسبقة في الحياة اليومية التخاطبية كونُها تمثل صلب التخاطب، فإنّ من أسباب سوء الفهم وإخفاق الكلام- بخاصّة لدى مُتعلمي اللغة- ما يكون مرجعها ذلكم الافتقار إلى مجموع الافتراضات المسبقة الضرورية للتبليغ، ولابدّ من التنويه- في هذا الصدد- بالقيمة النفسية للمخاطبات وتفعيلها في النسيج النصِّي لاستحضار سلسلة الافتراضات التابعة في مظانِّها التداولية.

ولتوضيح أهميّة هذا المحتوى الإسنادي في التحليل التداولي يقول د.محمد الحناش: "وهذا المرجع لا يمكن أنْ يكون ثابتا، بل هو مرتبط باللحظة التي يقع فيها الخطاب... ويدخل هذا النوع من الدراسة في مجال السيميائيات؛ سيميائياتِ السلوك البشريّ التي تهتمّ أساسا بالمرجع، فإنْ غاب المرجع فإنّ سلوك البشر سيُصبح غير ذي معنى، والمرجع متغيّر كما أنّ الدراسة لا تهتمّ بالكفاءة اللغوية لأنها تَعدّها تحصيل حاصل، ولكنّها تهتمّ بالكفاية التواصلية وتعضِّد هذه الكفاية بالمكوّن البلاغي، لأنك لا تستطيع أن تنقل معنى جملة إلى معنى آخر دون هذه الكفاية، فإذا فقد الإنسان المكوّن البلاغي سيصعب عليه إنتاج مقامات جديدة."[2]

وإنّ إغفال مرجع المعنى الإسنادي في التحليل التداولي للمُخَاطَبات قد يؤدِّي إلــى تأويلات مجانبة لأغراض المخاطبين. لذلك "يجب أن نسجّل بأنّه يتعين علينا- في حياتنــا

1- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص160.

2- محمد الحناش، "الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع." http://www.ajman.ac.ae/hannach/doc/Creativite.doc.

اليومية - أن نجري اختيارا حصيفا وملائما لمقتضى الحال بين الفعل المباشر والفعل غير المباشر، ذلك أنّ خطأ ما قد يؤدّي إلى صدام بل إلى صراعات بين الأشخاص."[1]

واللغة في مستوياتها المتباينة تؤكّد هذا الصراع، وليكنْ مثالا على ذلك ما يجـــري في مستوى لغة المحاكمات القضائية ما بين الطرفين، هيئة النيابة العامّة وهيئة الدفاع. ممّا يَجعل النطق بالحكم القضائي عملية في غاية الدقة والخطورة، وما يَتخللها من إعادة النظر ومداولات إلا دليل على ذلك.

1- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص166.

ب/ البعد التداولي للمعنى الإسنادي.

إنّ قوة الملفوظ تتحدّد وفقا لآنية إنتاجه، وهذه القوة مرتبطة بوثاق المرجع الذي يختلف تبعا لهذه الآنية، وتقوم العناصر اللغوية بوظيفتها التداولية فيما يتعلق بتحديد درجة الخطاب، مثل أدوات التوكيد التي تحدّد درجة الخطاب، وهكذا فإنّ الخبر الذي تحمله الملفوظات (الخبر المحمول) لا يمكن أنْ يكون ثابتا، فكلّ ملفوظ يتضمّن في ثناياه إلغاء درجات أخرى من الأخبار، وترتبط درجة الأخبار تلك في الكلام بقصد المتكلم، وهذا القصد يدور ويندرج في سُلّميات خطابية، يكون الشكل اللغوي إحدى مظاهرها، فلكلّ قصديّة شكل لغوي يحددها.

ولتوضيح ذلك نصوغ هذا المثال (أنا مريض)، فمنتج هذه المخاطبة يُلغي من ذهن السامع.

- احتمالا أوّلا - لستُ مشرفا على الهلاك. (درجة عليا)
- احتمالا ثانيا - لستُ متعبا فقط. (درجة دنيا)

وبهذا يكون الكلام عبارة عن متتاليات متدرِّجة دلاليا يمكن تمثيله بالشكل التالي:

- أنا مشرف على الهلاك.
- أنا مريض.
- أنا مرهق.

أو

- أنا متضايق.
- أنا بلغت حالة اليأس.

فكلما أنتج المتكلم ملفوظا، كان مقدار القوة بالقياس إلى ما تحته أو فوقه من درجات أضعف في الدلالة أو أقوى. وتُسهم الظواهر التلفظيّة مثل النبر والتنغيم وما إلى ذلك في تحديد درجة الملفوظ الدّلالية.

وهناك مسألة تدارسها التداوليّون واهتموا بها تتّصل بتجليّات المعنى الإسنادي في الملفوظات متباينة الوظائف؛ وهي ما يُصطلح عليه بنظرية الأفعال الكلامية. إذْ يهتمّ هذا النوع من التداول باللغة بوصفها مظهرا حدَثيا فعليّا، فتقسّم الملفوظات إلى قسمين:

- إثباتي خبري. مثل: سافر الرجل.
- إنجازي. مثل: هل سافر الرجل؟

وإذا كان الحديث عن الكلام الخبري معروفا- بلاغيا- إذْ يمكن تصنيفه من خلال مقولتَي الصدق والكذب، فإنّ الكلام الإنشائي(الإنجازي) يستدعي وقفة علمية تحدّد نوعه ومراجعة من وجهة نظر الأفعال الكلامية. "فهو السؤال والأمر، والالتماس والدعاء والتعجب والأمر..الخ، يضاف إليها كلّ ملفوظ غير قابل للتأطير من خلال مقولتَي الصدق والكذب مثل (أقول)، (أحكي)، (أفكّر)، (أظنّ)، ويضاف إليها عبارات العقود والتحية. ويهدف هذا الاتّجاه إلى تحديد القوة الإنجازية (الإيحائية) في الملفوظ.[1]

إنّ كل ملفوظ خبري- حسب نظرية الأفعال الكلامية- يتضمّن فعلا إنجازيا، وذلك من خلال نقل الجمل من مستوى الخبر إلى الإنجاز بإضافة بعض المكوِّنات الخطابية الكلاميّة (الانتقال من السردية إلى الخطابية) نحو:

الجوُّ جميل ⟵ أقولُ: الجوُّ جميلٌ.

وتقوم الوظيفة التداولية على تحديد وظيفة كلِّ مكوِّن حسب الطبقات المقامية التي تنجز فيها، ومن أهمّ الوظائف التداولية (المحور)، و(البؤرة).وإنّ (المحور Topic) هو المكوِّن الدالّ على ما يشكّل موضوع الحديث أو المحدَّث عنه؛ بحيث يكون معروفا مُسْبقا لدى كلٍّ من الباثّ والمتلقي. أمّا (البؤرة Focus) فهي المكوّن الحامل للمعلومة الجديدة التي يجهلها المتلقي أو الباثّ أو يشكّ في ورودها أو ينكرها.[2]

ويوضِّح الأستاذ يحي بعيطيش أنّ تحديد وظيفتَي البؤرة والمحور يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياق أو مقام التخاطب، ولا يمكن أنْ تتحدا خارجه، إذْ لا يمكن أن نحدِّد محورا

1- ينظر: محمد الحناش،"الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع." http://www.ajman.ac.ae/hannach/doc/Creativite.doc

2- ينظر: مجلة الدراسات اللغوية، يحي بعيطيش، "مفاتيح مدخلية للنحو الوظفي"، ص115.

وبؤرة لجملة ما إلا باستحضار الطبقات المقاميّة الموالية، ويصوغ- لذلك- أمثلة لمقامات متباينة تتلخَّص فيما يلي:[1]

المقام	س[*]	ج	المحور	البؤرة
مقام1	مَنْ شرب الشايَ في مقهى الجامعة صباحا؟	شرب خالدٌ الشاي في مقهى الجامعة صباحا.	هو الشاي الذي شُرب في مقهى الجامعة صباحا.	خالد
مقام2	ماذا شَرب خالد ؟	شرب خالد الشاي في مقهى الجامعة.	خالد شرب في مقهى الجامعة.	الشاي
مقام3	أين شَرب خالد الشاي ؟	شرب خالد الشاي في مقهى الجامعة.	شرب خالد الشاي صباحا.	في مقهى الجامعة
مقام4	متى شَرب خالد الشاي ؟	شرب خالد الشاي صباحا.	شرب خالد الشاي في مقهى الجامعة	صباحا
مقام5	ماذا حدث؟أو ما حدث؟	شرب خالد شايا في الجامعة.	الحدث غير المعين.	الجملة برمّتها

إنّ من الأفعال التي استوقفت التداوليِّين للنظر في قوّتها الإنجازيّة والتحققية تلك التي يُصطلح عليها بأفعال العقود والمعاهدات، كونها أفعالا كلاميّة تتحقق فيها الحمولة الإنجازية. واللافت للانتباه في هذه الصيغ العرفية أنّها لا تفيد إلا معنى إخباريًّا(سرديا) مَعزولة عن سياقها.

وفي مقاربة للأستاذ د.السعيد هادف بين تناول ابن هشام الأنصاري واللساني المعاصر (إميل بنفنست E .Benveniste) مصطلحي السرد والخطاب خلُص الأستاذ[2] إلى أنّ هناك تقاربا بين نظري هذين اللغويَيْن في ضبط حدود السرد والخطاب، بيد أنّ

1- المرجع السابق، ص116.

*- (س): سؤال، ويقابلها (ج): جواب.

2- ينظر: مجلة المبرّز، السعيد هادف، "مصطلحا السرد والخطاب"، ص27و 36.

ثمة اختلافا في تصنيف بعض النماذج الملفوظية، فملافظة السرد عند بنفنست تتحدّد بتقديم (الأحداث الواقعة Les faits survenus) في وقت معيّن من الزمن من دون أنّ يتـــدخّل المتكلم في السرد. أمّا ملافظة الخطاب فهي كونه متعلقا بأداء فعلي للملافظة في سياق آني ولغرض ذاتي من المتكلم. ومقياس التحقق بين الخبر والإنشاء احتمال التصديق والتكذيب وعدمه، فما احتمل التصديق أو التكذيب فهو خبر، وما لم يحتمل فهو الإنشاء.

إنّ من بين الأمثلة التي جاءت في ثنايا مقال الأستاذ الدكتور السعيد هادف المثـــال السادس: قولك لعبدك (أنت حرٌ)، إذ يجب توضيح سياق هذا المثال جيّدا والتركيز على أن معناه مقترن بلفظه؛ فالعبد المخاطَب كان قبل تلفظ سيِّده غير متمتـــع بالحريـــة. فـــالتمتع بالحرية يسري مفعوله بالتزامن مع لحظة المخاطبة (أنت حر)، ولو فهمنا أنّ المخاطـــب كان يتمتّع بالحريّة قبل لحظة المخاطبة، لعُدّ المثال من قبيل الكلام الخبري. ومعنى (أنت حر) هنا من قبيل (الجلسة مفتوحة)، التي يتلفظ بها رئيس الجلسة، أو قول أحدهم لزوجتـــه (أنت طالق).[1]

واللافت للانتباه في تداولية المعنى الإسنادي في المثال السابق هو أنّ المتلفظ يُضمِّنُه معنى إسناديًا محتوًى في التركيب مُحققا بالأصالة، إنّما الواقع هو أنّ لهذا المعنى مبدأ زمانيا متّصلا بلحظة التلفظ بهذا الخطاب، ويمكن توضيح هذا الموقف الخطابي بهذا الشكل:

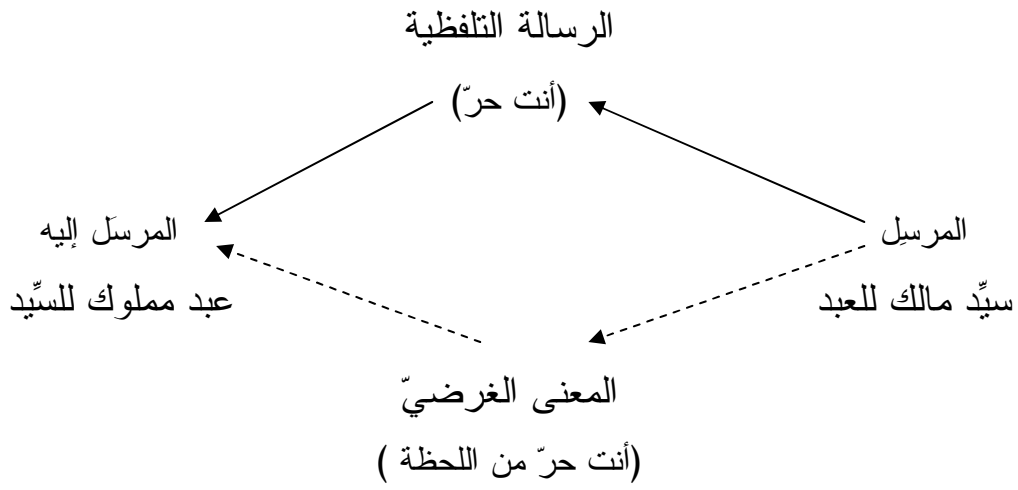

1- ينظر: المرجع السابق، ص31.

ثانيا: صور المعنى الإسناديّ الفنية.

ثانيا: صور المعنى الإسناديّ الفنية.

إنّ الصّورة البيانية التي يبحثها علم البيان لا تؤدِّي وظائفها الفنيّة من خلال تلك الدلالة الوضعية، "فاستخدام الكلِم في الصورة المجازية مثلا هو استخدام خاص تنحرف فيه الكلمة عن أصل وضعها، لترود آفاقا دلالية جديدة يكون لها أثر في المعنى أو الغرض المدلول عليه به."[1]

لذلك فإنّ الأثر الفنّي لتلك الصورة لم يكن ليتّضح- في نظر البلاغيين- إلا بمقارنتها بصورة أخرى ذات دلالة وضعية على المعنى نفسه، ومن هذه المقارنة يبدو الفارق الدلالي بين الصورتين. ولا أدَلّ على ذلك من أنّ البلاغيِّين جعلوا مبحث المجاز تاليًا لمبحث الحقيقة، ويعرِّف عبد القاهر الجرجاني الحقيقة بقوله: "كلّ كلمة أُريد بها ما وقعت له في وضع الواضع."[2]

أمّا المجاز فهو استعمال اللفظ على خلاف حقيقته فالحقيقة هي مرجِع المجاز ومنطلقه، "فكلُّ كلمة جُزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضَع له من غير أنْ تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تَجوز بها إليه وبين أصلها الذي وُضعت له في وضع واضعها فهي مجاز."[3]

ثمّ إنّنا نستشِّف أمرا ذا بال من تعريف عبد القاهر الجرجاني للمجاز، فقد انتبه إلى مسالة المجازات التي صارت من الحقيقة لكثرة جريانها في الاستعمال حتى اقتربت من لغة التخاطب اليومية، فهو يخصّ بالمجاز ما لم يكن الوضع مستأنفا فيه ضمن أعراف الجماعات اللغوية.

* * *

1- حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص86 .

2-عبد القاهرالجرجاني، أسرار البلاغة،ص 30.

3- المرجع نفسه، ص 304.

1/التّحويل الدلالي.

أ/ الإسناد المجازيّ.

لقي مبحث المجاز في البلاغة العربية جدلا بين اللغويِّين والمفسّرين والفقهاء. وفي ذلك يقول السيوطي: "وأنكره جماعة؛ منهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية، وشُبهتُهم أنّ المجاز أخو الكذب، والقرآن مُنزّه عنه، وأنّ المتكلم لا يَعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محالٌ على الله تعالى... وهذه شُبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط منه شطرُ الحُسن."[1]

إنّ هذا التحول الدلالي قد يقع في أي باب من الأبواب النحوية التي يشتمل عليها التركيب، بَيْد أنّ الأهمّ- في هذا البحث- هو نطاق المعنى الإسنادي محدودا بطرفيه المسند إليه والمسند، وهذا ما سأحاول أنْ أتقفى من خلاله أثر الإسناد المجازي في تشكيل الصورة اللغوية الفنية، وفي تحديد الأدوات الأسلوبية في ذلك.

يرى د.حسام البهنساوي أنّ المستوى الدلاليّ يُعدّ مرتكزا هامّا في حقل الدراسات الحديثة للغة، إذ عملت الدراسات الدلالية على ربط قدرة توسيع دلالات الوحدات اللغوية للمتكلمين عن طريق عملية التحويل الدلالي بالمجاز، باعتبارها جزْءًا لا يتجزّأ من مقدرتهم اللغوية، حيث تُعدّ الإبداعية المجازيّة نتيجة التعدّد الدلالي وبوصفها خاصيّة جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أنساقا سميائية مَرنة وفعالة. ولقد أكّدت الدراسات التي اهتمت بمعالجة التراكيب الدلالية المولدة أنّ المجاز ليس واقعًا مكوِّنًا للغة فحسب، وإنّما يؤدّي دورا أساسًا في بنية الإنسان التصوّرية بوجه عام.[2]

ويُحيل د.عبد السلام المسدي إلى جهود اللغوِّيين القدماء في تحديدهم وتصوّرهم للعلامة اللغوية؛ إذ إنّ "سيطرة الفكر العربي على مفهوم العلامة وخصوصياتها قد يَسّرت له التنظير الدقيق للطاقة الشعرية والإبداعية التي تقوم عليها اللغة، وذلك أنّ السمة العلاميّة للألفاظ هي التي تبيح الانتقال بها من دلالة إلى أخرى، وهي التي تجيز الإيماء

---

1 – السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص449.

2 – ينظر: حسام البهنساوي، التراث اللغوي وعلم اللغة الحديث، ص207 و208.

إلى المعنى الواحد بالألفاظ المتنوعة، لا بحُكم الترادف فقط، وإنّما بحُكم التحوّلات المجازية."[1]

1/ الاستعارة:

أضحى التحوُّل الدلالي أحدَ الروافد الهامّة في إثراء اللغات، وسدّ حاجات التغيّرات الطارئة على المؤسَّسة اللغوية على امتداد الزمن. وتُرى العلاقة الوطيدة ما بين المعنى في مستواه الإفرادي (المعجمي) والمعنى المتحوِّلة إليه الوحدة المعجمية ضمن عملية الإسناد، فكما تؤثر هذه الوحدة المعجمية في إعارة معناها الأوليّ الأساس، تفيد في الوقت نفسه هذه الدلالة التي شُحنت بها ضمن المعنى الإسنادي الذي حققته، وبه تَحقق مدلولها الجديد.

لقد كانت الاستعارة- كونُها رافدًا دلاليا- محلّ اهتمام الفلاسفة والنقاد واللغويِّين منذ القديم، يرى(ريتشاردز) في سياق حديثه عن قصور المنهج التقليدي (البلاغة الأرسطية) "أنّه من الضرورة التمييز- في فهم الاستعارة- بين نظرياته ومهاراتنا، أو بين أدواتنا الوصفية وما نصفه، لأنّ العقل عضو رابط، ولا يعمل إلا بهذا الأسلوب، وهو يستطيع أنْ يربط بين شيئيْن بطرق مختلفة لا يُحصيها عدٌّ، ولكنّ اختيار أيٍّ من هذه الطرق يَتمّ بالإشارة إلى كلٍّ أوسع أو هدف، ومع أنّنا قد لا نستطيع أنْ نتكشّف الأهداف، إلا أنّ العقل لا يمكن أنّ يكون بلا هدف، ونحن في كلّ التفسيرات إنّما نقوم بعملية ربط متواصلة، وتبدو حريّتنا في هذه العملية في الشعر."[2]

إنّ النقد الذي وجّهه (ريتشاردز) للبلاغة الأرسطية يُحيل على أنّ الجانب الفرديّ المتميّز هو أهمّ ما في العملية الإبداعية، فنراه ثائرًا على كلّ ما هو نمطيٌّ مقنّن، داعيًا إلى الابتكار التصويري غير المسبوق، وذلك من خلال تفادي ما يراه معياريًّا مؤصّلا بنموذج مفترض (الحقيقة) ويُبرِّر ذلك بقوله: "إنّ مهارتنا في صياغة الإستعارة والفكر شيءٌ عظيم، وغير قابل للتفسير، أمّا وعينا المتردِّي لتلك المهارة فشيء آخر، وهو ناقص ومشوَّه ومغالط ومبسَّط جدا، إنّ مَهمّته ليست في أنْ يكون بديلا للممارسة أو أنْ يقول لنا كيف نستطيع أنْ نعمل مالا نستطيع عمله، ولكنْ أن يحمي مهارتنا من تطفل أفكار فجّة

1- عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، ص86.

2- ريتشاردز ، فلسفة البلاغة ، ترجمة: سعيد الأفغاني وَ ناصر حلاوي، د/ط. أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 2002، ص120.

على نحو لا طائل منه، وفق ذلك يُساعد على نقل تلك المهارة ملكة الاستعارة من عقل إلى آخر."[1]

إنّ المتأمّل في مذهب ريتشاردز لتفسير الاستعارة يجده يومئ إلى مستوى اللغة الشعرية، وما تطرحه هذه اللغة من إشكاليّات تعرقل التوصيل اللغوي، فسوء الفهم هو ما يسمِّيه خرافة المعنى الخاص(الكلمة ومعناها المعجمي)، وهي مسألة تطرح في مظانّ نظريات القراءة. فعملية الاستعارة تمسّ القواعد التي تربط المكوِّنات التركيبية للجملة بالمدخل المعجمي وغالبا ما تكون قواعد مباشرة، إلا أنّ هناك مشكلة تظهر عندما تستوجب الحالة قراءة دلالية سياقية لأحد مكوِّناتها التركيبية بصورة مختلفة عن القراءة المعجمية في مستوى الإشارة.

ويعود ريتشاردز ليؤكّد: "أنّ عملية الاستعارة في اللغة والتبادلات بين معاني الكلمات التي ندرسها في الاستعارة اللفظية الواضحة المحددّة قد فُرضت من فوق على عالم مُدْرَك، هو نفسُه استعارة سابقة أو غير معتمدة، ولن نعتمد معها تعاملا صحيحا، إذا نسِينا هذا الأمر- ويدعونا هذا- إذا أردنا أن نأخذ نظرية الاستعارة أبعد ممّا أخذها رجال القرن الثامن عشر إلى أنْ تتوفر أمامنا نظرية عامّة في المعنى."[2]

إنّ تصوّر ريتشاردز للاستعارة تتكشّف عنه نزعتُه الابستمولوجية الانفصالية عمّا شُيِّد من أفكار تخصّ اللغة، ومن جهة أخرى تركيزه على الفرديّة في إنتاج المعاني الاستعارية، في حين أنّ هناك مشاكل عديدة تنجرّ عن هذا النظر. فيركّز "نيدا"[3]على ما يُعرف بالمعنى المركزي، فما إنْ يضيع هذا المعنى الذي يمدّنا بأساس مدلول صفة معينة ذات قيمة تكوينية حتى تفقد هذه القيمة الإيصالية، لأنّ قوّة التشبيه تكمن في العلاقة التأسيسية بين المعنى المركزي أو الجوهري وامتدادات المعنى.

ويُعقب د.فايز الداية على تصوّر ريتشاردز للاستعارة، فيقول: "إذا ما حللنا هذا الرأي بحسب معطيات علم الدلالة، فإنّ ما جاء هنا يفسر لنا الفاعلية الخاصّة للاستعمال اللغوي عند الشاعر عندما يتخيّر تكوينه لتجربته من خلال المجاز، ذلك أنّ المبدع لا يقنع

1- المرجع السابق، ص112.

2- المرجع نفسه ، ص108.

3- نيدا، نحو علم الترجمة، ص195. نقلا عن: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص388.

بالعلاقات الدلالية بين المفردات في التركيب اللغوي للغة ما، بل ينفذ إلى سمات خاصّة يراها هو متأثرا بموقفه الانفعالي في الألفاظ وما بينها من ترابط، فيَعقِد الوشائج بينها ويصبّها في قالب تعبيري، فيَحدث هذا التغاير في مساحات الدلالة في الألفاظ."[1]

هذا، وإنّ النظر إلى مفهوم الاستعارة على التصور الذي قدّمها به ريتشاردز نجده مفهوما يولي المتكلم المبدع عناية خاصة؛ إذ هي وعاء يصوغ فيه تجربته الشعورية ويختزل فيها الحالات النفسية المركّبة، ويقدّم من خلالها نظرته الخاصّة إلى الأشياء والمجرّدات عن وعي منه أو عن غير وعي، إلا أنّ ثمة ظلالا تواصلية وسدولا دلالية تُرخى على المعنى، مما يَؤُول من خلاله إلى نقطة الغموض الدلالي.

2/ الغموض الدلالي:

تحدّث النحاة على مسألة الانحراف الدلالي في الجملة، بنيّة تبرير هذا (الانزياح l'écart)[2] الذي يشمل كلّ عناصر الهيئة التركيبيّة، فيكون بالتضمين والتجوز في العلاقات التركيبية بما فيها الإسنادية. فالانزياح الدلالي للفعل (المسند) "هو عُدول عن السُّنن التي يَنتظم وفقها الاستعمال الفعلي للغة، فهو إذ ذاك يرتبط بموقف المتكلم وما يقتضيه ذلك الموقف من إثارة جمالية، ومن ههنا أمسى الانزياح سمة أسلوبية."[3]

وأضحت قضية الغموض مشغلة نقاد الشعر الحديث والمعاصر؛ إذ إنّ مرجع هذا الغموض ليس التباسا تركيبيًّا أو قصورًا دلاليًّا في مدخل معجميّ ما، بقدر ما هو غاية فنية تُفسِّر العملية الإبداعيّة وتُترجم فرديّة الشاعر ونظرته المخالفة لما يُبصره العامّة واضحًا جليًّا. فما يَفرق-إذًا- بين هذا الشاعر وآخر؟ بلْ وبين غيره من بني فصيلته اللغوية؟

إنّ من اللغوِّيين المحدَثين من يرى- في اللغة الفنيّة- أنّ هذا الغموض يندرج ضمن الانزياح الأسلوبي المتأصّل في الكلام بوصف الكلام إبداعًا في مستوى الشعريّة

1- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص392 و393.

2- ينظر: أحمد حساني، المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص134 و 135.

3- المرجع نفسه، ص134 و135.

الخاصة، ومنهم من يرى ضرورة تأصيله في نظام اللغة بوصفها مرجعَ العملية التلفظية الإبداعية.

ويُورد أحدهم - في قضية الانزياح- نظرًا يلخِّصه بقوله: "إذا كانت في اللغة في المنظور الوظفي وسيلة للتواصل من أقرب الطرق وبأقل جهد، فإن الشعر يسعى إلى عرقلة هذه الوظيفة بعدة طرق متعددة، وليس خرقُ قوانين اللغة إلا مرحلة أولى من عملية الانزياح، ينبغي أنْ تتلوَها مرحلة أخرى هي مرحلة تقليص الانزياح."[1]

ويُلح آخر[2] على الوظيفة التواصلية، وإلاّ فقد الشعر انتماءه إلى اللغة، وهذا ما عبّر عنه جاكبسون بالهيمنة؛ فالخطاب الشعري خطاب لغوي تواصلي تُهيمن فيه الوظيفة الشعرية من دون أنْ تغيب الوظيفة التواصلية. وإنّ نظرية الانزياح باعتبارها إجراءً لغويًّا تجد بعدا مهمًّا في التراث البلاغي اللغوي في الحديث عن المجاز والعُدول والتَوسُّع.

إنَّ في تحديد وظائف عناصر المعنى الإسنادي (المسند إليه) و(المسند) وأنماطهما اللغوية يُسهم في الوصول بالدلالة الغامضة إلى الانفراج الدلالي، فالفاعليّة- كونُها معنًى نحويًّا (المسند إليه)- هي تَشي بحالة نفسيّة مُعينة، قد تُسهم في تحديد قراءة ما لبيت شعري أو لعبارة شعرية.

بالرغم من أنّ مسألة الغموض الدلالي تطرح بشكل مخصوص في سياقات الحديث عن الحداثة في الشعر، من حيث تشكيل الصورة الشعرية والسعي إلى استجلاء عناصرها وجمالياتها الأدبية[3]، إلا أنّنا نلمس- لغويا- امتدادا لها في ثنايا الجهود النقدية العربية قديما، وإنّنا لنقف على جذورها ممتدّةً في تمثلات النقاد واللغويِّين القدامى نظرية المعنى بخاصّة في لغة الشعر. "ومع أنّ قضيّة الغموض ارتبطت بالمعاني، إلا أنّ حازما القرطاجنّي- في معالجته للغموض- تجاوز بها دوائرها الضيّقة، متناولا إيّاها إذا هي تظهر في المواد المعنوية والمواد اللفظية، وفي الترتيب والوضع والبناء والتركيب

1- نور الدين السد، الأسلوب والأسلوبية، ج1، ص194.

2- محمد العمري، تحليل الخطاب الشعري، ص36و40. نقلا عن: نور الدين السد، الأسلوب والأسلوبية، ج1 ص194.

3- ينظر: إبراهيم الحاوي، حركة النقد الحديث والمعاصر في الشعر العربي، ص236.

ووحدة القول الشعري منظورًا إليها وفق رؤية كليّة وجّهتها المقولات الأساسية في التناسب من جهة التخيل، والمحاكاة من جهة أخرى ثانية."[1]

وعلى مستوى لغة الشعر الفنية يرى الأستاذ إبراهيم رمّاني أنّه على الرغم من أنّ الغرض الدلالي أساس الخيال الشعري إلا أنّه معرّض للسقوط في هاوية الإبهام مرات كثيرة... ومنه يرى- داعيا- "أنّه لا بدّ من مراجعة الجذور الفلسفية والجمالية التي لقّت نظرية الخيال الشعري الحديث... ومحاولة تأسيسها على مبدأ التفاعل الخِصب الأصيل بين حداثة الغرب وموروثنا الفكريّ والجماليّ والقوميّ."[2]

وترى الأستاذة فاطمة عبد الله الوهيبي في تعليل حازم القرطاجني لظاهرة الغموض "أنّ الاستقصاء آلية يهتمّ بها ويحرص على تذكير الشاعر بها... وربط الاستقصاء بوظائف منها المبالغة والتتميم، والتكميل والتفسير، والاستيعاب لأركان المعنى... وإنّ عدم الاستقصاء هو أحد أسباب الغموض."[3]

ويُستشّف من حديث حازم القرطاجني في الغموض الدلالي أن هناك ظروفا خاصّة للشاعر- بوصفه مُرسلا- نفسية وفكرية من شأنها أن تَسِم المعاني بالغموض، هذه الظروف التي يمكن حملها على ضبابية المعنى في المستوى الذهني، ممّا ينعكس في المستوى الملفوظ علاقاتٍ سياقية مضطربة التشكيل الدلالي، ومن ثمّ تتولد معانٍ إسنادية لا تستقيم حركتها إلا تركيبا، أو ما يُدعى بالجملة الهرائية (عديمة الدلالة).

ويقول د.محمد حماسة عبد اللطيف في مقام مقارنة بين قدرة الشاعر العربي القديم والشاعر الحديث في الاستقصاء والتشكيل الدلاليَيْن: "وممّا لاحظتُه- كذلك- أنّ الشاعر القديم كان أكثر جرأة على اللغة من الشاعر الحديث؛ فالشاعر القديم كان لديه شعور قوي بأنّه صاحب اللغة وأنه يمتلكها، ولذلك لا يجد حرجا من التصرف فيما يملك ما دام هذا التصرف يخدم لديه غاية أعلى، وقد كان متلقو الشعر- قديما- يسمحون للشاعر بهذا القدر من الحرية، لأنهم يفهمون طبيعة الشعر ويدركون دوره. أمّا الشاعر الحديث فإن لديه شعورا بأنّ اللغة هي التي تملكه إلا من قَوِيَتْ ملكته واستحصفت، ولذلك يوجّه الشاعر

1- فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ص162 و163.

2- إبراهيم رماني، الغموض في الشعر العربي الحديث، ص91 و250.

3- فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ص305.

الحديث طاقته إلى كسر العلاقات المألوفة بين الكلمات حتى إنه ليصل أحيانا إلى درجة الغموض."[1]

ولبحث مبرِّرات الغموض الدلالي اتّجهت الدراسات اللسانية حديثا إلى وضع مناهج تفسر مراجع هذا الغموض وتحدّد نطاقه في لغة الشعر بعامة، فكانت الاتجاهات السميائية المعوَّل عليه في ذلك من خلال التغلغل في الجذور النفسية للانزياحات ومن خلال إدراج عناصره في النظرية السميائية، واستجلاء المناحي الأسلوبية التي ينزاح إليها المعنى في مستوياته الفنية المتعددة.

إنّ غرض الحمولة الدلالية يقترن أساسا بشفرة البنية السطحية في تطابق تامٍّ مع ما تقوم به العلامة اللغوية ليس أقل ولا أكثر، وكَونُ التعبير يحتمل أكثر من تأويل لا يبرِّر قصد المتكلم إلى أحد هذه التأويلات، ممّا جعل الاستعانة بالمكوِّن التداولي[2] ضرورة خلال مرحلة فكِّ الشفرة، أو مباشرةِ العملية النقدية.

* * *

1- محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر، ط1. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د/ت، ص06.

2- ينظر: (البعد التداولي للمعنى الاسنادي) من البحث ص115.

ب/ قرائن التجليّات الفنيّة للمعنى الإسنادي.

1/ الإسناد الإستعاري والتشبيه البليغ:

تُعدُّ الاستعارة- في عُرف البلاغيين- من المجاز اللغوي، فهي تشبيه حذف أحد طرفيه، فالعلاقة بين المستعارمنه والمستعار له في أسلوب الاستعارة المشابهة على الإطلاق. ويفصّل عبد القاهر الجرجاني الحديث عن الاستعارة وما تعتليه من منازل الشرف والحُسن؛ فيقول: "إنّك لترى الجماد حيّا ناطقا، والأعجم فصيحا، والأجسام الخرص مبينة، والمعاني الخفية بادية جلية، وإذا نظرت في أمر المقاييس وجدتها- ولا ناصر لها- أعزّ منها، ولا رونق لها ما لم تُزنْها."[1]

وتأخذ الاستعارة -حسب الجرجاني[2]- في التنوع فيقسّمها أقساما على أساس اللفظ المستعار، ويؤكد أنّ كل لفظة دخلتها استعارة مفيدة فهي لا تخلو من أن تكون اسما أو فعلا، ويمثّل للأول بـ(رَنَت لنا ظبية)، فالظبية اسم مستعار للدلالة على امرأة أمّا الثاني، فمثاله (أخبرتني أساريرُ وجهه بما في ضميره)؛ فالفعل (أخبر) لفظ مستعار للدلالة على الاهتداء من خلال أسارير الوجه لمعرفة حال معينة.

إنّ هذا المجال الدلالي الرّحب الذي تنحرف إليه الكلمة في الاستعارة يتقاطع في كثير من الأحايين مع العناصر الإسنادية (المعنى الإسنادي)، فتتولد جمالية الصورة التعبيرية، بحيث يسند إلى الفاعل ما ليس له في الحقيقة، أو يسند الفعل إلى غير فاعله في الحقيقة، أو أنْ يخبر عن المبتدأ بما لا يوصل بمعناه في الحقيقة أو العكس، والمهمّ في أسلوب الاستعارة أنّ المشبه (المستعار له) هو المهمّ في عملية التواصل، وهو الموضوع المراد توضيحه فهو قرينة أساسية في تحليل معنى الاستعارة وقياس البعد الفني فيه.

وعندما نتأمّل قوله ﷻ: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾[3]، نجد هذا الخطاب موجّها إلى المشركين بُعيْد انهزامهم في غزوة بدر الكبرى، وما أصابهم من ذلّ وخزي بعد أنْ أحلت غنائمهم وأسِر فرسانهم، وكان كلّ هذا عذابا لهم في الدنيا. وإنّ التركيب

1- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص33.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص34.

3- الأنفال، من الآية 35.

الإسنادي (ذوقوا العذاب) متضمّن إسنادا مجازيا، فليس للعذاب ذوق في وضع اللغة، وإنّما استعير لفظ (ذوقوا) المسند للدلالة على أنّ ما تجرّعه المشركون من ألـم واسـتكراه وذلّ لا يقلّ أثرا من تجرّع مادّة تنفر منها النفوس، وتقشعرّ منها الأبدان، ولعلنا نُسجِّل تصويرا نفسيا لحال المشركين من خلال تحوّل دلالة الفعل (ذاق) في الآية الكريمة.

ولمّا كان التشبيه البليغ ذلك النوع من التشبيه الذي لم يبـق مـن أركانـه سـوى الطرفين (المشبّه، والمشبّه به) صار وسيلة من وسائل نقل الدلالـة الإفراديـة (المـداخل المعجمية) من حقل دلالي إلى آخر، وذلك "لأنّ الوصف يحمل جرثومة الحـديث بدلالتـه على موصوف بالحدث، و هذا الحدث هو الـصالح أن يكـون مـسندا... لأنّ المُـسمّى لا يشتمل على الحدث، ولا يصلح أن يكون مسندا... ومع ذلك نرى من الممكن إمّا عـن طريق النقل، وإمّا عن طريق التشبيه البليغ أنّ الاسم ينتقل إلى الوصفية."[1]

إنّ التطابق التامّ بين طرفي التشبيه البليغ (المشبّه به، والمشبّه)هو ما يتميز به مـن بقية أنواع التشبيه الأخرى مثلما يزعم البلاغيّون، وذلك من خلال حـذف الأداة ووجـه الشبه، وهي قرائن دالة على المشابهة والمماثلة بين العنصرين، ففي قولنا: زيد أسد. فـإنّ إسناد (أسد) إلى (زيد) بالإخبار من قبيل نقل دلالة (الأسد) من مستوى المعنى المعجمـي (حيوان مفترس) إلى الدلالة الإسنادية الجديدة في التركيب المذكور آنفا، وما من شكّ فـي أنّ مرجع هذا الإسناد المجازي كان المبالغة في تشبيه زيد بالأسد في القـوّة والجـرأة والانطلاق.

وإنّ (المجاز والمجاز المضادّ) ممّا أثمرت به الدراسات الأسلوبية للغة الشعر مـن زاوية توليد الدلالة بالمجاز، ويقول د. عبد السلام المسدي في لغة الشابي الشعرية: "كان أبو القاسم الشابي يمارس على اللغة ضغطا يتّخذ فيه التخييل عاملا من عوامـل ابتكـار الصورة وتسوية معمارها عن طريقة إنتاج الدلالة وصنعة التخييل... أمّا الجسر اللاحـم بين ضفات الدلالة فهو المجاز الذي يستغني به الشاعر عمّا سخّرته له اللغة، ثم يفعل فيـه فعلا يُنجز به على نسيج اللغة جزءًا جديدًا قد لا تكون تهيّأت له بوضعها الأول."[2]

1- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1993، ص42.

2- عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ط1. مؤسسة اليمامة الصحفية كتاب الرياض، تونس، العدد10/1994 ص168.

ويردف د.عبد السلام المسدي قائلا: "ومن لطائف المعجم الشعري في (أغاني الحياة) أنّ الشابيّ- وقد ترك جانبا عند استعماله لفظة الخمر ولأنّها المتداولة بين أهل اللغة والمتداولة أيضا بين أهل الشعر- لم يرجع بها إلى دلالتها اللغوية الأولى... وإنّما ابتعث لها سياقا إيحائيا هو بمثابة الإمعان في التجريد المجازي، حتى لكأنّه اصطلاح عُرفي جديد مستند إلى الاصطلاح المجازي السابق، الذي هو في حدّ ذاته تحويل الدلالة اللغوية الأولى."[1]

فلقد أبدع أبو القاسم الشابي في توليد المجاز من المجاز واتّخذ من هذه الأداة الفنّية محورا للصورة الشعرية ووشّحها بالإيحاء المزدوج، بما أنّ اللفظة هي قرينة الشعر وهي مستودع اللذة في الشِّعر، "ولذلك تراه يهزّ تركيب اللغة هزّا يُحدث وقعا مزيجا بين المألوف من الدلالة وغير المألوف، مراوحا بين مجاز ومجاز مضاد، ولكنّ ضديّته ليست من ضديّة النقض، إنّما هي ضديّة الأشكال، فتراه وهو يصف قسوة الحياة على الفرد يَركب العبارة تلو العبارة فهو يُهيّئك إلى ما ينتهي بك إليه."[2]

يقول الشابي:

إنّ خمرَ الحياة ورديّة اللو ن ولكنّها سُمامُ القلوب.[3]

وفي قوله أيضا:[4] ملأ الهوى كأسَ الحياة لنا وشعشعها الفتونْ

حتّى إذا كدْنا نَرْتشف خمرَها غضِب المَنُونْ

فَتَخَطّف الكأسَ الخَلوبَ وحطّم الجامَ الثمين

وإراقة خَمْر الحُبِّ في وادي الكآبة والأنين.

ففي هذه الأبيات الشعرية "تكمن فعاليات توليد الصورة بعد فتق رحم اللغة من باطن العبارة المُركّبة، وليس لك إلا أن تعيد إنشاء العناصر- على نهج التوليديِّين في تحليل بنى الكلام- حتى تظفر بمفاتيح الاكتناز الدلالي."[5]

1- المرجع السابق، ص170.

2- المرجع نفسه، ص170.

3- ديوان "أغاني الحياة"، ص58.

4- ديوان "أغاني الحياة"، ص66.

5- عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ص170و171.

فالحياة لها كأس ⟵ مجاز

الهوى مالئها ⟵ مجاز

ومن هذا الفصيل ما صنعه الشابي بالحبّ في القصيدة التي كان الحبّ عنوانها:[1]

الحُبُّ جَدْوَلُ خَمْرٍ مَنْ تَذَوَّقَهُ خَاضَ الجَحِيمَ وَلَمْ يُشفِقْ مِنَ الحَرَقِ

فلفظ التذوق الذي ما إن يجيز صدق الدلالة، حتى تحوّله عبارة (خاض الجحيم) وما تلاها.[2]

ويقول الشابي أيضا:[3]

أيُّ خَمْرٍ مُؤجّجٍ وَلِهيبٍ مُسْكِرٍ أيُّ نَشْوَةٍ وَجُنُون

أيُّ خَمْرٍ رُشِفَتْ بَلْ أيُّ نارٍ في شِفاهٍ بديعَةِ التّكْوِين.

يقول الأستاذ المسدي: "لقد تعقبنا سائر السياقات التي يُستخدم فيها الشابي لفظة (الخمر) فلم نقف إلا على مجاز يستقر ردحا ثم يقفز في بنية الصورة إلى مجاز مضاعف، ومن فرط الصنعة الشعرية تتحوّل اللغة بيد الشابي مِعولا مِطواعا، وتتحوّل لفظة الخمر مفتاحا نسقيا يلج أبواب الدلالات... مثلما انصاعت له وهو يخاطب الشعر:"[4]

أنْتَ يا شعرُ كأسُ خمْرٍ عَجِيب أتَلَهَّى بهِ خِلال اللُّحُود.[5]

2/ المجاز المرسل و الكناية:

المجاز المرسل هو استعمال كلمة في غير معناها التي وضعت له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، إذ هو عُدول وتحوُّل للكلمة (الوحدة المعجمية)، لكن ليس هذا التحول عن طريق المشابهة كما رأينا مع الاستعارة، فالعلاقة في المجاز المرسل تختلف وتتعدّد، ولعلّ تسميته بالمرسل من قبيل هذه العلاقة المرسلة.

1- ينظر: ديوان أغاني الحياة، ص60.

2- عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ص171.

3- ديوان" أغاني الحياة "، ص198.

4- عبد السلام المسدي، مساءلات في الأدب واللغة، ص171.

5- ديوان"أغاني الحياة "، ص98.

ويقول عبد القاهر الجرجاني في ما بين هذا المجاز والمجاز العقلي من فرق: "...وإنّها لو حكمت بأنّ الجماد يَصحُّ منه الفعل والصنع والوشي والتزيين، لكان ما هو مجاز الآن حقيقة، ولعاد ما هو الآن يُتأول معدودا فيما هو حق مُحصّل، وذاك محال وإنما يتصور هذا القول في الكلم المفرد نحو اليد للنعمة، وذاك أنه يصح أن يقال: لو كان واضع اللغة وضع اليد أولا للنعمة ثمّ عداها إلى الجارحة، لكان حقيقة فيما هو الآن مجاز ومجازا فيما هو حقيقة."[1]

وإنّ نقل الدلالة أو تحويلها يجري عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علاقة دلالية معيّنة، "ويشمل هذا اللون من التغيّر الدلالي نوعين، انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين، أي بسبب الاستعارة، وانتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو المجاز المرسل."[2]أمّا درجات هذا التحوّل في الشعر فهي مرتفعة؛ "إذ يلجأ الشاعر- في الغالب- إلى التعبير بالصورة التي تجمع عناصر مختلفة وتؤلف بينها وتقدّم تشكيلا جديدا ورؤية متميزة."[3]

ومن أمثلة المجاز المرسل في القرآن الكريم قوله ﷻ:

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[4]

ومعنى الآية أنّ الله تعالى ما كان لِيُعذب هؤلاء المشركين وفيهم مؤمنون يستغفرون الله.[5] فلفظة (هم) الواقعة مسندا إليه (مبتدأ)، العائد معناه على المشركين من المجاز المرسل ذي العلاقة الكلية، بمعنى أنّ امتناع العذاب عن المشركين لوجود من يستغفر الله فيهم، وهم قلة من المؤمنين. وإننا نسجّل في هذا الإسناد المجازي عدّة قيم دلالية نذكر منها:

- أن الخطاب القرآني بالاستغفار الذي يشمل المشركين فيه دعوة إلى التوبة والإنابة إلى الله .

1- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص365 .

2- حلمي خليل، الكلمة، د/ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص117.

3- محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر، ص12.

4- الأنفال، من الآية 33.

5- ينظر: محمد على الصابوني، صفوة التفاسير، ط5. قصر الكتاب، الجزائر، 1990، ج1، ص503.

- أن الاستغفار هو أحد الأمانين الذين جنبا المشركين عذاب الاستئصال، أما الأمان الثاني فهو النبي ﷺ وهذا ما تؤكده الجملة التي تلتها الجملة الأولى من قوله ﷻ:

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1] إنّه "لم تعذب أمة قطّ ونبيّها فيها"[2] فالاستغفار مسند إلى المؤمنين المستضعفين وهم قلة، ودعاؤهم للمشركين يُعدّ سببا في انتفاء العذاب عنهم.

إنّ الدلالة في أسلوب الكناية[*]- على تصوّر البلاغيّين- تكون على مستويين متمايزين ومتلازمين؛ أوّلهما مستوى الدلالة الوضعية بمعناها الحرفي، أمّا المستوى الثاني فهو الدلالة على المعنى الغرضي المراد التي ترتدّ إلى دلالة المعنى الحرفي في المستوى الأول، "فإنْ يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكر باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد يريدون طويل القامة، وكثير رماد القدر ويعنون كثير القرى... فقد أرادوا في ذلك كلّه كما ترى معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاصّ به ولكنّهم توصّلوا إليه بذكر معنى من شأنه أن يُردفه في الوجود."[3]

إنّ أهمّ ما تميزت به الكناية- في تقدير البلاغيين- أنّها لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع بقولنا: (هو كثير الرماد)، أننا نريد المعنى من دون تأوّل، على خلاف المجاز الذي لا طريق فيه إلى المعنى المقصود من غير تأول، وتأتي الكناية على أكثر من لفظ- غالبا- فإذا تفحّصنا أسلوبها ألفينا فيه مزية أضفتها على المعنى المراد، وهي إيراد الشاهد أو الدليل الذي يُقوّي المعنى ويَدعم إحساس المتلقي بالمحتوى الإبلاغي فضلا عن المزية اللغوية التي تُعدّ من جماليات اللغة وأناقتها.

1- الأنفال، من الآية 33.

2- محمد على الصابوني، صفوة التفاسير، ج1، ص503.

*- الكناية تقابل بالتصريح ، لأنها مشتقة من الكنو، أو الكني، وهو الستر.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص60.

وتتضّح جمالية المعنى الإسنادي الكنائي أكثر عندما نُحلل هذه النماذج القرآنية وعند الوقوف على تراكيبها الإسنادية، ومن ثمّ معانيها الإسنادية المكنّاة عنها. ففي قوله ﷻ: ﴿ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾[1]

قد جاء الخوف مجسّدا بكل هوله وفزعه؛ وهؤلاء ينظرون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، كأنه هو الذي أخرجهم إلى هذا الموقف، هذه النظرة كانت بأعين متفتحة لأقصى اتساعها. فالأعين لا تدور كلها، إنّما التي تدور هي العيون في الأحداق، فهذا الانتقال في الإسناد جعل العين كلها تدور، وهذا موقف لا يكون إلا عند الهلع الشديد.

ويقول ﷻ: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[2]

إنّ تحول دلالة (الصَمَ البكَم) الواقعة (مسندا) في التركيب الإسنادي للآية الكريمة على طريق الكناية، للدلالة على الذين لا يسمعون الحقّ ولا ينطقون به من المشركين. ويُمكن تمثيل هذا التحوّل هذا التمثيل:

الدّوابّ (المسند إليه)	الصمّ البكم (المسند)
إنسان + حيوان	1- إنسان أو حيوان بالمعنى الحرفي. 2- الإنسان الذي لا يسمع الحق ولا ينطق به (بالمعنى الكنائي).

1- الأحزاب، من الآية 19.

2- الأنفال، من الآية 22.

2/ التّخيُّر النّحويّ.

عُدَّ حسن التخير النحوي من معايير الصورة الفنية في نظر البلاغيين، "فالصورة الفنية هي تلك التي أُختيرت عناصرها الإفرادية، واختير نسقها الخاص التي تترتّب فيه تلك، ويحتلّ كلٌّ منها موضعه الخاص به. بحيث يكون لها بهذا الاختيار من القيمة مالا يتوفر في صورة أو بدائل أخرى (مفترضة) تشترك معها في أصل معناها، فاللغة الفنية في ضوء هذا المعيار هي لغة خاصة أو لغة فوق اللغة."[1]

وقد كان عبد القاهر الجرجاني عندما تكلم في التخير النحوي مشغولا بقضية إعجاز القرآن الكريم إذ ليس في القرآن الكريم ما يكون حُسنه للفظ دون النّظم " فلا فضيلة حتى ترى من الأمر مصنعا وحتى تجد إلى التخيّر سبيلا."[2] وسار البلاغيّون في تحليل مزية التخيّر على منهج المقارنة بين المبنى النحوي المختار والمبنى الآخر المفترض، الذي يتّفق مع الأول في وظيفته ويتميّز دونه عن مزيّته. ويشمل هذا التخيّر الصّيغ والأدوات والرّتب والحذف والذكر وكلّ ما من شأنه أنْ َيسم الدلالة الأساسية في التراكيب المختلفة.

والدراسة- في هذا المقام- تركّز على ما يُضيفه حُسْن التخيّر النحوي بصورة مباشرة إلى المعنى الإسنادي في الجملة البسيطة، وما يلحق رُكنيه من حذف أو إعادة الترتيب في ضوء- ما يُسمِّيه د.تمام حسان- الأساليب العُدولية.[3]

تتيح اللغة العربية- على التمثيل- للمتكلم بها في التعبير عن معنى ما طريقتين الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل (الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية)، وما من شكٍّ في أنّ حاجة هذا المتكلم التعبيرية هي التي تحدِّد اختياره لطريق الخطاب (الاسمي أو الفعلي) ولا يَحسُن أن يُستعاض عن أيٍّ منهما بالآخر، رغم أنّ المعنى الإسنادي هو نفسُه في كليهما؛ إنّما حُسن تخيّر طريق التعبير هو ما يُظهر فنيّة هذا المعنى وتأثيره في المخاطب. "فطريقة العرب تدبيج الكلام وتلوينه، ومجيء الفعلية تارةً والاسمية أخرى من

1- حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص156.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص80.

3- ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 10و 345و 393.

غير تكلف لما ذكروه، ولقد رأينا الفعلية تصدر من الأقوياء الخُلّص اعتمادا على أنّ المقصود الحاصل بدون التأكيد."[1] ولتمثل هذا الفرق نُحلل نص الآية الآنفة الذكر لقوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[2].

إنّ التركيب الإسنادي (ليُعذبَهم) يشغل وظيفة المسند في التركيب الإسنادي العام كما إنّ العنصر الإسنادي (مُعذّبهم) واقع مسندا من الآية نفسها، وفي مجيء هذا المعنى الإسنادي مكرّرا في الآية خَصيصة دلالية دقيقة، مُفادها أنّ مجيء(المسند) الأوّل جملة فعلية (ليُعذبَهم) يفيد معنى الحدوث المؤقت للفعل، وهذا ما توضّحه العبارة القَيد (وأنت فيهم) بمعنى أنّ وجود النبيﷺ بين المشركين منع عنهم العذاب، ويزداد الأمر وضوحا عند مقارنة جزأي الآية؛ ففي صيغة (مُعذِّبهم) التي شغلت وظيفة المسند دلالة على الحدوث الدائم والاستمرارية، وفي فحوى هذه الدلالة يقول ابن عبّاس: "كان فيهما أمانان نبيّ الله ﷺ والاستغفار. أمّا النبي فقد مضى، وأمّا الاستغفار فهو باق إلى يوم القيامة."[3]

فالفعل يدلّ على التجدّد والحدوث، والاسم على الاستمرار والثبوت، ولا يحسُن وضع أحدهما موضعَ الآخر.[4]

* * *

1- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4. دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ت، ج4، ص66.

2- الأنفال، من الآية 33.

3- ينظر: محمد على الصابوني، صفوة التفاسير، ج1، ص503.

4- ينظر: الزركشي، البرهان في علم القرآن، ج4، ص66.

أ/ التقديم.

التقديم هو أحد الأساليب العدولية، التي من خلالها يُعدَل عن القاعدة والنظام اللغوي القارّ لأغراض خاصة يبرّر بها المتكلم -غالبا- هذا العُدول، وقد تحدّث النحاة عن الرتبة في تأصيلهم للنماذج الكلامية المَعدول بها عن هذا الأصل، فتحدّثوا عن الرتبة المحفوظة كرتبة الموصول وصلته ورتبة المضاف والمضاف إليه، وعن الرتبة غير المحفوظة التي لا يجد المتكلم بُدًّا من التصرف فيها.

والرتبة غير المحفوظة تشمل التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل والمفعول وما إلى ذلك، فكان- بحق- هذه الرتبة ما اختص فيه البلاغيّون، فهذا "هو الذي لا يُحتّمه نظام اللغة، بل يُجيز للمتكلم حريّة الخروج عليه... أي أن الرتبة في هذا اللون من مجالات التخيُر النحوي الموجِب للمزيّة."[1] ،فكلُّ تقديم يستدعي تأخيرا بالضرورة ويقسِّم عبد القاهر الجرجاني التقديم قسمين قائلا في فصل التقديم والتأخير من الدلائل: "هو بابٌ كثيرُ المحاسن واسع التّصرف بعيد الغاية لا يزال يَفترُّ لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولَطُفَ عندك، أنْ قدّم فيه شيء وحُوّل اللّفظ من مكان إلى آخر."[2]

فأمّا القسم الأول فهو **التقديم على نيَّة التأخير**؛ ويكون بانتقال المُقدَّم لفظا وحُكما كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعول على الفاعل. وأمّا القسم الثاني فهو الذي **لا على نيّة التأخير**؛ كأن ينقل العنصر التركيبي من حكم إلى آخر ويُجعل بابا غيرَ بابه ومثل ذلك أن يُعمد إلى اسمين يَحتمل كل منهما أن يكون مُسندا أو مُسندا إليه في تركيب ما، فيتقدّم أحدهما تارةً ويتأخّر تارةً أُخرى، نحوُ: زيدٌ المنطلقُ والمنطلقُ زيدٌ.[3]

والبادي جليّا من التقسيم الجرجانيّ للتقديم هذا التقسيم المُزدَوج هو سعيُه إلى بيان المَزيّة الفنية التي لا تكون إلاّ في التقديم الذي على نيّة التأخير، لارتباط مزيّة التقديم-

---

1- حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص176.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص85.

3- ينظر: عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، ط4. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000، ص167 و168.

في نظره- بالتّخيّر الذي تبرز قيمتَه الفنية المقارنة بين أسلوب التقديم وأسلوب آخر مفترض يتأخّر فيه المتقدم.

إنّ للتقديم مزايا فنية وبلاغية متعددة تلقي بظلالها على المعنى الإسنادي، من حيث ملاءمةُ هذا التقديم للمقام المصاحب للحدث الكلامي، لذلك بحث البلاغيّون في تقريب تلك الأغراض المقامية، فيذكر الأستاذ عبد الفاتح لاشين- ملخّصا- ما بُحث من الأغراض المُخوّلة لتقدم المسند(الخبر) على المسند إليه المبتدأ في ثلاثة أغراض عامّة:[1]

ـ **قصر المسند إليه على المسند:** نحوُ قوله ﷻ: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2]

فعَدَمُ الغَول مقصور على خمر الجنة، "والمعنى لا فيها فساد قطّ من أنواع الفساد التي تكون في شرب الخمر من مَغصّ أو صداع أو خمار أو عربدة أو لغو أو تأثيم أو غير ذلك، ولا هم يسكرون"[3]، ونحو قوله ﷻ: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[4]

فمُلْكُ السَّماوَات وَالأَرْض مقصور على الله.

ـ **التنبيه من أول الأمر على أنه خبرٌ، لا نعت:** نحوُ قول الفرزدق للمنذر بن الجارود:

لآل المُعلّى قبّة يَبْتَنُونَها بأيدي كرام رَقّعُوهَا بعَرْعَرِ.[5]

فلما كانت النكرة أشدَّ حاجة إلى النعت منها إلى الخبر قُدّم الخبر(الجارّ والمجرور)، لدفع توُهّم ذلك.

ـ **التشويق إلى ذكر المسند إليه:** كأن يكون (المسند) يحمل ما يشدّ انتباه المتلقي ويشوّقه إلى معرفة المسند إليه، نحوُ قول أبي القاسم الشّابي:

عَذْبة أنْتَ كالطّفولة كالأحلام كاللّحن كالصّباح الجَديد.[6]

1- ينظر: المرجع السابق، ص 85 و86 .

2- الصافات، من الآية47.

3- الزمخشري، الكشّاف، تح: محمد مرسي عامر، ط2. القاهرة: دار المصحف1977، ج5، ص112.

4- الشورى، من الآية 49.

5 – ديوان الفرزدق، ج1، ص256. والبيت من بحر الطويل. (المُعلى من آباء الممدوح.)

6 – ديوان "أغاني الحياة"، ص141.

ب/ الحذف.

لم يهتمَّ البلاغيّون بمظاهر الحذف- على إطلاقها- في الأساليب الفنية، فإنْ كان النحاة يتكلمون على الحذف بلونَيه الواجب والجائز[1]، فإنّ صور الحذف التي توقف عندها البلاغيّون لا تتعدّى الحذف الجائز، أي حذف ما يجوز ذكره، وراحوا يصفونه بأنّه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق وأتمَّ ما يكون بيانا إذا لم تُبن."[2]

ولعلّ ما يقصده الجرجاني باطراد حذف المسند إليه (المبتدأ) هو الحذف عند القطع والاستئناف التي عدّدها؛ "فهو لون من التقاليد الفنية... فالاطّرادُ إذًا هو اطّراد في تخيّر الظاهرة الفنية."[3] ومن أمثلته لهذا الاطّراد قولُ جميل[4]:

وهل بثينةُ يا لِلنّاس قاضِيَتِي ... دَيْني وفاعلةٌ خيرًا فأجْزِيهَا

ترنو بعينَي مهاةٍ أقصَدَت بهمَا ... قلبي عَشِيَّة تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا

هيفاءُ مقبلة عجزاءُ مدبرةً ... ريَّا العِظَام بِلا عَيْبٍ يُرَى فِيهَا.

إنّ المزية الفنية في حذف المسند إليه في أكثر من موضع، والعائد معناه على بثينة تكمن في الدلالة على مدى امتلاء وجدان الشاعر بها وتوهّج عاطفته إزاءها، بحيث لم تعد به حاجة إلى تكرارها ذكرًا عند إسناد تلك الصفات إليها واستئنافه الأسانيد العائدة عليها.

ولهذا النوع من التخيّر مزايا تتصل -أساسا- بالمقام وشخصيتَي المتكلم والسامع (عناصر الإتصال اللغوي)، فحذف المسند إليه يتوقف على أمرين،[5] أحدهما القرينة ومرجعه نحويّ، والثّاني هو المرجّح للحذف على الذكر ومردّه بلاغيٌّ، ومن أهمّ دواعي هذا

1- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص21.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص16.

3- حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص184.

4- لم أعثر- بعد طول بحث- على هذه الشواهد في ديوان الشاعر، وإن كان قد اعتمدت نسبتها إلى الشاعر. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص184. والأبيات من بحر البسيط.

5- ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص 133.

المرجِّح البلاغيّ تلك المقتضيات التي ذكرها البلاغيّون في مصنفاتهم ضمن علم المعاني. فمن دواعي حذف المسند إليه (المبتدأ):

ــ الاحتراز عن العبث:

لأنّ ما دلّت عليه القرينة وظهر مدلوله عند المتلقّي، يُعدُّ ذكره عبثًا من حيث إنّه يقلّل من قيمة العبارة فنيًا وبلاغيًا، وفي مثل ذلك قوله ﷻ:

﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾.[1]

ففي الآية حُذف المسند إليه (المؤمنون)، لأنّ الآية وردت في سياق تعداد صفات المؤمنين الخُلّص. ويقول الزمخشري: "جُمع بين أعمال القلوب من الخشية والإخلاص والتوكّل، وبين أعمال الجوارح"[2].

ــ ضيق المقام عن إطالة الكلام:

وتظهر قيمة حذف المسند إليه (المبتدأ) عند الاحتراز من فوات فرصة بثّ المحتوى الإسنادي متمثلاً في التعجيل بإيراد محتوى الخبر، نحوُ قول الفرزدق يهجو أبا سعيد المُهلب بن أبي صفرة:

صَراريُّون يَنْضَحُ فِي لِحَاهِمْ نَفِيُّ المَاءِ مِن خَشَبٍ وَقَارِ.[3]

بمعنى: (هم) صَراريُّون.

ــ احتقاره (المسند إليه)**:**

نحوُ قول (الأقيْشر) يَذمّ ابن عمه بعد أن منعه مسألته[4]:

سَريعٌ إلى ابْنِ العمِّ يلطُمُ وجهَهُ ولَيْسَ إلى داعي النّدى بسَريع

حَريصٌ على الدّنيا مُضيع لدينه وَلَيْسَ لِمَا في بَيْتِهِ بمُضِيع

فإنّ هذه الأخبار في البيتين مسندة إلى المبتدأ المحذوف، وما سببُ هذا الحذف إلاّ احتقار الشاعر له.

1- الأنفال، من الآية 03.

2- الزمخشري، الكشّاف، ج2، ص155.

3- ديوان الفرزدق، ج1، ص207. والبيت من بحر الوافر. (الصراريون: الملاحون/ نَفِيُّ المَاءِ: ما ترمي به السفن.)

4- من شواهد عبد القاهر الجرجاني في الدلائل، ص185. والبيتان من بحر الطويل.

ـ **مَدحُه والثناء عليه:** فعادةُ العرب إذا ما سلكت سبيل المدح أن تُعنى بإظهار صفات الممدوح والإخبار عنه بها، ويحذف الممدوح بغية تركيز انتباه السامع (المتلقي) على ما يتّصف به بدلاً من توزيع انتباهه بين الشخص وما يعود إليه من مدح في الكلام، نحو قول (الفرزدق) يَمدح (بلال بن أبي بردة)[1]

سريعٌ إلى هَذِي وَهَذِي قِيَامُهُ إذا صَدقَتْ نَفْسَ الجَبَانِ كَذُوبُهَا.

إنّ ظاهرة الحذف في الخطاب القرآني لم تتوقف عند حدود حذف المسند إليه (المبتدأ) بل طالت حذف المسند (الخبر) في مظاهر عديدة، وممّا يُسجَّل في أسلوب القرآن الكريم تلك التراكيب المحذوفة المسند(الخبر)، وتبقى قرينة السياق أقوى القرائن في عمليات الحذف تلك جميعا، **نحوُ قوله** ﷻ:

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾[2] وذهب الزمخشري إلى "أنّ (ذلك) من الآية مبتدأ، ومحلهُ الرفع على الإبتداء، و(بأنّهم) خبرُه، أي ذلك العقاب وقع عليهم بسبب مُشاقتهم."[3]

وقوله أيضًا ﷻ: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾[4]

وقوله أيضًا ﷻ: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾[5]

وقوله أيضًا ﷻ: ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[6]

إنّ الخبر المحذوف في الآيات هو بيان عاقبة المشركين، وما لحق بهم من مذلة وهزيمة وهوان، فلمّا كان هذا الجزاء حاصلاً بالتأكيد وواقعًا في الدّنيا بهم حُذف، ما دام في السياق ما هو أدلُّ على ذلك، وما من شكّ في أنّ جمالية المعنى تأخذ تشكيلها من هذا الحذف الفنيّ الراقي. "فهذه نهاية المطاف. وهذا هو العذاب الذي لا يقاس إليه ما ذقتم من الرعب والهزيمة ومن الضرب فوق الأعناق ومن ضرب كلّ بنان."[7]

1- ديوان الفرزدق، ج1 ، ص69.

2- الأنفال، من الآية 13.

3- الزمخشري، الكشّاف، ج2، ص160.

4- الأنفال، من الآية 14.

5- الأنفال، من الآية 18.

6- الأنفال، من الآية 51.

7- سيّد قطب، في ظلال القرآن، ج 09، ص1486.

أمّا **دواعي حذف المسند إليه** (الفاعل) فعديدة، ويمكن تصنيفها إلى أغراض لفظية وأغراض معنوية.

ــ الأغراض اللفظية:

تكون بالمتكلم حاجة إلى حذف لفظ في كلامه، وقد يكون هذا المحذوف العنصر الإسنادي (الفاعل) بهدف الإيجاز أو حتى تضبط الزنّات الإيقاعية[1] في المستوى الصوتي وما لذلك من أثر في الصورة الإبلاغية للمحتوى الإسنادي، ومن بين تلك السّمات الإيقاعية في حذف المسند إليه (الفاعل) يُذكر:

- إقامة الوزن: نحو قول الشّابي في مخاطبته الشّعر:[2]

فِيكَ يَمشي شِتاءُ أيّاميَ البَا كِي وَتُرْغَى صَواعِقِي وَرُعُودِيَ.

- توافق القوافي: نحوُ قول الفرزدق يمدح بني ضبّة:[3]

يَقُولونَ وَالأمثالُ تُضْرَبُ لِلأسَى أمَا لك عَنْ شَيْءٍ فُجِعْتَ بِهِ صَبْرُ.

- تقارب الفواصل: نحو قوله ﷻ:

﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾[4]

والله سبحانه وتعالى ينذر الكفار الذين ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله بأنّها ستعود عليهم بالحسرة، إنّهم سينفقونها لتضيع في النهاية، وسيُحشرون إلى جهنّم فتتمّ الحسرة الكبرى.[5]

- الإيجاز: نحو قوله ﷻ: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾[6] و"المعنى إنْ صُنِع بكم صنيعُ سوء مِن قتل أو نحوه، فقابلوه بمثله، ولا تزيدوا عليه".[7]

1- ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص257.

2- ديوان "أغاني الحياة"، ص98.

3- ديوان الفرزدق، ج1، ص252. والبيت من بحر الطويل.

4- الأنفال، من الآية 36.

5- ينظر: سيّد قطب، في ظلال القرآن، ج09، ص1507.

6- النحل، من الآية 126.

7- الزمخشري، الكشّاف، ج3، ص168.

ـ الأغراض المعنوية:

لحذف الفاعل أغراض معنوية عديدة، وما يتّصل منها بهامش الفنية التعبيرية يُذكر:

- الإيهام بجهل الفاعل. ويكون حذفه على سبيل الامتناع عن ذكره لأغراض خاصة بالمتكلمين.

- التحقير والتقليل من شأنه؛ كأن يُضربَ المتكلم عن ذكر الفاعل لسوء فعله.

- مراعاة غرض السامع، إنْ كان مشدودا بالمفعول من دون الفاعل نحو قوله ﷻ على لسان أحد أبناء يعقوب عليه السلام:

﴿مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[1]

وما يبدو جديرا بالتعقيب في حذف الفاعل (المسند إليه)، أنّ الفعل (المسند) يُبنى للمفعول، غير أن ثمّة أفعالا لا أصل للفاعل فيها، وما ذكره الصّرفيون يرتبط عندهم بمسألة الأصل والفرع في البناء للمفعول والبناء للفاعل، ويُضيف ابن السِّيد البطليوسي: "إنّا نَجدُ أفعالا مَصوغةً للمفعول ومخصوصة به، لا حَظ للفاعل فيها كقولهم: بُهتَ الرّجلُ ونُفسَت المرأةُ ولدًا، كما نَجد أفعالا مَصُوغَةً للفاعل لا حَظَّ فيها للمفعول، كقولهم: جَلَسَ زيدٌ وظَرُفَ عمرو، فدلَّ على أنّ باب المفعول الّذي لم يُسمَّ فاعله أصلٌ قائمٌ بنفسه."[2]

* * *

1- يوسف، من الآية 65.

2- ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، تح: عبد الكريم سعودي، ص211. نقلا عن شرف الدين الراجحي، المبنيّ للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص16.

الخاتمة

بُدِء البحثُ من نقطة وانتهى إلى مجموعة من النقط، فقد تشعَّب البحث في قضية المعنى، وانبرى العلماء يخوضون غمار ذلك؛ فكانت لهم في ذلك مذاهب مختلفة، كلٌّ وزاوية نظره إلى هذه القضية رغم أن المعاني اللغوية غير متناهية، ولا يزال متكلمو اللغة يضعون لما تُوُصِّل إلى إدراكه من معان ما يدلّ عليها من هذه اللغة.

وإذا كان المعنى مُعطًى دلاليًا، فإنّ هذا المعنى يتلبّس أشكالاً ويتّخذ قرائن عليه بالنسبة لمتكلم اللغة، ولمّا كانت الغاية من اللغة التواصل والتعبير عن المقاصد والأغراض(الطابع الاجتماعي) وجَب الاحتكام إلى ذلكم العرف الأكثر ثباتًا ذي الاصطلاح الضّمني بين مُتكلمِّي هذه اللغة.

وإنّ المستوى التركيبي هو أحد المنطلقات المعتمدة في تشقيق المعنى اللغوي؛ إذ إنّ العلاقات السياقية في الجملة تعمل على ضبط هذا المعنى وتوجيهه إلى الأغراض التي يسعى إلى بيانها المتكلمون. والدارس لهذا المستوى لن يَغفَل لحظة عمّا بين الوحدات التركيبية في تفاعلها مع الوحدات المعجمية من أواصر النسب والاحتياج، وإنّ بعضًا منها لهُو سبب في وجود بعض آخر، وإنّ إحداها تَضْمن الأخرى أو تُضمَّنُها.

لذا كان الإسناد- بوصفه العلاقة السياقية الضرورية لتشكيل المعاني المُخبر بها والمُبَلغ محتواها- مكوّنا معنويًا أساسا في حقل الدراسة التركيبية للجمل، بل حتى في دراسة النصوص والمدوّنات. فالمعنى الإسنادي ليس ظاهرة مُطردة، إنّما هو بنية دلالية تأخذ طبيعتها من المواقف المتباينة والمقاصد المختلفة؛ فالدلالة المعجمية تتطوّر، وبالتالي لن يكون لمعناها شأن إلا باندراجها في النسيج التركيبي، فتتفاعل فيه وتُفعّل به لتنسجم مع تلك العناصر في تحقيق معنى.

ويُمكن تركيز أهمِّ ما انتهى إليه البحث من نتائج في النقاط التالية:

– المعنى الإسنادي في الجملة عُمومًا، وفي العربية بخاصّة يأخذ شكله اللغوي من وجهتين؛ وجهة النظام العام (اللغة) ووجهة الاستعمال الفردي الخاص (الكلام)، وإنّ دراسة نحاتنا القدامى لهذا المعنى كان على الوجهة الأولى(المستوى النحوي)، في حين كان جهد البلاغيين مركّزًا في طُرق تأدية هذا المعنى في (الكلام) بتمايز المتكلمين فيه وضوحًا وتأثيرًا، وبأبعاده الفردية والفنيّة والعدولية. وإنّ ما أقامه نحاة العربية من صرح

في الدرس النحوي يندرج ضمن دراسة علم التراكيب في الدرس اللساني الحديث؛ إذ إنّ البحث في النظام النحوي وقواعده ونواميسه هو في جوهره سَبْرٌ لأغوار نظام اللغة التركيبي في مستوى التجريد والتقنين، ولعلنا نُسجّل ههنا مأخذًا على ما تَخلل هذه النظرية النحوية من هَنَات، لا تتجاوز مأزق العامل الإعرابي التي صرفت النحاة المتأخِّرين- أو بعضهم- عمّا اختطّه الأوائل في معالجة التراكيب الإسنادية.

– إنّ المنهج في التراث النحوي قام على مبدأ التأصيل؛ تأصيل مختلف النماذج الكلامية في نموذج أصيل، يفي باحتواء كل ما تفرّع من هذا النموذج في واقع المتكلمين الاستعمالي؛ فقد أقام النحاة تصوّرهم للجملة على ركني الإسناد، وعدّوهما أساسَي البناء الجُمْلي، ومنه صارا أسّ البناء الدلالي، فالفائدة التي قَصَد إليها النحو العربي في الجملة هي ما يمكن مقاربته بالمعنى الغرضي أو الإفصاحي، لذا انصرفت هِمَمُ النحاة إلى البحث في الهيأة التركيبية التي تحصر هذا المعنى الإسنادي في الجملة العربية، فكان اهتداؤهم إلى الأبواب النحوية المختلفة، وكذا حروف المعاني والنسبة من حَسَنات هذا الطرح المنهجيّ لقضية المعنى اللغوي في شِقها التركيبي. وأحسَبُ أنّ في تلك الجهود- بهذا التصوّر- ما يَكون لبِنة مُهمّة في بناء صرح علم تراكيب عربي.

يُؤكد ما ذُكر آنفًا- في أصالة علم التراكيب العربي- ما يُطرح في أشهر النظريات التركيبية الحديثة، وإنّ نظرية من مثل التوليدية التحويلية تُؤكّد مدى استيعاب الفكر النحوي القديم معطيات التوليد والتحويل التركيبيَّيْن، مع تسجيل اختلاف طَبَعي في الاصطلاح على تلك المعطيات؛ وما البنية العميقة في عُرف التوليديّين إلاّ الأصل المُقدّر في النحو العربي القديم، وما البنية السطحية إلاّ ما سعى النحاة إلى تأصيله في تلك البنية العميقة التي وَضعوها، وتصوّروا نظام الجملة جاريا عليها. وإنّ نظرية تشومسكي التركيبية لتُعيد للنظرية النحوية العربية ألقَها في تناول المعنى وصفًا وتحليلاً.

– إنه كثيرًا ما يُعاب من بعض المُحدَثين على النحو العربي اتّجاهه الصوري وابتعاده عن المستوى الوَظْفي في تحليل الجملة العربية. بَيْدَ أنّ في هذا الحكم ما يدعو إلى مراجعة ذلك في أناةٍ وهدوء، وإنّها إشارات ذكيّة إلى المعنى بأدوات وَظْفيّة ذلك الذي تدارسه النحاة والبلاغيّون في قضايا الحذف، والتّضمين، والتقديم، وبما يتّصل بالاقتصاد

اللغوي؛ وما اشتغالهم بالمسند والمسند إليه وما يلحق بهما من ظواهر عُدولية في الكلام إلاّ دليل آخر على نظرتهم الوَظَفيّة للعناصر التركيبية، ويَظهر هذا حتى في اصطلاحاتهم (المبتدأ، الخبر، الفعل، الفاعل).

– إنّ في جهود البلاغيِّين اللغوية ما يُمكن اعتماده قاعدة أساسية في البحث عن مظانّ التداولية في اللغة العربية (الأساليب، فكرة المقام، أفعال الكلام ، وغيره)

– وإنّ العلامة اللغوية قد تُرادف المعنى الإسنادي بشقّيه؛ التركيبي والدِّلالي (المسند والمسند إليه، والمعنى المُحصّل منهما). إذْ إنّ العلامة اللغوية- وهي أحد أطراف الإمساك بنظرية المعنى- لا تقف عند(الكلمة)- فيما هو شائع- إنّما هي تطال الجمل، بل هي تطال الخطاب والنص.

– لذا يمكن من خلال هذا البحث أن يُؤسَّس للمقاربات النّصيّة في تعليميّة الدرس النحوي، لا سيما الجملة العربية ببُعدَيها الإسنادي والدلالي؛ فقد أضحى الدرس النحوي في مستوى التعليمية على حاجة ماسّة لاعتماد النصّ موصولاً بملابسات الحدث اللغوي وبذلك يتجاوز المعنى الإسنادي معنى الوحدات المعجمية، كما يتحرّر من أسر المعاني النحوية ليكون جماع هذا وذاك في فضاء النص، والحضور السياقي والتداولي للمعنى.

– وإنّ الإسناد في اللغة العربية قرينة معنوية، في حين إنّه قرينة لفظية في لغات عديدة من مثل الإنكليزية والفرنسية؛ وذلك لاستعانة المُتكلمين في هاتين اللغتين للتعبير عن الأزمنة المركبة بالأفعال المساعدة (Auxiliaires)، التي لا تضطرُّهم العربية إليها.

– يؤكد البحث جدوى التفريق بين "اللغة" و"الكلام"؛ إذ إنّ من الكلام ما هو مهارة أسلوبية تُضاف إلى مستوى الصِحّة النحوية، ممّا يكون المعنى الإسنادي فيه محلّ تفاوت واختلاف في الدلالة عليه بين المُتكلمين. وإنّ هذه المهارة الأسلوبية لن تكون في فراغ من الأصول اللغوية؛ فالأسلوب ليس إلاّ هامش فنيّة في الكلام.

– إنّ المكوّن التداولي مُعين هامّ في تحليل المعاني الإسنادية، من حيث استجلاؤها في مناحيها الاجتماعية والتاريخية، فيُمكن الإشارة في هذا السّياق إلى المعاني الكنائية وكذا الأمثال المتوارثة؛ فالمكوِّن التداولي هو أحد مفاتيح التحليل الدلالي للجملة العربية.

وفي الأخير تبقى مسألة الإسناد المجازي في الشِّعر- وهي أحد مراجع الغمــوض الدلالي- بحاجة إلى بحث خاصٍّ يَنفرد بها في مدوّنة تُمتحن فيها جدوى هذا الغموض الذي يَعُدّه بعض نقاد الشِّعر أحد مكونات الشِّعرية، وهُم بذلك يزعمون أنّ الشعر- بذاك المفهوم- هو لغة النخبة ويَسْمو على المستوى الاجتماعي المُسطّح (العُرف اللغوي الاجتماعي).

ولم يكن هذا العمل لِيرى النور ولِيَبلغَ ما بلغه لولا ما أفدتُه من أستاذي المــشرف الدكتور أمحمد بنّبري من توجيهات سديدة، قوّمت ما كان بالمنهج من اِضطراب، وما كان في النظر من قصور. وللرّجُل أفضالٌ عليّ فيما عنّ لي من مسائل. وإليه أرفــع موفــور الثناء وجزيل الشكر، وجزاه الله عن ذلك خير الجزاء.

وَآمل أن يُضيف هذا البحث- على هذا التصوّر- تَصوّرا في بناء الــدرس الــدلالي للغة العربية، وأن يُتلى ببُحوث تُدْرك ما سُهيَ عنه. فما كان فيه من توفيق فمن الله، ومــا تخلّله من سَقطات فمن طبائع النفوس، واللهَ أسألُ التوفيق والسّداد.

RESUME

Ce mémoire s'intitule: le sens prédicatif dans la phrase arabe, entre l'originalité et la technicité. Il est axé sur l'importance du niveau syntaxique dans la segmentation du sens linguistique.

Le système syntagmatique dans une phrase fait que ce sens soit exacte et orienté vers les fins les plus diverses des interlocuteurs.

Et l'étudiant de ce niveau ne peut être indifférent aux unités syntagmatique dans leur interaction avec les unités lexicales. A partir de ce moment, l'architecture de cette recherche est établie sur deux chapitres principaux dont été précédés par un premier chapitre introductif qui s'intitule; la langue, la parole et le sens, dans lequel j'ai entamé les concepts relatifs à "la langue" et "la parole" et leurs caractéristiques en relation avec les systèmes sémiotiques et la problématique de l'originalité et la dérivation dans le syntagme. Tout cela a donné naissance à la stylistique et l'esthétique linguistiques.

Le deuxième chapitre s'est axé sur la recherche dans les origines syntaxiques du sens prédicatif. A partir de ce chapitre, on a pu distinguer deux subdivisions: dans le premier, j'ai entamé l'indice du prédicat dans le patrimoine grammatical arabe et la méthode suivie .

En effet, dans le deuxième, le noyau du sens syntaxique est mis en examen dans la vaste arène de la linguistique moderne, avec ses fameuses deux branches: Grammaire Transformationnelle Générative et Grammaire Fonctionnelle.

Dans le dernier chapitre, le sens prédicatif est entamé de son côté technique, en mettant en oeuvre la rhétorique arabe et la stylistique dans l'étude de la phrase dans le but de mettre au clair ce que la théorie d' "annadhm" en rhétorique arabe a porté à l'étude de la phrase. Et ainsi, j'ai étudié le sens prédicatif en analogie avec la paradigmatique linguistique. Cela confirme l'importance du rapport entre la langue et ses interlocuteurs.

Ce chapitre est conclue par la collecte d'un certain nombre de mécanismes grâce auxquels tout un kaléidoscope d'images du sens prédicatif se manifestent. Cela se fait en fonction de deux axes: le

premier desquels est celui d' "écart" et le deuxième est celui du "choix grammatical".

Ainsi que le mémoire est conclue par un résumé qui contient les principaux résultats de la recherche relatifs aux hypothèses posées dans le traitement de la problématique .

Le signe linguistique est synonyme au sens prédicatif avec ses deux composantes: syntaxique et sémantique (le sujet et le syntagme prédicatif, et le sens qui en résulte). Cela signifie que le signe linguistique, qui est une pièce-maîtresse pour saisir la théorie du sens. Il dépasse le mot- comme prétendu- pour arriver jusqu'aux phrases, voire le discours et le texte.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكُم.	184	50
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ.	233	99
يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ.	269	42
سورة المائدة		
وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ.	84	100
سورة الأنفال		
الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ.	03	140
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.	13	141
ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ.	14	141
ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ.	18	141
إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ.	22	134
وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ.	33	136/133/132
فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ.	35	128
ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ. يُحْشَرُونَ.	36	142
ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ.	51	141
سورة يوسف		
مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا.	65	143
سورة النحل		
وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ.	126	142

سورة مريم		
وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً.	04	93
سورة النمل		
رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ.	19	101
سورة الأحزاب		
فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنْ الْمَوْتِ.	19	134
سورة الصافات		
لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ.	47	138
سورة الشورى		
لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ.	49	138
سورة الواقعة		
لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ.	79	100
سورة القيامة		
أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى.	40	102

فهرس الأبيات الشعرية

الشاعر	البيت الشعري	الصفحة
الشابي	إنّ خمرَ الحياة ورديّة اللو ن ولكنّها سُمامُ القلوب.	130
الشابي	أنْتَ يا شعرُ كأسُ خمْرٍ عَجِيب أتَلهَّى بِهِ خِلال اللُّحُود	131
الشابي	فِيكَ يَمشي شِتاءُ أيّاميَ البَا كِي وتُرْغَى صَواعِقي وَرُعُودِيَ.	142
الشابي	عَذْبة أنْتَ كالطّفولة كالأحلام كاللّحن كالصّباح الجَديد	138
الفرزدق	صَراريُّون يَنْضَحُ فِي لِحَاهِمْ نَفِيُّ المَاءِ مِن خَشَبٍ وَقارِ	140
الفرزدق	يَقُولونَ وَالأمثالُ تُضْرَبُ لِلأسَى أمَا لك عَنْ شَيْءٍ فُجِعْتَ بِهِ صَبْرُ	142
الفرزدق	فَلا تُعْجِلاني صاحِبَيَّ فرُبّما سَبَقتُ بورْد الماءِ غادية كُدْرَا	101
الفرزدق	لآل المُعلّى قبّة يَبْتَنُونَها بأيدي كرام رَقّعُوهَا بعرعر	138
الشابي	ليتَني كُنتُ كالسُّيول إذا سَالتْ تَهدُّ القبورَ رَمْسا برَمْـــس	102
الشابي	ليتني كُنتُ كالرِّياح فَأطــوِي كُلَّ ما يَخْنِقُ الزّهورَ بنَحْسِي.	102
الأقيشر	سريعٌ إلى ابن العم يلطُمُ وجه وليس إلى داعي النّدى بســريع	140
الأقيشر	حريصٌ على الدّنيا مُضيع لدينه وليس لما في بيتــه بمُضيــع	140
الشابي	أيُّ خَمْرٍ مُؤجّج ولَهِيــبٍ مُسْكِرٍ أيُّ نَشْوَةٍ وَجُنُون	131
الشابي	ملأ الهوى كأسَ الحياة لنا وشعشعها الفتــونْ	130
الشابي	حتّى إذا كدْنا نَرْتشف خمرَها غضِب المَنُونْ	130
الشابي	فتَخَطّف الكأسَ الخَلوبَ وحطّم الجامَ الثميــن	130
الشابي	وإراقة خَمْرِ الحُبِّ في وادي الكآبة والأنيــن	130
الشابي	أيُّ خَمْرٍ رُشِفَتْ بَلْ أيُّ نارٍ في شِفاهٍ بديعَةِ التّكْوِين	131
الفرزدق	سريعٌ إلى هذي وهذي قيامُهُ إذا صَدقَتْ نَفْسَ الجَبَانِ كَذُوبُهُا	141
جميل	وهل بثينةُ يا لِلنّاس قــاضيتي دَيْني وفاعلةٌ خيرًا فأجزيـــــها	139
جميل	هيفاءُ مقبلةٌ عجزاءُ مدبـــــرة رَيَّا العظام بلا عيب يُرى فيها	139
جميل	ترنو بعينَي مهاةٍ أقصَدَت بهما قلبي عشية ترميني وأرميها	139

مصادر البحث ومراجعه

أوّلا: المصادر والمراجع.

❖ القرآن الكريم، برواية: الإمام ورش.

1/ إلياس (د.منى):

❖ القياس في النحو، الطبعة الأولى. دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا 1987.

2/ إيكو (أمبرتو):

❖ التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة: سعيد بنكراد، الطبعة الأولى. المركز الثقافي العربي، المغرب، د/ت.

3/ الإبراهيمي (د.خولة طالب):

❖ مبادئ في اللسانيات، الطبعة الثانية. دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

4/ باقر(د.مرتضى جواد):

❖ مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2002.

5/ بلعيد(د.صالح):

❖ التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، د/ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

6/ البهنساوي(د.حسام):

❖ التراث اللغوي وعلم اللغة الحديث، الطبعة الأولى. مكتبة الثقافة الدينية، 2004.

7/التفتازاني(سعد الدين):

❖ مختصر المعاني، الطبعة الأولى. دار الفكر، رقم الصف الالكتروني، كمبيوست مؤسسة آل البيت، 1411هـ.

8/التَّهانوي(محمد بن علي بن محمد):

❖ كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن سيح، الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج2، 1998.

9/الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

❖ البيان والتبيين، تحقيق: درُويُش جويدي، الطبعة الأولى. المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ج1، 1999.

10/جاكبسون (رومان):

❖ الاتجاهات الأساسيّة في علم اللّغة، ترجمة: علي حاكم وَحسن ناظم، الطبعة الأولى. المركز الثقافي العربي، المغرب، د/ت.

11/الجرجاني(عبد القاهر):

❖ دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة الأولى. دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994.

❖ أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة الأولى. دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994.

12/الجرجاني (علي محمد بن علي):

❖ التعريفات، تحقيق: إبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي،بيروت لبنان، 1405هـ.

13/جمعة (د.حسين):

❖ جمالية الخبر والإنشاء، د/ط. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2005.

14/ابن جني (أبو الفتح عثمان):

❖ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية: المكتبة العلمية، ج1.

❖ اللمّع، تحقيق: حسين محمد شرف، الطبعة الأولى. عالم الكتب، القاهرة، مصر1979.

15/الحاوي(د.إبراهيم):

❖ حركة النقد الحديث والمعاصر في الشعر العربي، الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، 1984.

16/حجازي(د.محمود فهمي):

❖ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، د/ت.

17/حسان(د.تمام):

❖ الأصول، د/ط. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.

❖ البيان في روائع القرآن، الطبعة الأولى. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1993.

❖ اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الثالثة. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998.

❖ اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الرابعة. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002.

18/حساني (د.أحمد):

❖ مباحث في اللسانيات، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

❖ المكوّن الدلالي للفعل في اللسان العربي، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

19/ حماسة (د.محمد عبد اللطيف):

❖ بناء الجملة العربيّة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2003.

❖ ظواهر نحوية في الشعر الحر، الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د/ت.

❖ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 1983.

20/حمودة (د.طاهر سليمان):

❖ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

21/ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد):

❖ المقدمة،د/ط. دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت.

22/خليل (د.حلمي)

❖ الكلمة، د/ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1995.

23/الخويسكي (د.زين كامل):

❖ لسانيات من اللسانيات، د/ط. دار المعرفة الجامعية،القاهرة، مصر، 1978.

24/الداية (د.فايز):

❖ علم الدلالة العربي، الطبعة الثانية. دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996.

25/دبّه (د.الطيب):

❖ مبادىء اللسانيات البنوية، د/ط. دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2001.

26/دلاش جيلا لي:

❖ مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

27/الراجحي (د.شرف الدين):

❖ المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعية القاهرة، مصر، 1999.

28/الراجحي (د.عبده):

❖ التطبيق النحوي، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

❖ دروس في المذاهب النحوية، الطبعة الثانية. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1911.

❖ النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج ، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

29/رجاء (د.عيد):

❖ فلسفة البلاغة، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د/ت.

30/رشيد (د.عدنان):

❖ دراسات في علم الجمال، الطبعة الأولى. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

31/رماني (إبراهيم):

❖ الغموض في الشعر العربي الحديث، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1991.

32/ريتشاردز:

❖ فلسفة البلاغة، ترجمة: سعيد الأفغاني و ناصر حلاوي، د/ط. إفريقيا الشرق، بيروت لبنان، 2002.

33/الزركشي (محمد بن عبد الله):

❖ البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة. دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ت.

34/زكريا (د.ميشال):

❖ بحوث ألسنية عربية، الطبعة الأولى. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1992.

35/الزمخشري(محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله)

❖ الكشاف، تح: محمد مرسي عامر، الطبعة الثانية. دار المصحف، القاهرة، مصر

ج2، ج3، ج5، ج6، 1977.

36/السامرّائي (د.فاضل صالح):

❖ معاني النحو، الطبعة الأولى. دار الفكر، عمان، الأردن، ج1،2000.

37/السبكي (بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي):

❖ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى.دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001.

38/السد (د.نور الدين):

❖ الأسلوب والأسلوبية، د/ط. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، ج2 د/ت.

39/ابن السراج (أبو الفصل جمال بن محمد بن سهل):

❖ الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، 1996.

40/السعران(د. محمود):

❖ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الطبعة الثانية. دار الفكر، القاهرة، مصر،1997.

41/سلطان (د.منير):

❖ بلاغة الكلمة والجملة والجمل، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.

42/سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):

❖ الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى. دار الجيل، بيروت، لبنان،ج1 1991.

43/السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان):

❖ الإتقان في علوم القرآن، تح: بقلم محمد بن عمر بن سالم بازمول. الطبعة الأولى. دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005.

❖ الأشباه والنظائر، د/ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ت.

❖ الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.

44/الشابيّ (أبو القاسم):

❖ ديوان أغاني الحياة، الطبعة الأولى. دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1987.

45/الشاذلي (أبو السعود):

❖ المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه، الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1990.

❖ العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القران الكريم، د/ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.

46/شامية(أحمد):

❖ خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

47/الشايب(د.محمد):

❖ أهمّ المدارس اللّسانية، د/ط. منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس،1986.

48/طبل (د.حسن):

❖ المعنى الشعري في التراث النقدي، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

❖ المعنى في البلاغة العربية، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

49/الصابوني (محمد علي):

❖ صفوة التفاسير، الطبعة الخامسة. قصر الكتاب، الجزائر، 1990.

50/عبد العزيز (د.محمد حسن):

❖ مدخل إلى علم اللغة، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

51/عبادة (د.محمد إبراهيم):

❖ الجملة العربية، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988.

52/عبد العزيز (د.عتيق):

❖ علم المعاني، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974.

53/عمايرة (د.حليمة أحمد):

❖ الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2006.

54/عمر (د.أحمد مختار):

❖ علم الدلالة، الطبعة الأولى. دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.

55/ابن فارس(أبو الحسين أحمد):

❖ معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى. دار الجيل، بيروت لبنان، ج3،ج4، 1991.

56/الفاسي الفهري (د.عبد القادر):

❖ اللسانيات واللغة العربية، الطبعة الرابعة. دار توبقال للنشر، المغرب، 2000.

57/الفرزدق:

❖ ديوان الفرزدق د/ط. لدار للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ج1، 1984.

58/فضل (د.صلاح):

❖ بلاغة الخطاب وعلم النصّ، الطبعة الأولى. دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر 1996.

59/القزويني الخطيب(جمال الدين أبو المعالي):

❖ الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة. دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت.

60/قطب (سيّد):

❖ في ظلال القرآن، الطبعة الخامسة والثلاثين. دار الشروق، القاهرة، مصر، ج2 ج9، ج19، ج29، 2005.

61/لاشين (د.عبد الفتاح):

❖ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، د/ط. دار الجيل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1980.

❖ المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، الطبعة الرابعة. دار الفكر العربي، القاهرة مصر،2000.

62/ماريتني (أندريه):

❖ مبادئ ألسنيّة عامّة، ترجمة: ريمون رزق الله، الطبعة الأولى. دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د/ت.

63/المبرّد(أبو العباس محمد بن يزيد):

❖ المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: د.إميل يعقوب، الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ج4، 1999.

64/المسدي (د.عبد السلام):

❖ الأسلوب والأسلوبية، الطبعة الثانية. الدّار العربية للكتاب، تونس، 1982.

❖ ما وراء اللغة، د/ط مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994.

❖ مساءلات في الأدب واللغة، الطبعة الأولى. مؤسسة اليمامة الصحفية كتاب الرياض العدد10، 1994.

65/الملخ (د.حسن خميس):

❖ نظرية الأصل والفرع، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن 2001.

66/ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم):

❖ لسان العرب، الطبعة الأولى. دار صادر، بيروت، لبنان، د/ت.

67/منقور (عبد الجليل):

❖ علم الدلالة، د/ط. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2001.

68/المهيري (د.عبد القادر):

❖ نظرات في التراث اللغوي العربي، الطبعة الأولى. دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1993.

69/ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين):

❖ شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د/ط. دار الجيل بيروت، لبنان، 1988.

70/نحلة (د.محمود أحمد):

❖ في البلاغة العربية "علم المعاني". الطبعة الأولى. دار العلوم العربية، بيروت، لبنان 1990.

71/ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف):

❖ قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د/ط، دار الإمام مالك، الجزائر، 1416هـ.

72/الوهيبي (فاطمة عبد الله):

❖ نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، الطبعة الأولى. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2002.

ثانيا: المرجع باللغة الأجنبية:

73/ De Saussure, FIRDINAND cours de linguistique générale,2em édition enag / édition ouvrage présente par: morsly dalila .1994 الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

ثالثا: الدّوريات والرّسائل:

74- مجلة الدراسات اللغوية، العدد01، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2002.

- أ.د. السعيد هادف، "دلالة اللفظ على المعنى".
- د.الشريف ميهوبي، "الرتبة والتطابق العددي".
- أ.يحي بعيطيش، "مفاتيح مدخلية للنحو الوظفي".

75- مجلة الأثر، عدد2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.

- د.عبد الحميد دباش، "الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة".

76- مجلة كلية الآداب بتطوان، العدد9، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة 1999.

- د.محمد الحيرش، "تداوليات الخطاب عند باختين".
- د.عبد الخالق رزقي aspects des fait de causativite en Français– " dans le cadre de la grammaire fonctionnelle de dik."

77- مجلة المبرز، عدد خاصّ. المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية الجزائر فيفري، 2002.

- أ.شفيقة العلوي، دور اللسانيات في تحليل التراكيب اللغوية "النحو التحـــويلي أنموذجًا".
- أ.د.السعيد هادف، "مصطلحا السرد والخطاب".

78- أمحمد بنّبري، التفكير اللغوي عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، جامعة الأميـــر عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2004/2003، أطروحة دكتوراه دولة.

رابعا: مواقع الإنترنت:

79/ منذر عياش، (اللسانيات والمنهج):
http://www.thaqafat.uob.bh/show.asp

80/ أحمد سعد الدين، "النسبة في النحو" تقديم: د.عبد الوهاب حسن حمد:
http://www.w3c.org/TR/1999/REC-html401

81/ علي حسين فياض، "نظرية النحو التوليدي التحويلي واكتساب اللغة":
http://www.ju.edu.jo/old_publication

82/ أحمد عمر أمطوش، "في اللسانيات التوليدية التحويلية":
http://www.wataonline.net/site/modules/newbb/viewtopic

83/ جين يجيسن، علم الدلالة التوليدي، ترجمة: الدكتور محمد الطائي:
http://www.w3c.org/TR/1999/REChtml40119991224/loose.dtd

84/ الموسوعة الحرة:
http://ar.wikipedia.org/wiki

85/ مقال جعفر دك الباب، (الأنماط الوظفية):
http://www.awudam.org/mokifadaby/135136/mokf135136-004.htm

86/ مي عبد القادر، "اللغة الشعرية بين الجرجاني وجاكبسون":
http://www.ofouq.com/today/modules.php

87/ محمد الحناش، "الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع":
http://www.ajman.ac.ae/hannach/doc/Creativite.doc

88/ محمد صحراوي، "التداولية عند علماء العرب" قراءة لـــ: محمود طلحة:
httpequiv=Content-Typecontent="text/html; charset=windows-1256

89/ أحمد يوسف "تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيميائيات":
http-equiv=Content-Typecontent="text/html; charset=windows-1252

فهرس الموضوعات

العنـــــوان	الصفحة
- المقدمة.	**أ - هـ**
الفصل التمهيدي: اللغة، والكلام والمعنى.	**1 - 29**
أوّلاً: اللُّغة والكلام.	**2**
1/ اللُّغة والنّظام.	**2**
أ/ العلامة اللغويّة والنّظام السّميولوجي.	**5**
ب/ الأصل والفرع في نظام اللغة التركيبيّ.	**8**
2/ الكلام والتّمايُز اللّغويّ.	**11**
أ/ الأسلوبية اللغوية ودراسة الكلام.	**13**
ب/ الجمال اللغويّ وفنيّة اللّغة.	**15**
ثانيا: المعنى اللُّغويّ والدّلالة.	**18**
1/ حقيقة المعنى اللُّغويّ وأنواعه.	**20**
2/ دلالة الإسناد النحويّ على المعنى.	**24**
الفصل الثاني: المعنى الإسنادي تركيبًا.	**30-86**
أولا: قرينة الإسناد في التراث النحوي العربي.	**32**
1/ المنهج النحوي من خلال قرينة الإسناد.	**32**
أ/ المنطلقات المنهجيّة في مقاربة المعنى الإسنادي.	**35**
1/ المسند وَالمسند إليه في تقدير النحاة.	**35**
2/ المعنى الإسنادي والمقولات المنطقية.	**37**
ب/ المرجعية التحليلية لعلاقة الإسناد.	**40**
1/ تأصيل المعاني الإسنادية.	**40**
2/ مظاهر المعياريّة في تحليل المعاني الإسنادية.	**44**
2/ تقييد علاقة الإسناد في الجملة العربية.	**48**
أ/ التخصيص.	**49**
1/المعنى الإسنادي في التركيب الجملي.	**49**
2/القرائن المعنوية المتّصلة بقرينة التخصيص.	**52**
ب/ النسبة.	**56**
ثانيا: نواة المعنى التركيبي في الدرس اللساني الحديث.	**59**
1/ المعنى الإسنادي في النحو التوليدي التحويلي.	**60**
أ/البنية العميقة وتوليد الدلالة.	**63**
1/ تأصيل المعنى في البنية العميقة.	**63**
2/ الكفاءة والأداء اللغويّان.	**66**

ب/ المكوِّن التركيبي والمكوِّن الدلالي.	**69**
2/ المرجعية الوظفية للمعنى الإسنادي.	**76**
أ/ البعد التواصلي للمعنى الإسنادي.	**76**
1/ الاتجاه الوظفي في الدرس اللساني الحديث.	**76**
2/ الوظيفة الإسنادية.	**78**
ب/ الرُّكن الإسنادي: /Syntagme prédicatif	**83**
الفصل الثالث: المعنى الإسنادي أسلوبا.	**85 – 143**
أولا: الجملة في الدرسين البلاغي والأسلوبي.	**86**
1/ دلالة معاني النحو على الغرض.	**88**
أ/أسلوبيّة النَّظم وجمالية المعنى.	**90**
ب/ جماليّة الأغراض الخبريّة والإنشائيّة.	**97**
2/ تداولية المعنى الإسنادي.	**104**
أ/ من لسانيّات الجملة إلى لسانيّات الخطاب.	**107**
1/ المقام.	**109**
2/ المحتوى الإسنادي.	**111**
ب/ البُعد التداولي للمعنى الإسنادي.	**115**
ثانيا : صور المعنى الإسنادي الفنية.	**119**
1/ التحويل الدلالي.	**121**
أ/ الإسناد المجازيّ.	**121**
1/ الاستعارة.	**122**
2/ الغموض الدلالي.	**124**
ب/ قرائن التجليّات الفنيّة للمعنى الإسنادي.	**128**
1/ الإسناد الاستعاري والتشبيه البليغ.	**128**
2/ المجاز المرسل والكناية.	**132**
2/ التخير النحوي.	**135**
أ/ التقديم.	**137**
ب/ الحذف.	**139**
– **الخاتمة.**	**144**
-Résumé du mémoire.	**149**
– فهرس الآيات القرآنية.	**151**
– فهرس الأبيات الشعرية.	**153**
– المصادر والمراجع.	**154**
– فهرس الموضوعات.	**166**